PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY PAIR>
32101 020760672

2274
.87739
.S4
.395

2274.87739.S4.395
al-Shirazi
(al-Wa'y al-Islami)

DATE	ISSUED TO

DATE ISSUED DATE DUE DATE ISSUED DATE DUE
DUE JUN 15, 1993
DUE JUN 15, 1994

al-Shirāzī, Ḥasan
١٥٠٨

حسن المهدي الشيرازي

الوعي الإسلامي

١- الاقتصاد
٢- الاسلام اهل الشعوب
٣- لاسلام الافى الاسلام

الناشر:
الشيخ محمد الحسين الاعلمي
كربلاء

2274
.87739
.S4
.395

الطبعة الاولى

مطبعة الغرى الحديثة ـ نجف ـ ت: ٦٨٢

١٣٧٩ هـ ـــ ١٩٦٠ م

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على محمد وآله الطاهرين

ولعنة الله على اعدائهم . أجمعين ..

كلمة الناشر

لقد توافدت التيارات الأجنبية ، على العالم الاسلامي منذ زمن قريب ، فوقف المسلمون بينها ، متأثرين بما تحمله من أفكار . وهكذا أخذوا يتضاربون بينهم على حسابها ، وذلك ما يدعو إلى الرثاء . .

وكان من الطبيعي : ان يصبح عدد من المسلمين متذبذبين يأخذون قسما من الاسلام ، وقسما من المبدأ الذي تأثروا به ، ويخلطون الخبيث بالطيب ، ويكونوا شيئاً يبيعونه باسم الاسلام ، والاسلام المتطور ، والاسلام يتبرأ منه كل يوم ألف مرة . .

وتبعاً لذلك ، اخذت تغزو المكتبات الأسلامية ، الكتب المدسوسة الأجنبية ، وكتب المدسوسين والدخلاء .

لذلك كله ، حتم الواجب علينـــا اليوم : أن نضع بين يدي المسلمين ، كتاب : « الوعي الاسلامي » الذي هو أحوج ما يكون اليه المسلمون اليوم ، إضافة إلى انه إنحدر من يراع يواكب النهضة الحديثة في الصميم ، ويسير على ضوء الحقائق ، التي يلهج بها عالم اليوم . وهو مؤلف من المواضيع التالية :

١ — الاقتصاد .

٢ — الاسلام أمل الشعوب .

٣ — لا سلام إلا في الاسلام .

محمد الحسين الأعلمي

مقدمة

المبدأ ـ الذي ينبثق منه نظام ، وعقيدة وإجتماع ـ هو مقياس عظمة الشعب ، وحضارته ، وثروته : الفكرية والمادية ، ومدى خلوده ، ومقاومته للشعوب المناوئة له . . والمبدأ هو شارة الانتصار أو الفشل فى كل ميدان والمبدأ أعظم ثروة يرثها الجيل من آبائه ، ويخلفه لأبنائه .

أما الحضارة ، والثروة : المادية والعلمية ، فانها تتبع المبدأ فى تكونها وبقائها على تقدير وجودها قبل ذلك .

فالامة التي لها مبدأ صحيح ـ تسير على ضوئه ـ تستطيع أن تحتفظ بما لديها ، من حضارة وثروة . . ! حتى ولو اتفقت الظروف المعاكسة ان تعصف بها ، وتبدد ثروتها ، وتدمر حضارتها وتقوض كيانها من القواعد وتكتسح كل غال ورخيص ، فسرعان ما تستعيد قواها المسلوبة ، وتلملم نشاطها المنهوب بتوجيه من ذلك المبدأ ـ لتجدد كيانها ، وتهتدي إلى حضارتها مرة اخرى ، فتعود إلى مقرها الآمن الوديع .

حتى ولو ابتدأت الامة بلا حضارة ، ولا ثروة مادية أو علمية ، فمن الهين عليها ـ بقيادة المبدأ الصحيح ـ : ان تكوّن الحضارة والثروة ، وكل شيء وان تتخذ البرامج ـ التي تساعده على التوسعة والاخضاع ، وإصهار الشعوب الاخرى في برتقتها بكل سهولة و بساطة .

كما ان الامة الاسلامية فى ابتداء بعثة الرسول الأعظم ، لم تكن تملك حضارة ولا ثروة ، ولكنها حيث سارت على خطط الاسلام والقرآن حكمت فى ربع المعمورة ، وأنشأت الحضارة والثروة الهائلتين .

أما الامم التي تدين بمبدأ فاسد فانها وان سنحت لها الظروف المؤاتية وفراغ الميدان ان تملك الحضارة والثروة ، وتصل إلى الاكتشافات العلمية والمخترعات الصناعية . لكنها ستنتهي في أشواطها إلى حروب طاحنة تخسر فيها كل شيء حتى شخصيتها وكيانها .

والتأريخ يحدثنا : ان « الفراعنة » رغم حضارتهم وثرواتهم الزاخرة ، كيف اندحروا أمام النبي العظيم موسى بن عمران ، وهو يشرح لنا إنهزام « بني إسرائيل » تجاه الرسول الأقدس عيسى بن مريم . . . ويبين لنا : ان « الفرس » و« الروم » وما شيدوها من حضارة وثروة ، كانت تلفظ أنفاسها الأخيرة ، فى نفس المجازر الشاسعة التي أرصدتها للوقوف فى طريق ثورة النبي الأعظم صلى الله عليه وآله وسلم . . كما يحدثنا عن فشل المغول

و « اللويسيين » و « النازيين » وغيرهم من الذين حفل بهم التأريخ ، وازدهرت الحضارة في وجوههم ، وزحفت الثروات من اكناف العالم كي تتكدس بين أيديهم . . فلم تغن حضارتهم وأموالهم وشعوبهم من واقع الحياة شيئاً . . وذهب مصيرهم الباكر عبرة الأجيال . . حيث لم يكن لهم مبدأ صحيح يسيرهم وفق نظام يضمن لهم البقاء والخلود .

أما الاشتراكية ، والرأسمالية الديمقراطية ، فاليوم يتجولان فى رحاب الحياة ، حيث لا مبدأ ينازلهم الميدان ، ولو قدر للاسلام يوما ـ كما هو المقدر إن شاء الله تعالى ـ ان يقبض على زمام الأمر ، و يمسك بخيوط المؤامرات التي يحيكونها ضد الشعوب ، ويعلن للعالم تناقضاتهم وسيئاتهم وما ينطلون عليه من خداع وتشويه للحقائق لرأى الناس ان الاشتراكية والرأسمالية كيف تتضاءلان أمامه وتتهافتان على أعتابه . ، ثم يبقى تأريخهم اضحوكة القرون ومهزلة المتفكهين .

والمسلمون ـ اليوم ـ يملكون اكبر ثروة مفتتة مجمدة ، ولديهم مبدأ ومناهج لو نفذوها لأجرى ثروتهم فى مسالك الحياة ، وشيد لهم حضارة نادرة ، تنحسر عنها الأنظار والأفكار ـ كما جربوه من قبل ـ غير ان ذلك المبدأ لا وجود له فى واقع الحياة ، وإنما هو مذخور فى بعض الكتب والصدور . وسائر المسلمين يعتبرون مسلمين لأنهم يقولون : أشهد أن

لا إله إلا الله ، وأشهد ان محمداً رسول الله .

أما الأفكار الاسلامية ، فيعرفونها فلسفة مثالية فارغة ، ليس عليهم ان يدرسوها ، وإنما ذلك شأن الفلاسفة فحسب . . وأما الشعائر الدينية العامة ، فيزعمون انها من وظائف رجال الدين . . وأما الفرائض الدينية فيؤجلونها إلى أوان الشيخوخة والمشيب ، والشاب ما دام في غضون الشباب فـ (كان الله غفوراً رحيما . . .) . . . وأما القسم الآخر من الاسلام ، فملفق من قبل اناس نفعيين . . وأما الاقتصاد والاجتماع والسياسة وما شاكلها ، سفلا بربطها إلى الاسلام ، فبينها وبين الاسلام شقة واسعة ، ومن نسبها إلى الدين فقد ابتدع في الدين ، لأنها اطروحة مدخولة في الاسلام وليست من الاسلام .

والبعض الآخر من المسلمين الذي عرف شيئاً من الاسلام فيحسب انه لا ينفعه في القرن العشرين ، وإنما كان من صالح القرن العاشر .

هكذا الاستعمار الكافر صور الاسلام ضحلا هزيلا في أعين المسلمين حتى أصبح ذلك طابعهم الأصيل ، والمستوى العام لوعيهم الاسلامي ، وكذلك أصبحوا فاقدين للفكرة الاسلامية الكاملة . ولأية فكرة اخرى ، وإنما أمسوا أذنابا لمن يسودهم ، وعيالا على من يكفلهم ولم يعرفوا غير هذه العيشة المضنية ، التي أسهر الاستعمار على ان يبقيهم عليها ، فهم يبحثون

عمن يتبعونه ولا يطلبون من يتبعهم ، فكان طبيعياً ان يتلونوا كل يوم بلون وان ينجرفوا مع كل تيار يمر ببلادهم لأنهم ذلك المبدأ الذي يسير ثروتهم ويبني عليها حضارة وكيانا .

اما سياستهم الاقتصادية ، فانها ـ بحكم الاستعمار السافر او المتلصص في بلادهم ـ رأسمالية ، لم تتزحزح منذ ان وضع المستعمر الكافر قدمه في بلادهم ، . . . ولقد حاول البعض : ان يوفق بين احكام الاسلام و بين القوانين الرأسمالية حتى وصل الى حد الشعور بعجز الاسلام عن ايجاد المعالجات للمشاكل المتجددة ، ثم حكم بضرورة أخذ المعالجات الرأسمالية كما هي الآن ـ دون حاجة الى محاولة التوفيق ... ولا ضير في ترك الاحكام الاسلامية لانها (في نظره) قاصرة عن مجاراة الرأسمالية والاشتراكية .

وبقي القسم الآخر حتى اليوم يعتقد امكان التوفيق بين الاقتصاد الاسلامي والرأسمالي ، . ولكنه سينتهي إلى ما انتهى اليه صاحبه وسوف يفشل في هذه المحاولة .

كما ان جماعة من المنتونين بالنظام الاشتراكي ، اطلقوا الاحكام الطائشة باتفاق الاقتصاد الاسلامي والاشتراكي ، على معالجات موحدة للمشاكل الاقتصادية ، واتخذوا من علي عليه السلام وابي ذر بطلين إشتراكيين . .

والواقع : ان هؤلاء اناس لم يعرفوا الاسلام - رغم انهم نشأوا في أحضانه - واتفقت الرأسمالية أو الاشتراكية مع ميولهم ، ومصالحهم الفردية ، فحاولوا ان يبرروا موقفهم ، أو يحرفوا الآخرين معهم ، بمثل هذه الأكاذيب ، التي تنم عن الضمائر العفنة ، والعقول الآسنة القذرة .

وإذا كان ذلك مبلغ المسلمين من الاقتصاد الاسلامي ، وموقفهم من المبدأ الاسلامي . . فمعناه : ان لا وجود لمبدأهم فى واقع حياتهم ، ومتى كان ذلك فلن يسودوا مهما تعددت منابعهم ، وحضارتهم المدنية ، لأنها لاتجد قيادة تسيرها وفق نظام منتج ينقذهم من الجهل والفقر والتقشف ويدرأ عنهم المآسي والويلات .

فمتى ضاقوا بهذه الحياة النكدة التعيسة ، عليهم ان يستسلموا لمبدأهم وينطلقوا فى الحياة وفق أوامره وزواجره .

من هنا كان الواجب يحتم علينا .

١ - أن نستعرض صوراً واضحة عن الاقتصاد في النظام الرأسمالي والاشتراكي ، وننوه إلى تناقضهما مع الاسلام ، في النقاط المركزية التي لا تقبل التأويل والتزوير . . ليعلم المأجورون والمغفلون ان الاسلام ليس

رأسمالياً ولا إشتراكياً ، ولن يتفق معهما ابداً ، إضافة على ما فيهما من اخطاء . . واخطاء . .

٢ ـ ان نفصل شطراً عن الاقتصاد الاسلامي ونشرح كيف انه يستقل بتنظيم الحياة الاقتصادية ، ويعالج المشاكل الحاضرة ، وفق نظام دقيق يرفع المستوى الاقتصادي للمجتمع ، إلى درجة لا يمكن ان يتقارب بها المجتمع الاشتراكي أو الرأسمالي .

كما سنبحث في الجزءين الأخيرين من هذا الكتاب عن جانبين آخرين للاسلام لنرفع الستار عن وجوه المتنطعين والمستغلين ، الذين يغالطون ضمائرهم ثم يسرقون ركائز الاسلام ليتباروا بها ويبيعوها على الاسلام ، فيجلبوا بذلك اكبر عدد ممكن من المؤمنين ، من حضائرهم المقدسة ، إلى مساقط المجرمين .

السيد حسن الشيرازي

كربلاء

١٧ / ٨ / ١٣٧٩ هـ

١

الاقتصاد

. . . ولا تنس نصيبك من الدنيا . . .

القرآن الحكيم

. . . من لا معاش له ، لا معاد له

رسول الحياة

ليس منا من ترك دنياه لآخرته ، ولا آخرته لدنياه

زين العابدين

الإهداء

إلى القائم المؤمل : المهدي الموعود عجّل الله تعالى فرجه .

أرفع هذا الكتاب الصغير . . الصغير . . تعبيراً عن ولائي الكبير . . الكبير . .

حسن المهدي

تصدير

الاسلام فكرة واحدة، عن الكون والحياة والاجتماع . . . فهو يتحدث عن علاقة الكون والحياة بالانسان ، وعلاقة الانسان بالكون والحياة ، وعن علاقة المجتمع بالفرد ، وعلاقة الفرد بالمجتمع وعلاقة المجتمع بالمجتمع ، وعلاقة الفرد بالفرد . ثم . . علاقة المجتمع والفرد مع الله . . فيعطي كل واحد من هذه المواضيع حقه من الدراسة والتحقيق ، ويستنتج من كل ذلك ، ثم يقرر أحكامه عليها بكل دقة واتقان . . .

وبذلك يتميز الدين الاسلامي عن الأديان ، والمبادى، والدساتير التي تعني بجانب ، وتهمل جوانب .

والدين برنامج الانسان فى الحياة ، ومخططه ووظائفه في مسيرته الكبرى إلى دار الخلد والمقام . . تبعاً لدواعي فطرته ، وطبائع الأشياء التي تسير معه . . .

وإذا كان الانسان والأشياء ، وحدة متكاملة ، فلا يكون الدين إلا خطة واحدة تلائم غرائزه وأشواقه ، وتساير عواطفه

وميوله الأصيلة ، ضمن تحديد وإطلاق يتناسب والمعركة الحامية بين العقل والنفس .

ومتى كان الدين هكذا .. فمن الصعب جداً إنتزاع إقتصادياته من غيرها ، فما يتحراها الباحث إلا وتزدحم عليه الأفكار وكلها من صميم الموضوع .. وما ان يجد حيلة إلا ان يفكر طويلا ، ليلتقط الأقرب فالأقرب ..

وقد حاولنا : ان ننظر إلى الاقتصاد الاسلامي ، من الزاوية المادية لينسجم مع الاقتصاد الاشتراكي والرأسمالي المادين ، حين التقارن .. وأهملنا النواحي المعنوية ـ موقتاً ـ لغير إشعار .

وإقتصاديات الاسلام تدور حول فكرة واحدة هي : تكوين مجتمع متقارب الطبقات .. اعني تأمين المصالح العامة : إلغاء الفقر والمرض .. ولا يفقر الغني ، بل يغني الفقير .

وإقتصاديات الاسلام فكرة بين الاشتراكية والرأسمالية ـ أو غيرهما تماماً ـ سبقتها الاشتراكية ففشلت ، وتأخرت عنها الرأسمالية فسقطت .

وهذا الدستور هو النظام الوسط .. يكون حجة على الناس .. ومهيمناً على النظامين يكشف ما فيهما من مروق وجمود .

طبيعة المال

طبيعة الثروة ، ان تتكدس في جانب ، وتنحسر عن جانب . .

تبعاً لاختلاف الأعمال والأفكار والأساليب ـ إلى حيث ترى الكلب المدلل يرفل في الحرير ، ويمرح في ضياء الكهرباء ، وينعم بأحدث المدافىء والمكيفات ، في الوقت الذي نجد الطفل البريء ـ خلف سياج البيت نفسه ـ ينفض حياته تحت وطأة الجوع ، ولفحة الهجير ، أو لدغة الثلوج . .

وفي ذلك فساد المجتمع . فحيثما تكدست ثروة فائضة ، لا بد ان تبحث عن مسارب ومصارف ، فتأخذ طريقها الى شهوات الفرد ، و احلامه الفاجرة . . عند ذلك ينفلت التوازن عن المجتمع ـ ولا تستطيع ان تعيده السلطة والنظام ـ ويوزع الى حلقات المترفين الجشعين . . وفريق الامعات والطفيليين وقافلة الرقيق والنخاسين . . (١) وموكب الأبطال الذين يكيدون لهؤلاء جميعاً . . ثم يأتي ـ بعد ذلك دور السرقات ، والفقر

---

(١) ولعل أمير المؤمنين (عليه السلام) يرمز الى ذلك ، حيث يقول : « مارأيت نعمة موفورة الا والى جانبها حق مضيع ، وما جاع فقير الا بما متع به غني » .

والجهل والمرض .. والابئات المتطايرة مع الريح فى كل مكان .
ثم الثورات !!!

فهذه مشكلة عالمية ! يجب معالجتها من قبل المسؤولين .. !

الوصفات

وقد حاول علاجها الرأسمالية . الاشتراكية . الشيوعية . الاسلام
وقام كل منها بدور إيجابي جريء .... ! فلننظر : من التائه ؟
ومن المصيب ؟

***

الرأسماليون

فلسفة الرأسمالية:

تتركز فلسفتهم الرأسمالية الديمقراطية العامة ، على الايمان بالفرد ومصالحه الخاصة . . . ويعتقدون : ان توفير مصالح الأفراد ، خير ضمان لتعديل المجتمع ، وحمايته بصورة طبيعية ، فالمجتمع ليس إلا الفكرة العامة عن الأفراد وبتموين مصالح الأفراد ، يكون تأمين مصالح المجتمع . .

أما الدولة فهي عميلة المواطنين وحاميتهم ، ونائبتهم فى القيام بخدماتهم العامة . . .

هذا هو الخط العريض للنظام الرأسمالي الديمقراطي .

يبتدىء من الايمان بعصمة الفرد وحاجاته . . وينتهي باعلان الحريات الثلاثة : السياسية ، الاقتصادية والفكرية (١) .

---

(١) هذه الفلسفة ـ كما تراها ـ فلسفة مادية كافرة لا تؤمن إلا بالفرد القائم بذاته ، والمنفصل عن الله والدين والآخرة ، كالاشتراكية =

ـ أما الحرية الدينية فهي فرع من فروع الحرية الفكرية العامة ، التي يعنى بها : أن يعيش الناس أحراراً في أفكارهم وعقائدهم ـ .

= ـ تماما ـ غير انها تجعل الفرد قاعدة يتركز عليها النظام ، وتعرف الدولة سلاحا ينتخبه الفرد للدفاع عن حقوقـــه ، ويكون المال مقياس قيمة الفرد والسلع والخدمات ، وحجر الزاوية للاجتماع في جميع المجـــالات . . .

والاشتراكية تعتبر الدولة قاعدة ينبثق النظام منها ولها ، والشعب جهاز مسخر لخدماتها ، وحجم الانتاج مقياس قيمة الفرد والعمل . . وحجر الزاوية للدولة !

ولكن الاشتراكية انفجرت فى مجتمع متذبذب : مضطرب الايمان والعقائد . . فاستطاعت أن تعلن : إلحادها الفاجر بكل صراحة ووقاحة أما الرأسمالية الديمقراطية ، فقد ولدت في أحضان الكنيسة والمؤمنين بها ـ وإن كانت الكنيسة يومذاك ، عجوزاً موهون القوى ، منهك الأعصاب ـ غير انها كانت تحتفظ ببيتها المنخورة ووقارها التليد . . . فرأى قادة الرأسمالية : انها ليست بحاجة إلى إعلان ماديتها ، ما دامت أحكامها تنفذ فى مختلف الميادين ، دون أن تنكرها الكنيسة والمخلصون لها ولا يعوزها ان تثير ضجة الكنيسة وهي تسايرها فى كل مجال . =

و لسنا بصدد عرض النظام الرأسمالي الديمقراطي ، بما فيه من حريات تؤول إلى عبوديات . وإنما نبحث عن الحرية الاقتصادية . بهذا التفسير الذي قرر ـ للشعوب ـ المآسي والويلات .

ومتى استعرضنا النظام الاقتصـــادي لدى الرأسماليين وجدنا الاقتصاد لديهم مجموعة مباحث عن :

١ ـ حاجات الانسان .

٢ ـ وسائل إشباعها : (السلع والخدمات) .

٣ ـ كيفية توزيع وسائل الأشباع على الحاجات (١) .

= وقد عمت الكنيسة إلحاد الرأسمالية الديمقراطية ، ولكن لم تعلن حربا عليها ، لأنها شلت عن المقاومة والاصطدام ، بعد ما تلاحقت عليها ضربات الشعب ونقمته الثائرة وعرفها الناس دائرة التجسس والاغتيالات والتعذيب والاستغلال .

(١) هذه المباحث الثلاثة ، تعتبر فصلا واحداً فى الاقتصـــاد الرأسمالي يسمى بـ « مشكلة الندرة النسبية للسلع والخـــدمات ، بالنسبة للحاجات » . ويتلو هذا الفصل ، فصلان آخران :

١ ـ قيمة الشيء المنتج . =

حاجات الانسان

يقررون ان للانسان حاجات الى اشياء شتى ، فلابد من إشباعها ، بالنسبة إلى جميع الأفراد . وهذه الحاجات :

١ — قد تكون محسوسة ملموسة للافراد ، كحاجتهم الى الطعام والكسوة والمسكن ...

٢ — تكون محسوسة غير ملموسة ، كحاجة الانسان الى الطبيب والنظام ...

وبعد ذلك تنقسم الحاجات الى :

١ ـ الحاجات الضرورية للانسان ، والتي لا بقاء له إلا باشباعها ،

= ٢ — الثمن ، والدور الذي يقوم به في الانتاج والاستهلاك والتوزيع .

ولكن حيث ان فى هذين الفصلين يبحثون عن الحقائق الواقعية ، التي لا يؤثر فيها النظام والقانون ، وإنما يصلحان كمباحث تمهيدية لسن النظام حول الفصل الأول : « مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات بالنسبة للحاجات » لذلك لم نتعرض لهما ، وإنما اكتفينا بالبحث عن الفصل الاول فقط ، ومايستلزمه من نقاط ...

كحاجته الى الغذاء والكساء والدواء ...

٢ ـ الحاجات (الكمالية) والتي تتزايد وترتقي مع المدنيـة والحضار ... كحاجة الانسان الى السيارة . القصر . الخادم . الفاكهة العطور . المنازه ... (١) .

هذه الحاجات تنمو وتتضاعف . ولا يمكن اشباعها اشباعاً كلياً ، حتى ولو وفرنا خيرات العالم لفرد واحد . وبما أن هذا النظام مادي ديمقراطي ، يرى لكل فرد الحق فى اشباع حاجاته ، باقصى ما يمكنه السيطرة على وسائل الاشباع ، وباي اسلوب يستطيع به من تحصيلها .

وسائل الاشباع

أما وسائل اشباع هذه الحاجات ، فيطلق عليها ـ عند الاقتصاديين الرأسماليين ـ اسم (السلع) و (الخدمات) فالسلع وسائل الاشبـاع للحاجات المحسوسة الملموسة ، كالقمح ، الارز ، الرمان .. والخدمات وسائل الاشباع للحاجات المحسوسة غير الملموسة ، كالهندسة . التطبب التعليم ... .

---

(١) انهم يطلقون (الحاجة) على (الرغبة) فكل حاجة رغبة وكل رغبة حاجة . وقد جرينا على نفس الاصطلاح ، حرصاً على طهارة القلم

أما الذي يجعل السلع والخدمات صالحة للاشباع فهو ـ عنـدهم ـ (المنفعة) حتى إذا توفرت فى شيء جعلته صالحاً للاشباع، فالشيء النافع ـ اقتصاديا ـ كل ما يرغب فيه ! سواء أكان مضراً أم نافعاً لدى الرأي العام، وفى نظر الدين والاخلاق، فانه يعتبر نافعاً، ما دام هنـالك راغب يبذل بازائه الثمن، فـ (الخمر) سلعة نافعة ـ من الوجهة الاقتصادية الرأسمالية ـ كما ان (الزنا) خدمة نافعة في نظرهـا ـ و (الخانات) و (المواخير) لا تختلف ـ عندها ـ عن المطاعـم والمستشفيات . . . فكلها يشبع الحاجات، ويؤدي إنتاجا شريفاً ـ فى رأي الاقتصاد ـ .

فالاقتصادي ينظر إلى الأشياء من الزاوية المادية فحسب، ولا يطل على المجتمع من فوق، حيث يشرف على الجميع فى نظرة واحدة، حتى يستطيع من مقايسة المنافع بالمفاسد، ليضع كل شيء في موضعه .

هكذا يرى الراقصة والمعلمة تخدمان الاجتماع، وتنتجان ما يجد راغباً يبذل له الثمن، كما يوقف المقامر بجانب الفلاح، فكلاهما ينتج ما يشبع رغبة . . . وبعد ذلك فلا يفرق بينهما شيء . !

تلك هي الحاجات ووسائل الاشباع . . غير ان الاقتصاد الرأسمالي يواجه ـ الآن ـ .

مشكلة الندرة

النسبية للسلع والخدمات بالنسبة إلى حاجات الأفراد . ومادامت السلع والخدمات لا تشبع حاجات الجميع فالنتيجة الحتمية لها : أن تشبع حاجات الأغنياء بأكبر قدر ممكن من وسائل الاشباع ، بينما تبقى حاجات الفقراء معطلة يعوزها حتى الخبز . . . وإذا كانت وسائل الأشباع أقل من الحاجات ، فمن الطبيعي أن يكثر الطلب ويقل العرض ، فترتفع الأسعار . . وتقصر عنها الأيدي الفقيرة ـ من هذه الناحية أيضاً ـ فيتضخم عدد ضحايا الخبز ، وتشيع الجرائم والوفيات والمرض فى سبيله . . .

فلابد ـ إذن ـ من تقرير مصير للقضاء على هذا القصور الاجتماعي وذلك لا يكون إلا بتقوية جهاز الانتاج ، حتى تتوفر السلع والخدمات وتسع الجميع .

وتشبع حاجات الأغنياء إشباعا كلياً ، عندما تشبع الحاجات الأساسية ـ فقط ـ للفقراء . . وذلك أقصى ما يبلغه الاقتصاد !

اطلاق التجارة

أما توفير السلع والخدمات . فلا يكون إلا بأطلاق التجارة الحرة في الأسواق العالمية ، والموضعية ، وشتى مجالات الاقتصاد .

ذلك ان المصلحة العامة الفردية أقوى حافز للتفكير ، والعمل ، من أجل تضخيم حجم الانتاج ، وتحسينه مع تخفيض المصارف والنفقات فالانسان إذا علم : ان فائض أعماله لا تغتصب منه ، ورأى منافسيه قد احتكروا أكبر ثروة رابية ، نتيجة للدأب المتواصل ، عبر الشهور والسنين سوف تعصف فى دمه النخوة ، والغيرة على المال ، ولا يستقر قلبـــه ، ونفسه ، وشهوته ، حتى يبذل فوق المستحيل ، ويفرغ إمكاناته ومواهبه حتى الثمالة . . . ليسبق أقرانه في كل مجال ، فيصبح أوحداً : لا يدانيه أحد . . . وذلك لا يكون إلا بأشغال أكبر عدد من العمال ، وإستخلاص الطاقات المعطلة .

فيكون فى إطلاق التجارة الحرة علاج لـ :

١ — مشكلة الندرة النسبية للسلع والخدمات ، بالنسبة إلى الحاجات العامة .

٢ — مشكلة الأيدي العاطلة والفقر الناتج من العطل .

٣ — مشكلة الطاقات المعطلة (١) .

(١) فان أكثر طاقاتنا اليوم معطلة لا تستغل ، فنحن لانزرع أراضينا ، ونحمي المياه التي تنحدر إلى بلادنا ونحرسها عن أن تمد اليها يد حتى تنصب فى البحار . . كما أننا لا نعرف أن فى استطاعتنا أن نزرع الجو ونزرع البحار . . كما لا نعرف ان لدينا خامات يمكن تحويلها إلى منافع فنوجه الجهود والأموال إلى إفنائها زاعمين انها أوضار وأقذار .

ونحن نكتفي الآن بهذه الأمثلة :

الأراضي المصرية الصالحة للزراعة تربو على ١٢ مليوناً فداناً ! وقد ظهر ان تحت النيل نيلا آخر ، يحوي من المياه المختزنة ، يكفي لمائة فيضان . . والعمال الذين لا يجدون العمل يعدون بالملايين . . وبعد ذلك فالأراضي المزروعة لا تزيد على ستة ملايين أفدنة . أما الصحارى الشرقية والغربية الواسعة ، فقد اهملت مسرحا للشمس وملعبا للأعاصير . والنيل يبقى للفيضانات العارمة ، والأيدي العاطلة تدخر للسرقات والمظالم .

إكتشف أحد علماء « الالمان » : ان فى استطاعتنا تخليص عنصر « النيتروجين » وتحويله إلى « نيترات » للتسميد . . ومنذ خمسين عاما أخذوا يزرعون الجو فزاد محصول « القمح » عندهم بمقدار النصف أو الثلثين ! وكذلك الحبوب الاخر .

تحسين الموارد

كما أن التنافس التجاري كفيل بتحسين الأنتاج . ! ! فكل

= ان النبات يتغذى بضوء الشمس و على الطبقات العليا من البحار إلى حيث ينفذ ضوء الشمس تتكون نباتات « ميكروسكوبية » وإلى جنب هذه النباتات حيوانات تأكلها ، وتعيش بها . وهي حيوانات صغار تأكلها حيوانات أكبر منها ، ثم يتدرج سلم الأحيـــاء إلى حيوانات تأكلها الأسماك . لذلك أخذوا يسمدون البحار بـ « النيترات » ـ كما يسمدون الأرض ـ كي تجد النباتات المكروسكوبية الغذاء في هذا السماد ، فيسرع نموها وتكاثرها . . ثم تتكاثر عليها الحيوانات الصغيرة ثم الأسماك . . .

و « الروث » ليس إلا العصف المأكول و « الفيبر » الآن يتخذ من نفس الروث الذي نحرقه في الأتون والتنور ، فهو ليس إلا النبات المحطم ، الذي تكفل الحيوان إعداده لصنع الفيبر .

وخرء الانسان مخصص لدينا بالتسميد ، والآن يستخرج منه نوع من « الصابون » و « السماد » وبعض الأدوية الكيمياوية .

وجئنا بهذه الأمثلة كشواهد على أبعد الطاقات المعطلة التي استخدمها التنافس التجاري الحر .

شركة ، أفرد يسعى في تحسين بضائعه ، ليجلب رغبة المستهلكين ، فيصرفها بأبلغ ثمن .

وكذلك يتم توفير الانتاج ، وتحسينه ! !

ميكانيكية الثمن

والثمن - بواسطة التجارة الحرة - يمارس شوطاً ناجحاً فى معالجة المشاكل الآتية :

١ — تعيين نوع الا نتاج .

٢ — تقسيم الأعمال .

٣ — تحديد الأسعار .

٤ — توزيع البضائع على المستهلكين .

٥ — توفير أجور العمال والمستخدمين .

تعيين نوع الانتاج

أما الدور الذي يقوم به جهاز الثمن ، فى تعيين نوع الأنتاج ، وكميته ، فهو : أن الحافز الرئيسي للمنتجين في القيام بأي مجهود ، أو أية تضحية فى سبيل الأنتاج أنما هو مكافأته بما يصلح للأشباع ، أوالحصول

على الثمن ـ على ما هو الغالب ـ ومتى كان الثمن العامل الوحيد فى الأنتاج ، فمن حرية المستهلكين ان لا يبذلوا الثمن إلا بازاء نوع خاص ، وكمية معينة من الأنتاج ـ فمثلا ـ أن المستهلك الذي يرغب عن « التبغ » يمتنع عن شرائه ، ويعوض أمواله بالفواكه ـ مثلا ـ واذا أضرب المستهلكون جميعاً عن استهلاك التبغ وأقبلوا على استهلاك الفواكه ، كان من الطبيعي أن يقف أنتاج التبغ ، ويهمله المنتجون ايضاً ، عندما يتضاعف نشاطهم على أنتاج الفواكه ، من تلك الأنواع الخاصة التي تتوافد اليهـا الرغبات وبتلك الكميات المعينة التي يستهلكها الناس .

هكذا يقرر المستهلكون كمية الانتاج ، ونوع الأنتاج ، ويفرضون على المنتجين تعديل نشاطهم وفق رغبات المستهلكين .. وهذه العمليات تنفذ على أثر انجازات من جهاز الثمن .

تقسيم الاعمال

ومن بنود الاقتصاد الرأسمالي : لا يأكل الا من ينتج فعلى الفرد أن يسعى فى اشباع حاجاته .. ! سوى العجزة وحب الذات يقرر نظاماً طبيعياً يحفز كل فرد على اطلاق غرائزه وميوله ، بالتنعم بأكبر قدر من المتاع ، وهو لا يتوفر الا عن طريق العمل .. فهذان العاملان يفرضان

على المرء الدؤب فى العمل والتفكير المتواصلين ، لازادة كمية الانتاج ، وتحسينه ، مع تقليل تكاليفه ونفقاته . . وهكذا ينهض بقسم من الأعمال حسب ما تسمح له مواهبه وامكانياته .

كذلك يقوم كلُ فردٍ من الأفراد بما يستطيع من العمل ، كما يستوفي بمقدار عمله من الأرباح .

تحديد الاسعار

للثمن ـ فى نظر الاقتصاد ـ مكانة آلية في الاحتفاظ بالمستوى الطبيعي للبضائع بالنسبة الى القيمة ، حتى لا يدع للمنتجين حرية تحديد الأسعار حتى لا يرفعوها بوحي من نهمهم القاسي الى أرفع مستوى . ! وذلك ان المادة الانتاجية متى قلّت تكاليف إنتاجه وتحسينه ، كثر عرضه على المستهلكين ، وإذا ارتفع سعره عن مقدار إشباعه للحاجة مع الاحتفاظ بكون الحاجة ضرورية أو كمالية فكل الراغبين يمتنعون عن استهلاكه الا بالمقدار الضروري ، فلا بد للمنتج من أحد مصيرين بالنسبة إلى الباقي ، إما ان تبقى بضاعته من دون مستهلك حتى تبور ويخسر ، أو ان يخفض السعر حتى يبلغ المستوى العادل بالنسبة إلى العرض والطلب . . ومتى علم المنتج التنافس التجاري الحر ، ورفض المستهلكين بضائعه إلا بالسعر المعين ،

بادر اليه قبل أن يلحقه الخسران ٠ ! !

كما أن قلة العرض وكثرة الطلب للمادة الاستهلاكية تدعوان إلى إرتفاع السعر ليبلغ مستواه الطبيعي العادل ، بالنسبة إلى الحاح الحاجة التي تشبعها هذه البضاعة ٠ ! !

توزيع البضائع

وحيث ان المنتوجات العامة لا تسع لاشباع الحاجات العامـــة ، والثمن معدل المجهودات ! ! فالانسان لا يستطيع أن يحصل على الثمن إلا بمعدل مجهوداته الانتاجية ، كما لا يقدر على استهلاك المواد إلا بمقدار ما يحصله من الثمن ٠ ٠

فهو في الحقيقة يستبدل مجهوداته ، بمجهودات غيره ! وبمقتضى هذا النظام لا يستطيع أحد ان يستهلك أكثر مما ينتج ٠

هكـــذا يقدر الاستهلاك بمعدل الانتاج حتى توزع البضائع على الجميع ، ويتمكنوا من إشباع حاجاتهم .

تحديد الاجور

والثمن هو القاعدة التي يتواضع عليها المنتجون الفرديون أو الشركات مع العمال والمستخدمين ، بما يضمن لهم اشباع حاجاتهم !! فالعامل ، أو المستخدم لا يقوم الا بعمل يتكفل اشباع حاجاته الأساسية ـ فى الحد الأدنى ـ حتى لو أراد الرأسمالي استخدامه بأقل من ذلك ، أضرب عن العمل ، والتنافس الحر يحفز المنتج الآخر على استخدامه بما يتفقان عليه ، فيفصل الرأسمالي الأول عن حلبة الانتاج ، ولا تمهد له طريق العودة الى زمرة المنتجين الا بعد ان يوفر للعامل من الاجور ، ما يستقل بالترفيه عن حاجاته . .

غير ان الاجور ربما تختلف تبعاً لاختلاف الجهود التي يبذلها العمال والمستخدمون ، حسب القوانين الطبيعية للعرض والطلب ـ فمثلا ـ ان الأعمال التي ينفقها الكادحون من العمال كثيرة العرض ، لكثرة العمال ، وكثيرة الطلب لكثرة المنتجين ـ أيضاً ـ ، لذلك تقابل بأثمان ضئيلة . أما الخدمات التي يتقدم بها المهندسون فقليلة العرض لندرة المهندسين وكثيرة الطلب ، لازدياد عدد المنتجين الذين تعوزهم الهندسة ! لهذا تعادل باجور طائلة ، حتى ان ارباح المهندس تدر عليه الموارد التي تشبع

حاجاته الأساسية ، وشطراً من حاجاته الكمالية ، بينما العامل لا يوفق الا لكف حاجاته الضرورية بكل قنوع وتقتير .

هذه هي الخطوط العريضة لفلسفة النظام الأقتصادي الرأسمالي الديموقراطي ! التي طالما تبجح بها الكثيرون ، رافعين عقيرتهم الخشناء ، قبل أن تقبض على دست الحكم وتظفر بسيادة الشعوب ، وما إن فتحت طريقها إلى مخطط الحياة ، إلا وانكشفت عن سيئات وأخطاء = إستمرت حتى اليوم لعنة الشعوب ، رغم التعديلات التي تواردت عليها ، من قبل كل مقنن ومفكر . .

وسنلمح ـ الآن ـ الى فشل هذا النظام ، وسيئاته ، وأخطائه المفضوحة ، وما فيه من عجز ومناقضات . .

فشل الرأسمالية

إن مهمة النظام الأقتصادي ـ سواء أكان رأسمالياً ، أو إشتراكياً ، أو اسلامياً ـ هي الغاء الفقر عن المجتمع ! لا ازدياد حجم الأنتاج ، ولا توفير ثروة البلاد ، ولا أي شيء آخر ، فأنها تخص علم الأقتصاد ! أما النظام الأقتصادي ، فهدفه الوحيد اشباع حاجات الأفراد . . فرداً فرداً . ! فهو مخصص بمكافحة فقر الأفراد ، لا فقر البلاد ، أو الأسواق

فالفرد فقير يطلب الخبز ! لا البلاد ، ولا المجموع . . . والقضاء على الفقر ، هو مقياس النجاح في النظام الاقتصادي ! كما أن بقاء الفقر ، أو استفحاله فى المجتمع ، أكبر دليل على فشل ذلك النظام الاقتصادي السائد . .

ولكن الاقتصادي الرأسمالي لا يهمه فقر الأفراد ، وما يصيبهم بعد ذلك ، وانما يختصر جهوده لمحاربة فقر البلاد والمجموع ، أما الفرد فالنظام غير مسؤول عنه ، مادامت ثروة البلاد مكفولة ، والانتاج متوفر فعليه : أن يعمل (١) لينتج . فيأكل (٢) .

---

(١) لقد كانت البلاد الرأسمالية فى انتعاش اقتصادي ، قبل تحكم الرأسمالية فيها ! وفي غضون تطبيقها أصيبت البلاد بصدمة اقتصادية هوجاء جعلت عدداً هائلا من الفلاحين فقراء متسولين ، حتى اضطربت البلاد بهذا الفقر المتزايد فالتجئوا الى اصدار القوانين القاسية ، الاكراه على العمل الاجباري . ففي عام ١٥٣٠ م قرر هنري الثامن قانوناً جاء فيه : « . . . وبالمقابل فان الجلد والحبس من نصيب المشردين الدائمين ، فيربطون الى مؤخرة العربات ، ويجلدون حتى يسيل الدم من أجسادهم ، ومن ثم يقسمون الايمان المغلظة بان يعودوا الى مسقط رأسهم ، أو حيث =

والنظام الرأسمالي يهدف الى غاية واحدة ، ويعمل للوصول الى ارفع مستوى ممكن من الأنتاج ، وزيادة ثروة البلاد ، والدخل الأهلي،

= عاشوا السنوات الثلاث الأخيرة من عمرهم ويأخذوا بالعمل ... »

أما ادوارد السادس فان قانوناً صدر فى العام الاول من عهده : ١٥٤٧ م يأمر بـ « أن أي امرأ يرفض العمل يحكم عليه بان يستعبده من وشى عليه كعاطل عن العمل ، ثم يكون له الحق فى أن يجبره على القيام بأي عمل شاء . مهما كان مقرفا ، وله الحق فى اكراهه على ذلك بالسوط والسلاسل .. واذا هرب ثلاث مرات أعدم كمجرم أثيم ... واذا ضبط اي متشرد عاطلا عن العمل طوال ثلاثة ايام ، فيجب ارساله الى مسقط راسه ، ودمغ فى صدره بحرف (م) ... ويمكن استخدام الفقراء من قبل اشخاص يريدون تقديم الطعام والشراب لهم ، وايجاد عمل من اجلهم ... » وهذا النوع من العبيد استمر فى انكلترا حتى القرن التاسع عشر ..!!

وفي حكم اليزابيت ، عام ١٥٧٢ م صدر قانون ينص على معاقبة كل متسول لا يحمل رخصة ، ويزيد عن الرابعة عشرة فى المرة الاولى او الثانية بالجلد الشديد ، ثم يدمغ في اذنه اليسرى ، الا اذا تطوع شخص =

ويحسب : ان ازدياد الدخل الأهلي ، و تضخيم حجم الأنتاج في البلاد ، يقضيان - بصورة طبيعية - على فقر الأفراد ، و ذلك بتمكينهم من اخذ الثروة ، حين تترك لهم الحرية فى العمل ، لأنتاجها وحيازتها ... فالنظام الأقتصادي - فى نظرهم - ليس لأشباع حاجات الأفراد ! بل لأيجاد اكبر قدر ممكن من الأنتاج ، واشباع حاجات المجموع جملة . ! اما الأفراد ! فلهم حرية التملك والأكتساب ! وعليهم : ان يستفيدوا من هذه الحرية ، وينالوا من وسائل الأشباع ، كل حسب ما يملك من عناصر الأنتاج . ! وبعد ذلك سواء - لدى الأقتصادي الرسمالي - ان حصل

= بأستخدامه لمدة سنتين . . لكنه اذا تكرر المجرم للمرة الثالثة ، فأنه يعدم - دونما رحمة - كمجرم اثيم . . . »

وهكذا استمر اصدار مثل هذه القوانين واعنف منها ضد العاطلين والمتسولين حتى القرن الثامن عشر ، ولم يلغ مفعولها الا فى حكم الملكة « آن » (كارل ماركس راس المال ج ٣ ص ٢٦٨ — ٢٧١)

(٢) وهذا اقسى تناقض فى الأقتصاد الراسمالي ، فهو يبتدىء بجعل الفرد قاعدة يتكون النظام منه ، ولأشباع حاجاته ، ثم ينتهي بأزاحة الفرد ، وحقوقه ، وواجباته عن النظام !!

الأشباع لجميع الأفراد ، أو لبعضهم دون بعض . ! !

عجز وانهزام

فاذن تتلخص الفلسفة الرأسمالية : ـ الحالية ـ في هذه العبارة :يجب تمويل البلاد بالثروات الطائلة ، فانها طاقة خلاقة يجب حمايتها ، والانتاج مما لابد منه للتوفير عن المجموع . . . أما توزيع الأنتاج على الافراد ، فعلى الشعب أن يقوموا بذلك . ! ! فماذا فعل النظام الاقتصادي الرأسمالي إذن.؟إن المشكلة الاقتصادية ، هي توزيع الانتاج على الافراد ! ولاغير . ! والنظام الاقتصادي الرأسمالي ينكل عن معالجتها ! فهو فاشل . !

سيئات الرأسمالية

لقد كان الناس يأملون : أن يربحوا من النظام الاقتصادى الرأسمالي إلغاء الفقر ، وتكوين مجتمع متقارب الطبقات ! وما إن طبق هذا النظام ، إلا وانقشعت آمالهم عن جرائم وسيئات ، لم يجدوا إلى تبريرها سبيلا . . ودفعوا فى سبيلها أفدح الأثمان .

من هنا وقعت البشرية في دوامة من المآسي والويلات ، والدماء والدموع ، لاتستطيع الهروب منها إلا إلى أسوء منها . . وسوف يضيق

المجال لو استعرضنا ما أصابت البشرية من هذا النظـام الطائش ، كما هي في واقع الحياة . غير أنا نشير إلى بعضها من بعيد : !

تكوين الطبقات

فقد أعلن النظام الاقتصادي الرأسمالي : حرية التجارة والاكتساب، بشتى الوسائل والألوان ! ! واتفق هذا الأعلان ، مع دوى المعامل ، وهدير المصانع ، التي تعهدت أداء شطر كبير من الأعمال ، واكتساح القسم الأكبر من العمال . . . فأهمل الناس الصناعات اليدوية ـ التي كانت تنفق على الطبقة الوسطى ، وقسط من العمال ـ ولم يكن يستطيع استثمار الآلة إلا الصفوة من أرباب الثروات ، وقـد استخدمت الحريات والضمانات المقدسة ، التي قررها النظام الرأسمالي للتوسعة فى استغلال الأفراد والأموال.

فاصبح الناس ! وقد وضع أصحاب الثروات الكبرى أصابعهم على المعامل ، ومنابع الثروة الاخرى : (الأراضي الزراعيـة ، الخامات ، العمال . .) والفئة الوسطى على شفير الهاوية ، مشرفة على السقوط ـ لأن المستهلكين انصرفوا عن المنتوجات اليدوية ، وازدحموا على الصناعات الآلية ـ وعطل العمال الذين اخذ الحديد يمارس وظائفهم ! وجماهير العمال

الأخرى بقى تحت رحمة تلك الصفوة ، التي لاتعرف إلا مغانمها ومآربها ، ولا تؤمن إلا بالمادة ، ولا تقـــدر الرحمة والأنسانية إلا من أنواع الجبن الفكري .

وهكذا انقسم المجتمع إلى طبقتين :

١ ـ الأقلية المتربعة على قمة الثراء . المزودة بأوسع الحريات والضمانات القانونية ، والتي تملك مصير الملايين ، وتستخدم حتى السلطة الحاكمة ، في أعمالها الابتزازية ، وضيفتها الدائمة : أن تستغل حاجة الاكثرية إليها ، فتلتقط القادرين ، لتفرض عليهم العمل ، فى مـدة لايمكن الزيادة عليها ، وباجور لاتفى إلا بالحياة الضرورية . . ثم تنطلق في إشباع رغباتها الى .

وهكذا برز بعض الشركات ، وميزانيتها تصارع ميزانية الدولة . كما أن أقل من (٤٠٠٠ : أربعة آلاف نسمة) ـ فى مصر ـ قبل إصدار قانون الأصلاح الزراعي ، كانوا يملـكون ثلث جميع الأراضي المصرية ، وثلث جميع النقود الموجودة فى البنوك المصرية . .

وأخيراً ، وبتأثير الخوف من الشيوعية ، أمموا الموارد العامة ـ إنجلترا ـ قبيل سنوات ! أما فى أمريكا ، فحتى اليوم نجد المنابع الوهابة ملكاللافراد

٢ ـ الاكثرية السحيقة ، المنهارة فى اعماق الفقر المـــدقع البريء ،

والحطام البشري المنتشر فى الشوارع والطرقات ، والعمال القذرين الذين يكدحون مع العجلات والدواليب ، في الزيوت النتنة السوداء . . حتى كأنهم الحديد المتحرك ، او الديدان التي تغوص فى الوحول والمستنقعات وإن خطاب « غلادستون » عن الميزانية ، يعطينا صورة بارزة عن وضع الجماهير التي تتزحلق على حافة الأملاق عنـــدما يقول : « ليست الحياة البشرية ، فى كل تسع من عشر حالات ، سوى صراع من أجل الوجود (١) » وكما يتحدث عن ذلك « ج. س. لينغ » قائلا : « لسنا نعرف مكانا ضحيت فيه حقوق الأشخاص بكل صراحة وصفاقة ، لحقوق الملكية ، كما هي الحال فى مساكن الطبقة الكادحة . وانه ليمكن اعتبار كل مدينة كبرى مكانا للتضحية البشرية مذبحا تحرق عليه سنويا آلاف لأشخاص كضحايا لمولوخ البخل (٢) » .

وهكذا وجد فى إحدى البلاد الرأسمالية : رجل ورث عن أبيه : خمسمائة مليون جنيها ، ثم صار الذهب يتدفق عليه كما ينهمر الحمم الوهاج على جوانب البركان ، وقدر فائضه كل أسبوع بمليون جنيها ـ هو

---

(١) نفس المصدر ج ٣ ص ١٤٠

(٢) هامش نفس المصدر ج ٣ ص ١٤٨

« جون روكفلر » ! ورجل يعمل فى المزرعة كل يوم (عشرة) ساعات ويتقاضى راتباً مقداره : (خمس) سنتات ـ يومياً ـ ! وفتاة وجدت ميتة فكشف الفحص الطبي : أنها ماتت جوعا ! وفتيان انتحروا فقراً . . .

والسبب في تكون هذه الطبقات الجـــائرة : أن شيئاً من الأراضي الزراعية والخامات ، لم يزدد بواسطة الآلة ! والذي حدث : أن المنتوجات الآلية حيث كانت أجود من المنتوجات اليدوية . وأرخص ـ لأنها اعتمدت على الآلة الحديدية ، لا على العضلات الحيوانية ـ جلبت رغبات الناس ! وبالتبع ، خفضت أسعار المنتوجات اليدوية هذا من جهة ومن جهة اخرى كان الرجل الواحد مع الآلة ينتج أضعاف ماينتجـــه نفر من عمال اليد ! فكان من الطبيعي : أن تخفض أجور عمال اليـد كثيراً ، ويصبح راتب عامل الآلة ، أضعاف رواتب عدد من عمال اليد . . لذلك كله أضربت عمال اليد ، وخسر أسيادهم ، وأصبحوا ـ جميعاً ـ برتبة العمال . . . وهكذا تفلصت المنتوجات اليدوية عن الاسواق . . . فبقيت الأراضي الزراعية والخامات كلها ، تحت أيدي أصحاب الآلة ، فكان على الناس : أن يخرجوا أرزاقهم من ايدي أصحاب الآلة . ! ! فما كان من اصحاب الآلة إلا ان زجوا بوفر من العمال في ملحمة الاقدار ، واستخدموا القسط

الآخر ... وحيث كانت جهودهم منصبة على الأستزادة من الفائض، دون ان يحرصوا على سلامة المجتمع، رفعوا الأسعار إلى حيث شائت لهم مطامعهم ! فكان العامل ـ في الحقيقة ـ لايتمتع إلا بما يساوي قسما من عمله أما مايساوي القسم الآخر، فكان يتسرب إلى صناديق صاحب رأس المال ! ! ! فكان العامل يتدهور نحو الهوة، عندما جعل سيده يرتقي نحو القمة ! كما صرح بذلك « غلاد ستون » قائلا : « إنه لمن الصفات المحزنة للوضع الأجتماعي في هذا البلد، أننا نجد إلى جانب النقص في قوى الشعب الأستهلاكية، وإلى جانب الزيادة في حرمانات الطبقة العاملة والأجراء، ويؤسها، تجمعاً مستمراً للثروة في الطبقات العليا، وزيادة متصلة للرأسمال في الوقت نفسه (١) ».

وقد اكد ذلك « غلاد ستون » حيث قدم ميزانيته قائلا : « من ١٨٤٢ إلى ١٨٥٢ زاد الدخل الوطني الخاضع للضريبة، بنسبة ٦ ٪ ... وفي ثمانية سنوات من ١٨٥٣ إلى ١٨٦١، زاد بنسبة ٢ ٪ على أساس عام ١٨٥٣ ! وإن هذه الحقيقة لباعثة على الدهشة العميقة، حتى لاتكاد تصدق ... الزيادة المسكرة للثروة والقوة ... المحصورة كلياً

---

(١) نفس المصدر ج ٣ ص ١٣٨

في الطبقات المالكة . . . يجب ان تعود بمنفعة غير مباشرة على السكان العاملين ، لأنها تخص بضائع الاستهلاك العام . فبينما كان الغني يزداد غني كان الفقير يصير أقل فقراً (١) . . . » .

وعندما كان العامل يحتم على سيده أن يرفع الأجور ، لا يفتأ ان يرفعها غير ان شيطان المادة كان يسول له : ان يرفع بمقداره سعر البضاعة ، كي يتدارك الأمر فلا تقل ارباحه . كما يكشف ذلك « غلاد ستون » قائلا : « انا لا انكر ، بكل تأكيد : ان الأجور قد ارتفعت لهذه الزيادة للرأسمال (في السنوات العشر الأخيرة) ، بيد ان هذه الحسنة الظاهرة تذهب هباء حتى درجة بعيدة ، لأن عدداً كبيراً من ضرورات المعيشة قد اصبحت أغلى ثمناً . . . إن الغني يزداد غنى بصورة سريعة ، فيما لا نجد أي تقدم محسوس في الرغد الذى تتمتع به الطبقات الصناعية (٢) . . . » .

فالعامل ـ على أي حال ـ لا يستطيع ان يعيش مرفها ، وإن كانت تدر عليه مدد من قبل صاحب رأس المال ، والعامل يريد أن يعيش سعيدا ولا يطالب بأي شيء سواه ، وذلك مالا ينا له تحت هذا النظام . ! كما

---

(١) نفس المصدر ج ٣ ص ١٣٩

(٢) نفس المصدر ج ٣ ص ١٤٠

يدلي بذلك الدكتور « سيمون » فى تقريره بخصوص هذه الحقائق ، حيث يقول : « . . وإن لمن الصحيح فيما يخص عمال المدن ، أن العمل الذي يحصلون بواسطته على مرتبهم الهزيل يمدد بصورة دائمة تقريباً . . . ومع ذلك فأن من المؤكد : أننا لانستطيع أن نقول ، إلا فى حالات قليلة ، : أن هذا يكفى لأعالتهم . . إن ذلك لايعدو كونه على نطاق واسع جداً مسيراً يطول أو يقصر نحو الأملاق (١)

النتائج

وتكوين الطبقات ليس مما يضر الفقـــراء فحسب ، وانما يسبب المشاكل للفقراء والاغنياء على حد سواء ، فقد جاء فى الاحصائات العالمية « ان ٩٠ ٪ من حوادث الاجرام والاغتيال مصدرها الفقر . . . » وهذه الجرائم والاغتيالات تتوجه نحو الأغنياء ! ! كما ان الفقراء يعتنقون المبادىء الهدامة لمطاردة الفقر ، فيصبون العذاب الأليم على رؤوس الناس . . .

وقد جاء في احصائية اخرى : « ان ٧٠ ٪ من القلق الذي نعانيه مرجعه الى المال ، وان معظم الناس يعتقدون : ان متاعبهم ستنتهي متى ازداد دخلهم بمقدار ١٠ ٪ وقد يصدق ذلك فى بعض الاحيان ، ولكنه فى اكثر

---

(١) نفس المصدر ج ٣ ص ١٤٠

الاحيان لايصدق » (١) . فقد ثبت : ان الاسراف يهدد كيان الانسان بالموت البـــاكر ، وشتى الامراض . . . فان اجهزة الجسم لو افرطت فى استهلاك طاقاتها تحطمت ، وسوف لا تغفر للانسان صغيرة ولا كبيرة ..

كما ان الارباح الفائضة تولد مصـــارف جديدة ، وتسبب المشاكل الاجتماعية الفادحة . . .

الغاء الاديان

إن فلسفة الاقتصاد الرأسمالي لاتنسجم مع فكرة الأديان ! فالاقتصاد الرأسمالي يعمل لتوفير الأنتاج ، من أي سبيل كان ، والأديان لاترضى بالظلم ، والرشوة والربا ، والأحتكار ، وسائر الموارد المحرمة . . . كما أن الأقتصاد الرأسمالي يقرر لكل فرد الحق المقدس ، في إشباع حاجاته كلها فى حين أن الاديان تمنع : الزنا ، والمقامرة ، والخمر ، والغناء ، واللهو . ..

والاقتصاد الرأسمالي يحاول تكريس جهود الناس ، ومجالات نشاطهم في الانتاج والأستهلاك . . فلابد أن يعبدوا ربا واحـــداً هو المادة كي لايفكروا إلا فيها ، ولا يعمـــلوا إلا لها . اما الأديان ، فتوزع القوى والثروات إلى جميع جوانب الحياة ، وتحدد علاقة الفرد بالمادة . فهي إذن

---

(١) دع القلق . . . ص ٣٧١

تعرقل طريق الأقتصاد . . فلابد من إلغائها !

والحرية الدينية لايعني بها إلا أن يكون الفرد «مؤمنا ـ في قلبه ـ برب ونبي وإمام . ! وليس له الحق في تطبيق دينه على المجتمع « فالدين لله والوطن للجميع (!) » .

مأساة الفضيلة

وما دامت الأمور تقدر بمنافعها المادية ، فمن الطبيعي سحق القيم المعنوية ، والفضائل الخلقية ، وكبت البواعث الفكرية ، والنزعات النبيلة .. فالمجتمع الرأسمالي الذي يرى الانسان ـ كسائر الحيوانات ـ مجرداً عن الميول الروحية ، والأفكار الأنسانية النبيلة ، والأهداف التي تسمو عن عالم المادة وجواذبها ، ولا يعرف للفرد كرامة معنوية وسموا روحياً ، بل يتطرف في الأتجاهات والموازين المادية البحتة ، ولا يقدر النجاح والفشل إلا بالأستغلال والأستهلاك ، وإشباع الجوعات الجسدية وتوفير ثروة البلاد لابد أن يشذ مجتمع يسوده هذا النظام عن الفضيلة ، ويغرى بالجريمة . . .

وإذا آمن الفرد بالمادة ، وعرفها مقياساً وهدفا للحياة ، وعلم ان ميدانه ونصيبه في هذا الوجود ، هو هذه الفترة من حياته الخاصة . . وأن

له الحرية فى التصرف والأستثمار . . . وأنه المسؤول عن نفسه ، ولا مدافع عنه إلا قواه ، ولا غرض من حياته إلا مصالحه الفردية ، وأنه فى خطر من كل مصلحة من مصالح الآخرين ، التى قد تزاحمه على هدف . . . عند ذلك يشعر الانسان : أنه فى صراع دائب ، وجهاد لا ينقضي ، وقد يستبد به الخنوع ، وتنسبوا قواه . . فيرضى : أن يعلن انهزامه ، ويضع حداً لحياته بالانتحار . . ! ولكن مادام حب الذات يحفزه على الأستمرار فى الجلاد ، فأنه لا يفتأ يتصاول من كل جانب ، ويسرق ، ويغش ، ويخون . . ويعمل كلما تمليه عليه هواجسه ونوادره ، ليوفر على حاجاته وميوله وأغراضه ، اكبر قدر ممكن من وسائل الأشباع . . .

وهكذا نرى المجتمعات الرأسمالية ، تعرف - من الضروري - إطلاق البغاء ، وتشجيع معاقرة الخمور ، وشرب الافيون ، وارتكاب المحرمات كلها ، لانها تشبع نوعا من الحاجات ، وتجلب قسما من الثروات وهل يعرف المجتمع الرأسمالي غير الحاجات والثروات ؟

الخمر

وكذلك نهض قوم واستغلوا الحرية الشخصية للأكتساب ، وراحوا يبيعون الخمور على قوارع الطريق . . جلباً للثروة الى جيوبهم ! ولم يكن

هناك ثائر ينقذ المجتمع من غوائل هذا الطاعون الفتاك ، بل حافظت السلطات والقوانين على مصالح الخمارين ، ودافعت عنهم بالسلاح . . .

والقضية التالية تضمن لنا ابراز مكانة الأخلاق من النظام الرأسمالي:

فى إحدى الدول الشقيقة ، عرضت لائحة على البرلمان لمنع استعمال الخمور ، فكان الجواب الأول والأخير ضدها : « إن الكحول تلتقط للدولة كل عام (٤٠ : أربعين مليونا) من الـ (. . .) وذلك وفر كبير لايمكن الغض عنه . . . » مع أن نواب البرلمان - جميعاً - اعترفوا اثناء المحاورات ، بمضار الكحول الفردية ، والاجتماعية . . .

الربا

وجاء آخرون فأخذوا يرابون الناس بأموالهم ، ونشروا فخاخهم فى القاصية والدانية ، وراحوا يمتصون دماء العالمين ، ويخلفون ورائهم الأساطير والأمثال بصورة قانونية جريئة ، كي لايسلم منهم أحد بقطرة من دمه . ! !

القمار

وقام آخرون فاشاعوا فى المجتمعات : القمار ! وابتكروا له طرقا

حديثة تتسرب الى جميع شعب التجارة ، حتى لم يسلم مكسب من المكاسب من عنصر القمار ، ومآثمه . . . وكان لهذه العناصر الثلاثة : الخمر ، الربا ، القمار . أثراً بعيداً فى تفسخ الأخلاق ، وتكوين الطبقات .

وكذلك انتحرت العفة ضحية الترف الغليظ ، والأغراض المثير ، الذين تحفل بهما حياة المترفين ، مع ماعليه الأكثرية من الفقر والحرمان .

اساطير فارغة

وقد يحلو للمتمشدقين من أنصار النظام الرأسمالي : أن يدللوا على وجود الأخلاق فى المجتمع الرأسمالي بأوهام خرافية ، ليس لها فى صميم الواقع أي أثر ! !

ذلك أنهم يقولون : إن الهدف الشخصي بنفسه يحقق المصلحة الاجتماعية ، وأن النتائج التي تهدف اليها الأخلاق تتحقق في المجتمع الرأسمالي ، لاعن طريق الايمان بالأخلاق ومكانتها الذاتيـة أو الأخروية ، بل عن طريق الدوافع المادية الفردية ، فالانسان حين يقوم بخدمة إجتماعية ، يشمله قسم من تلك الخدمة العامة ، باعتباره عضوا في المجتمع الذي خدمه ، وحين ينقذ حياة فرد من الخطر ، فقد أفاد نفسه ، لأن هذا الفرد سوف يخدم المجتمع ، فيعود اليه نصيب منها . . .

غير أن هذه الكلمات البراقة لا تكون الأخلاق فى المجتمع ، فأن كثيراً من الخدمات التي يسديها الفرد الى المجتمع ، تبعاً للدوافع المعنوية، لا تعود اليه بخير أبداً (١) فالأنبياء جميعاً أنفقوا فى سبيل المجتمع أوسع الخدمات فلم يشكرهم المجتمع إلا بالسم أو السيف ... و « غاندي » حرر الهند ، و « إبراهام لنكولن » حرر العبيد ، ورفع أعدائه إلى المناصب الخطيرة .. ثم كان نصيبهما الأغتيال ! ! !

ثم لو كان الأنسان يخدم المجتمع ، ليعود اليه نصيب من تلك الخدمة كان الأجدر : أن يكرس تلك الخدمة لنفسه ـ فمثلا ـ لو كان الانسان يطعم الناس ليشترك معهم فى الأكل ـ ولا غرض سواه ـ فالعقل يفرض عليه : أن يدخر ـ مجموع الطعام لوجبات نفسه ، وهل من المعقول : أن يوزع الفرد على المجتمع الملايين ، ليغنم واحداً من نفس ماله .. ؟

---

(١) لقد شفى المسيح عليه السلام عشرة من المفلوجين ـ فى يوم واحد ـ فلم يقدم له الشكر إلا واحد منهم ..

و « صمويل لا يبيتز » الذي كان محامياً ثم قاضياً ، أنقذ (٧٨ ثمانية وسبعين) رجلا من الكرسي الكهربائي ، فلم يشكره أحد من هؤلاء. (دع القلق .. ص ٢١٧)

وليت الأمر وقف عند هذا الحد ، إذن لهانت المآسات ، ولكن الاقتصادي الرأسمالي أدى إلى :

انهيار المجتمع

فرجل الاقتصاد لايحاول تنظيم المجتمع كما يجب أن يكون ، وإنما تهمه المنافع والمصالح ! ! فهو لايغش حتى تنجح تجارته ، وتكثر رواده ، وإذا ربحت تجارته بالغش والخديعة فالنظام الرأسمالي يسمح له مباشرتهما ، وهو لايتكفل الفقراء تلبية للبواعث الدينية أو العاطفية ، وإنما يعيلهم مخافة أن يسرقوه او يقتلوه ، أما إذا أمن مكرهم فالتفكير الرأسمالي يؤكد عليه تجويعهم ! ! !

وهنا يتبلور الاقتصاد الرأسمالي في اطار جديد ، هو الاستغلال والاستعباد - بلاحدود - فمن حق الصفوة من اصحاب الثراء : ان يستغلوا حاجة الأكثرية اليهم ، فيفرضوا عليهم الأعمال المرهقة ، بأجور بخسة ضئيلة ، لاتضمن الحاجات الضرورية للانسان ، فيوزع المجتمع إلى اقلية مترفة ، تسود وتستهلك ولا تنتج ، واكثرية تعمل ولا تسود ولا تستهلك إلا قليلا . . .

هكذا تحكم الأقلية على الأكثرية ، رغم ديموقراطية هذ النظام !!

وبعد ذلك يأتى دور .

الاستعمار والحروب

١ ـ العمال المنتجون ، لا يستطيعون ان يستهلكوا بمقدار ماينتجون لضئولة اجورهم . . . والسادة المتخومين لن يأتوا على مجموع الانتاج مهما حرصوا . . . وشدة حركة الانتاج وتدفقها ، بدافع الحرص والاستعلاء المادي (١) جعلت المنتجات الفائضة اكثر من الاستهلاك ، فتجد المخازن تغص بالبضائع ، والمعـــامل تخب فى الفائض . . والأسواق جامدة غافية . . . فلا بد للسادة المالكين : أن يبحثوا عن اسواق متعطشة الى بضائعهم ، ولا بد ان تخرج هـذه البضائع الى خارج الحدود ، والجمارك لا تسمح أن يكون الوارد إلا أقل من الصادر ـ لتنمية ثروات البلاد ـ فاذن أين تصرف هذه البضائع ؟ إلا في الدويلات التي لا تملك المقاومة والصمود . . من هنا تنطلق الدول الكبار تستعمر ما تستطيع من الدول

(١) فى بعض البلاد الرأسمالية كـ « اليابان » و « فرنسا » يتخذ العمال فى المعمل القبقاب المنصوب على عجلات صغار ، ليكون تنقلهم فى المعمل أنشط من المشي أو العدو . . وهذه الحركات العنيفة نشرت فيهم الصداع الدائم والهستريا .

الصغار ، لتصرف فيها بضائعها ، وتفرضها على الشعوب بأثمان تقدرها بنفسها . وهذا هو الاستعمار السافر .

ويتلو ذلك تطاحن الدول الكبار حول إستعمار الدويلات ، وهذا ما لا ينتهي إلا بالحروب . ! !

٢ — ان وفرة الانتاج تتوقف على وفرة الخامات ، وجميع الموارد الموجودة فى الدولة موزعة بين أصحاب رأس المال ، فلا بد أن يمدوا أبصارهم إلى آفاق جديدة ، ومناطق تكتنز بالمواد الأولية ، لينشروا نفوذهم عليها ، فيمتصوا الموارد ، ويسلبوا الامتيازات ، وهذا هو الاستعمار وهنا يكون التنافس والتناطح على الاستغلال ، وإهدار الأموال السخية في سبيل الدعاية والتحبيذ !

فاذا كانت هناك دولة قوية يرضخ لها الجميع إمتصت دماء العالمين بكل هدوء . وتحت شعارات وطنية مخلصة ، وويل للناس إذا تكافئت القوى ، ولعلعت الحروب تلتهم الرطب واليابس (١)

---

(١) والقضية التالية تحدثنا باسهاب ، عن مدى صدق هاته النقاط ، التي سجلناها :

« كان التجار الانكليز » يحملون الافيون إلى بلاد الصين ، وقد اعتاد الصينيون : أن يدخنوا الأفيون الخالص ، دون أن يمزجوه بالتبغ =

٣ — إن هناك تبايناً شاسعاً بين طبائع البلاد ، ومناخاتها ، تبعاً

= فتقل تكاليفه وأضراره ، وتبعاً لذلك سرى فهم « الملاريا » والفقر ، وفى عام ١٨٠٠ أصدرت الحكومة مرسوماً لمكافحة هذا الداء ، الذي جعل يهدد كيان الشعب وثروة البلاد ، فمنع من إستيراد الأفيون منعاً صارماً ، ولكن الأرباح المتضاعفة ـ وخصوصاً بعد إعلان المنع ـ حملت التجار على التهريب ، وشراء ضمائر المسؤولين بالرشى وازداد التهريب بعد عام ١٨٣٢ فاضطرت الحكومة إلى إتخاذ إجراءات حازمـــة لتحديده ، وعينت « لن تسي هي » مأموراً لمقاومة التهريب فأرغم جميع التجار الأجانب على أن يسلموا الكميات الموجودة لديهم من الأفيون المهرب ، وأحرقها !

وحيث كان أغلب الأفيون الذي أحرقه « لن » ملكاً لتجار بريطانيا ، اعلنت عام ١٨٤٠ حربا على الصين ، بحجة الدفاع عن كرامتها وشرفها ، وعرفت هذه الحرب بـ « حرب الأفيون » . وعندما ضعفت الصين أمام الاسطول البريطاني إستسلمت لها ، وانتهت الحرب بفرض تعاطى سم الأفيون على أهل الصين ، ووقعت معاهدة « نانكنج » التي أرغمت الصين على فتح خمس موانىء في وجه التجارة الأجنبية ، واقتطعت بريطانيا جزيرة « هونغ كونغ » وابتزت قسما كبيراً من المال ، كتعويض =

للفروض الطبيعية . . ! فبينما نجد بعض البلاد يثقل بالخيرات ، ويطفح بالمواد الأولية . حتى ان في ترابها انواعا من الخامات ، نجد إلى جانبها بلاداً قاحلة جرداء ، يسودها المحل والجدب . . . والرأسمالية الكبرى حيث تسعى نحو إنجاب أكبر قدر من الأنتاج ، لابد لها . أن تقوم بتقسيم عالمي . للأعمال والمناطق، تفرضه المراكز الرئيسية للصناعة الكبرى على سائر المناطق ، فتقلب قسما من الكرة الأرضية ، التي تغلب عليها

عن كمية الأفيون التي أحرقها « لن » وعن خسائر الحرب التي أقامتها ضد الصين .

غير أن القضية لم تنته بعد ، فقد ظل فصل محزن فى هذه الرواية ، فقد تبعت المعاهدة محاولة التبشير ، واعقبتهما ثورة « هنج من شوان » ضد المعاهدة والتبشير . وبلغت ضحايا ثورة « هنج » ٢٠ مليون نسمة . . !

وبعد ما انتصرت التجارة الأجنبية ، إحتكرت أسواق الصين ، لبضائعها الفائضة عن استهلاكها المحلي ، وجعلت ترفع الأسعار متأثرة بالأسعار العالمية ، ثم بعدذلك كانت ثورة « تايبنغ » وفوضى شامل انتهزته الدول الغربية ، لانتزاع الامتيازات والأراضي الصينية . . واتصلت بعد ذلك سلسلة . . حروب . . حروب . إنتهت بالشيوعية .

تلخيص (نهرو . لمحات من تأريخ العالم ص ١٢٥ - ١٣٢)

السهول ، وتتفجر بالمياه والاشجار كأكثر البلاد الاسلامية الى مناطق زراعية ، وحقول ومراتع ، لانتاج الحبوب والفواكه ... وإنجاب الانعام وما يتبعها (١) .

---

(١) وهكذا تحولت الهند ـ قبل تحررها ـ واستراليا ، ورأس الرجاء الصالح الى مخازن هائلة من الصوف والقطن لبريطانيا واليك ارقامها على سبيل النموذج :

القطن المصدر من الهند الى بريطانيا (بالأرطال) :

١٨٤٦ . . . . ١٤٣ ر ٥٤٠ ر ٣٤

١٨٦٠ . . . . ١٦٨ ر ١٤١ ر ٢٠٤

١٨٦٥ . . . . ٦٩٠ ر ٩٤٧ ر ٤٤٥

الصوف المصدر من الهند الى بريطانيا (بالارطال) :

١٨٤٦ . . . . ٥٨١ ر ٥٧٠ ر ٤

١٨٦٠ . . . . ١٧٣ ر ٢١٤ ر ٢٠

١٨٦٥ . . . . ١١١ ر ٦٧٩ ر ٢٠

الصوف المصدر من رأس الرجاء الصالح الى بريطانيا (بالارطال) :

١٨٤٦ . . . . ٤٥٧ ر ٩٥٨ ر ٢ =

وتحول المناطق الوعرة القاحلة ، الى مراكز صناعية تغص بالمعامل والمصانع . !

وهذا لا يكون إلا اذا سيطر الوطن الام على جميع البلاد بالاستعمار حتى يفصلها الى مراكز صناعية ، أو مخازن زراعية وذلك هو الاستعمار ، الذي يوزع مقادير البلاد تفاصيل . . . تفاصيل . . . ليبدد قواها ويبعثر خيراتها ، كما يسول له عملاق المادة ، ومردة الشياطين ليسهل له استغلالها ابشع استغلال .

اخطاء الرأسمالية

لا يسعنا ـ الآن ـ: أن نسطر جميع الأخطاء التي يحفل بها هـذا

= ١٨٦٠ . . . . ٣٤٥ ر ٥٧٤ ر ١٦

١٨٦٥ . . . . ٦٢٣ ر ٩٢٠ ر ٢٩

الصوف المصدر من استراليا الى بريطانيا (بالارطال) :

١٨٤٦ . . . . ٣٤٦ ر ٧٨٩ ر ٢١

١٨٦٠ . . . . ٦١٦ ر ١٦٦ ر ٥٩

١٨٦٥ . . . . ٢٦١ ر ٧٣٤ ر ١٠٩

(رأس المال كارل ماركس ج ٢ ص ٢٠٧ – ٢٠٨)

١ — تحديد الحاجات بـ : « الحاجات الضرورية لجميع الأفراد ، ـ فى الدرجة الاولى ـ ثم المساعدة على إشباع قسم معين من الحاجات الكمالية ـ فى الدرجة الثانية » .

٢ — تحديد وسائل الاشباع بـ : (ما يشبع الحاجات الضرورية ، أو ذلك القسم المعين من الحاجات الكمالية) . والمنع الحاسم : الفكري والجزائي من إنتاج غير هذه الوسائل .

ولو لا ذلك لانصرفت السلع والخدمات عن حاجات الأكثرية السحيقة ، وتضاءلت لتوفير وسائل الاشباع الكمالية ، وازدياد الدخل الأهلي ، وثروة البلاد ، كما نجد الآن وسائل الاشباع تحوم وتتساقط على موائد المترفين ، والجماهير ترزح تحت كابوس الفقر والحرمان رغم التجارة المطلقة ، والتنافس الحر . ! !

الحاجات المتجددة

وأما ما يزعمون : أن الحاجات المتجددة تتضاعف ، وترتقى مع المدنية والحضارة ، والمنافع المنتجة لا تتكفل إشباعها إشباعا كلياً فتولد المشكلة الاقتصادية : الندرة النسبية للسلع والخدمات بالنسبة الى الحاجات العامة . . فهو غير صحيح ! لأن الحاجات الأساسية لا تتجدد أبداً . !

وإنما تتجدد الحاجات الكمالية . . والقسم الأوفر من الحاجات المتجددة حاجات كاذبة ، يجب اهمالها ـ كما مر عليك ـ . والقسم الآخر من الحاجات المتجددة ليس من الضروري اشباعه ! ولو بقيت جائعة .

فليس هذا أساس المشكلة الاقتصادية . . والحاجات التي تكون محتمة الاشباع هي الحاجات الضرورية المحدودة التي لا تنمو ولا تتزايد والأموال والجهود الموجودة فى العالم ، تكفي لاشباعها : اشباعا تاماً ! ! وانما المشكلة الاقتصادية هي كيفية توزيع الأموال والجهود على الحاجات !

غلطة فى التحديد

ثم ان تحديد الحاجات ، بالحاجات المادية ، خطأ سافر ! فان أشد الحاجات الحاحا على الانسان هي الحاجات المعنوية ، فان حاجة الفرد الى الدين (١)، والحرية ، والثقافة ، والسلام ، والتقدير .

---

(١) وللتدليل على ذلك اقرأ كتاب دع القلق وابدأ الحياة ، تأليف « ديل كارينجي » ، تعريب عبد المنعم الزيادي ص ٢٧٩ — ٣٠٣ .

حاجة استكمالية تسلح الفرد لمكافحة الكوارث ، ومقاومة العقبات ولو لا اشباعها انقلبت حياة الانسان الى أتون مسعور .

الأيدي العاطلة

ولقد قرر النظام الاقتصادي الرأسمالي : إن إطلاق التجـارة ، والتنافس الحر ، يقضيان على الأيدي العاطلة . ! غير أن الفكرة المادية التي تبناها الاقتصاد الرأسمالي هي التي ابتدعت الآلة ، إستخدمت النساء والأطفال بأجور بخسة . ! فاستغنى أصحاب الثروات عن العمال ، حتى أصبح العامل يرى نفسه مخيراً بين أن لا يعمل أو يعمل طويلا بأجور متهاودة ! وهكذا رفض قسم من العمال العمل ، كما بقي الآخرون يعملون بكل تبرم وقنوط . . وقد دلت الاحصاءات على « أن ٧ر٨ من القادرين على العمل في الريف ، يعتبرون قوة معطلة ! لأنهم لا يعملون ! ولا يبحثون عن عمل ! سواء لعدم رغبتهم فيه ، أو لاستغنائهم عنه ، أو لعدم قدرتهم على الدخول في ميدانه (١) .

كما دلت تقارير وزارة الصناعة على « أن ٧٦٪ من طاقات العمال

---

(١) الاسلام والطاقات المعطلة ص ١٥ .

عندنا معطلة لعدم الكفائة (١) .

وعدم الكفائة ليس من ركائز الانسان الفطرية ، وإنما هو ردالفعل الطبيعي عن ضئولة الاجور وعنف الأعمال !!

الطاقات المعطلة

والنظام الاقتصادي الرأسمالي اكد : أن إستخدام الخامات وتحويلها إلى بضائع نافعة ، لا يكون إلا باطلاق التجارة الحرة . وذلك إن صدق فى بعض حين ، فانه لا يصدق فى اكثر الأحيان ! لأن في بلادنا ـ مثلا ـ توجد الخامات من كل شيء ! والتجارة رأسمالية حرة ! وبعد ذلك فنحن نستورد من الخارج كل شيء حتى اللحـــم ، والسمك ، والماء المقطر ، ومرق اللحم ، وطبيخ الارز ..!! أما الخامات فانها تبقى لدينا مهملة حتى تبور ، أو تصدر إلى الخارج بأبخس الاثمان

وقد ثبت للساهرين ان الدول المستعمرة : ربحت من نفطنـا عام ١٩٥٥ ما يساوي (٥٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ خمسمائة الف مليون) دولاراً أمريكيا !!! وقد تضاعف فيضان الآبار ، كما انفجرت آبار جديدة ، فكان ربح المستعمرين كل عام يربو على : (٩٠٠ر٠٠٠ر٠٠٠ تسعمائة الف

(١) نفس المصدر ص ١٣ .

مليون دولاراً) أمريكياً !!! (١) أما نصيب المسلمين من نفطهم فليس إلا فتاتاً من موائد المستعمرين ، توزع على الملوك والامراء ثم على الموظفين أما الوطن الاسلامي الكبير ، فلا نصيب له منه .

كل ذلك سوى عائدات الذهب ، والفضة ، والكبريت . . . وسائر المعادن والخامات التي تصب أرباحها السخية في مصارف المستعمرين وترش القطرات في بلادنا ثم لا تأتي إلى بلادنا وإنما تجمد - باسم الامانة - في بنوك المستعمرين ! حتى أصبح لكويت وحدها في مصارف لندن ، نحو : (٠٠٠ر٠٠٠ر٧٠٠ سبعمائة مليون جنيهاً استرلينياً) .

والأمثلة لمصادر الثروة المعطلة لدينا كثيرة ، فكل شيء عندنا طاقة معطلة (٢) .

---

(١) الدكتور سعيد محمد عودة : رسالة الثروة المعدنية ص ٩

(٢) قمامة القاهرة وحدها تستطيع ان تحصل منها على ٢٧٥ مائتين وخمسة وسبعين ألف طناً من السماد ، كل عام ! وبرغم هذا فان الدولة قد اعتمدت منذ ثلاث سنوات ، مليون جنيهاً ، لاقامة مصنع لحرق القمامة !

ان الدولة تسمح بتصدير قرون الحيوانات وحوافرها مع ان هذه -

قصور الثمن

يقول الاقتصاديون الرأسماليون : ان الثمن هو الدافع الوحيد نحو الانتاج ! لأن الحافز على بذل أي مجهود انما هو الحصول على ثمنه ، أو بدله المعادل بالثمن ! فالثمن هو الهدف من الانتاج .

وهذا الكلام ينم عن مدى ضيق ، والاتجاه المادي ، في الفكرة الرأسمالية ! ولم أدر ؟ ألم يسمع الاقتصاديون بأناس يصلون ، ويصومون ويحجون ويزكون ، ويخصصون انتاجهم للجهات الخيرية ، لله ، والجزاء الاخروي فقط . ؟ أو لم يقرأوا تواريخ العظماء الذين بذلوا فوق المستحيل من الجهود ، لا لأي ثمن أو جزاء مادي ؟ ألم يبلغهم ان (جون رو كفلر) خدم البشرية بأكبر ثروة جمعها انسان (١) وأن (اندرو كارنيجي) وهب الجمعيات الخيرية (٣٦٥ ثلاثمائة وخمسة وستين) مليونا من

— البقايا تحتوي على ٦٥٪ من المواد العضوية !

ان صناعة عصر الزيوت فيها طاقات معطلة بنسبة ٦٠٪ أما صناعات المسلى ، والحلوى ، والطابوق فنسبة العطل بها ٧٤٪ . (الاسلام والطاقات المعطلة . محمد الغزالي ص ١٥ — ٢٠

(١) دع القلق ص ٤١٢ ـ ٤٢١ .

الدولارات (١) ثم لم يحصلا من وراء ذلك سنتاً من الثمن المادي . ؟؟ أم غاب عنهم : أن رجال الأعمال يكدحون ليدفعوا الضرائب الجائرة ، بلا بدل . . ؟

فلو كان الدافع الوحيد على بذل أي مجهود ، مكافئته المادية لماسخى هؤلاء بجهودهم ، ونفس الأثمان التي يعتبرونها الحافزة على الانتاج !

توزيع جائر

ينص النظام الاقتصادي الرأسمالي على أن الثمن هو المنظم لتوزيع الأعمال على الأفراد ! فان القانون المقرر « من لا يعمل لا يأكل ! » يحفز كل فرد على العمل ، ليحصل الثمن فيحصل بازائه ما يأكل ! وهكذا توزع الأعمال على الأفراد ، كل حسب طاقاته الانتاجية .

وهذه الفلسفة الأفلاطونية ، مثالية اكثر مما هي واقعية ! لأنها - بالفعل - لم توزع الأعمال ، كما كان يحلم به القادة المبدئيون من أصحاب هذه الفكرة . . ! فانا نرى اليوم في البلاد الرأسمالية : من يعمل كثيراً ثم يقتات الجوع والتعب ، ومن لا يعمل إلا قليلا ويعيش في بلهنية ورخاء .

---

(١) نفس المصدر ص ٢١٧ .

وهذا أكبر شاهد على مثالية هذه الفكرة . !

ثم انها تقرر : أن لا يستحق الحياة إلا من كان قادراً على الانتاج فمن خلق ضعيفاً ، أو أزاحته الظروف المعاكسة عن العمل ، فليس له أن ينال من ثروة البلاد ما يطارد عنه الموت (١) أما من خلق قويا ، أو أتاحت له الظروف المؤاتية : ان يختصر جهود الناس فى موائده ، ويتوسع فى الحيازة والاحتكار ، فله كل الحق فى التخمة والسيطرة والسيادة ! !

وكذلك من يحجزه الوازع الديني ، أو القيم الخلقية أن يستنزف الدماء والدموع فهو فاشل مترهب متهادن عن خوض معترك الحياة

---

(١) فى عام ١٥٣٠ قرر « هنري » الثامن ما يلي : على المتسولين المتقدمين فى السن ، والعاجزين عن العمل أن يتناولوا رخصة للتسول . .
(كارل ماركس ، رأس المال ج ٣ ص ٢٦٨) .

ويقول ماركس : إن التقرير الاسبوعي الرسمي عن الوفيات يعدد خمس حالات من الموت جوعا فى لندن وذلك فى الاسبوع المنتهي فى ٢٦ شباط ١٨٦٤ م وتورد « التايمس » فى اليوم نفسه حالة مماثلة إضافية (نفس المصدر ج ٢ ص ٢٤١) .

فعليه أن يبقى حليف التقشف والحرمان . ! ! ومن سمحت له القحة السافرة أن يدوس الدين والضمير وينازع الفرص للتطاول والانتهاز ، ويكرس بين يديه من فائض البغاء والفجور ، اكوام الفضة والنضار . فهو بطل الحياة النابغ ، وإنسان قرن العشرين ، الذي لا بد أن يطوق بهالة من الاكبار والتقدير . .

وقدر بنفسك مقدار الصحة ، فى هاته الفكرة العاتية المتمردة على نواميس الانسانية الكافرة بالحياة وقيمها النبيلة .

موضع الثمن

والاقتصاديون الرأسماليون يقدرون الثمن بمعدل المجهودات التي يقدرها الأفراد إلى الافراد ! وهذا غير صحيح لأنا نرى الناس يبيعون الخامات ، التي لم يعملوا على تحسينها . بل الثمن قد يكون معدل الجهود وحدها ، كالاجور التي يتقاضاها العمال والمستخدمون ، وتارة يكون معدل الخامات فقط ، كالأثمان التي يأخذها أصحاب الخامات ، وربما يكون الثمن معدل الجهود والخامات معاً ، كالأثمان التي يأخذها الباعة فاذن ليس الثمن معدل المجهودات وحدها . !

أسعار باهضة

كما ان ميكانيكية الثمن تقصر عن تعديل الأسعار ! والتنافس الحر ان يضمن ذلك أبداً ! لأن الشركات التي لا تجد منافساً لها ، تستغل حاجة الناس إليها ، فترتفع بثمن إنتاجها إلى أرفع مستوى . . . والشركات المتنافسة تتفق على سعر جائر ، ونهم التجار يقضي على التنافس الحر - ولو إلى درجة - . والمنتجون الكبار لا يخوفون بقلة الطلب ثم الخسارة ! لأن الحاجة ترغم الافراد على الطلب مهما كانت الأسعار - وإن كان يقل نسبياً - . . ثم لا ترهبهم الخسارة مهما كانت بالغة لأنها لا تؤثر في ثرواتهم المكدسة . والآن يوجد في الهند اناس مترهلون ، يملكون الاراضي الشاسعة ولا يزرعون إلا قسما منها ، ويدعون الباقي مرتعاً خصيباً للهوام وصيدهم ، والتنزه في أوقات الفراغ ومسرحا رحيباً للشمس والقمر والوحوش . . . ولا تهد الخسارة من رعونتهم العريضة . .

وأما أصحاب الشركات الكبرى كشركات البترول والسيارات والمصانع الثقيلة ، والاحتكارات العالمية ، فانهم يتحكمون في الأسواق ، ويفرضون على المستهلكين أثماناً معينة ، ثم لا تهمهم ندرة الطلب في بلادهم

أو في الأسواق العالمية ، لأنهم يصرفون بضائعهم في مستعمراتهم بأي ثمن شاؤا ، ولأن الاحتكار يلجىء الناس إلى الرضوخ لهم .

لذلك جرت محاولات لترفيع الاقتصاد الرأسمالي ! فجعلوا الدولة الحق فى تحديد الثمن ، لحماية الاقتصاد الأهلي والمستهلكين ، من سلطة المحتكرين ! غير أن الرجال الماليين اشتروا ضمائر المسؤلين وملئوا أفواههم بالرشى ، وردوا أصوات الشعب إلى صدورهم .

ثم إن تحديد الأسعار من قبل الدولة يناقض الخط العريض ، فى النظام الرأسمالي الديمقراطي وهو : حرية الاقتصاد .

هذا بالنسبة إلى السلع ! أما الخدمات العامة فقد أصبحت غير قابلة لتحديد أسعارها في البلاد الرأسمالية . . فالموظفون الكبار يرفعون رواتبهم يوماً بعد يوم ، لأنهم يتولون دفة الحكم ، وليس هناك من دين أو ضمير يحاسبهم عليه ، والأطباء ، والجراحون يقدرون « المعاينة » و « القدمية » و « العملية الجراحية » بما يشاؤن، وكثرة المرضى ، وثقتهم بهذا أو ذاك ، لا تدعان مجالا للتنافس . . كما سار على نفس الخطة المحامون ، والمهندسون ، والكتاب ، والمعلمون (١) .

---

(١) يتحدث عن هذا الأمر « جون بيللرز » عنه يقول : « إن المعلمين والعمال من سوء الحظ يخوضون حرباً أبدية ضد بعضهم بعضاً —

اجور متهاودة

وقد عجز جهاز الثمن عن توفير اجور العمال والمستخدمين ! فبعدما تمخض العلم عن ميلاد الآلة ، التي استقلت بأفدح الأعمال ، إستغنت الشركات عن قسم كبير من العمال ! وعن العمال الرجال بالنساء والأطفال حتى أصبح التنافس بين العمال على العمل ، بينما الغي التنافس بين أصحاب الأعمال على العمال ، فرض العامل بالاجر الزهيد ، لأنه خير من البطالة ، وأخذ صاحب العمل يدلل ويماكس ، لأن العامل لا يثق أن يجد غيره من الاعمال ، وصاحب المعمل متأكد : أن فى كل يوم يعرض عليه عدد من العمال . . وقد إستعصت المشكلة ، وتفاقم الأمر بعد ما دخلت النساء والأطفال في المعمل ، باجور ضئيلة فهب أصحاب المعامل لاشغال النساء والاطفال لقلة اجورهما ، وللرغبة الذاتية فيهما .

هكذا اصيب العمال والمستخدمون بضئولة الاجور ، دون أن يزيحها جهاز الثمن = الذي علق عليه الاقتصاديون الرأسماليون آمالهم . .

= فالعمال لا هدف لهم إلا إنجاز العمل بأبخس ثمن ممكن . فيما الآخرون ينتهزون كل فرصة تسمح لهم بالمطالبة باجور أرفع . . » .

واكبر شاهد على ذلك : أنك تجد كل يوم ، فى كل صحيفة أو إذاعة : إضراب العمال ضد قلة الاجور .

استخدام النساء والاطفال

واكتفي الآن بنقل هذه الصفحات من كتاب « رأس المال (١) »

(حين تجعل الآلة القوة العضلية شيئاً عديم الجدوى ، تسمح باستخدام عمال لا يتمتعون بقوة عضلية كبرى ، لكن أطرافهم تكون اكثر مرونة بقدر نقص نموها ، وعندما استولى رأس المال على الآلة ، كان شعاره هو التالي : عمل النساء ، عمل الاطفال ، وهكذا فان هذه الواسطة الجبارة لانقاص جهود الانسان ، قد تحولت فى الحال إلى واسطة لزيادة عدد المأجورين ، لقد أحنت سائر أفراد العائلة تحت عصا رأس المال ، دون تمييز للسن أو الجنس . إن العمل الاجباري لحساب رأس المال قد سلب ، لامكان ألعاب الطفولة فحسب ، بل مكان العمل الحر البيتي تأمين معيشة العائلة : ولا ننس ان القاعدة الاقتصادية للعادات العائلية لم

---

(١) : رأس المال ، كارل ماركس ج ٢ ص ١٢٠ - ١٢٢

تكن سوى هذا العمل البيتي (١) .

ولقد كانت قوة العمل محدودة بتكاليف معيشة العامل وعائلته ، ولكن الآلة حين القت بالعائلة جمعاء فى السوق ، ووزعت هكذا قيمة قوة واحدة ، على قوى عديدة ، قد انقصت من قيمة تلك القوة ويمكن ان تدر القوى الأربع ، مثلا التى تبيعها العائلة العمالية الآن ربحاً اكثر مما كان يجنيه من قبل رب هذه العائلة بقوته وحدها ، ولكن اربعة ايام

---

(١) حيث كانت الاعمال تستغرق جميع نشاط الأفراد ، حتى لم تكن المرئة تتمتع بفراغ تقوم فيه بالاعمال البيتية أو العائلية ، وقد أرسلت الحكومة الانكليزيه ، فى الأزمة القطنية التي رافقت الحرب الأهليـة الامريكية الدكتور (ادوارد سميث) إلى (لانكشير) و (شيشير) و .. كي يضـع تقريراً عن حالة العمال الصحية ، وتقرأ في هـذا التقرير : (تتحلى الأزمة بمحاسن عديده : فان لزوجات العمال — الآن — مايكفي من الوقت كي يعطين أثدائهن لولدانهن .

وكذلك فقد وجدن الوقت كي يتعلمن فن الطهي . . » وإنك تلمس مدى إستبشار هذا الدكتور لظفر النساء بهذا الوقت المحدود وهذا يكشف عن مدى قسوة العمل قبل ذلك .

عمل قد قامت كذلك مكان يوم واحد ، وانخفضت اسعارها بنسبة زيادة العمل الفائض ، الذي تحويه الأيام الأربعة إلى العمل الفائض الذي يحويه يوم واحد . ومن الضروري الآونة : أن يقدم أربعة أشخاص لرأس المال لا العمل فحسب ، بل العمل الفائض أيضاً ، كي تتمكن عائلة واحدة من تأمين مواردها . وهكذا فان الآلة حين تزيد المادة القابلة للاستثمار تزيد درجة الاستثمار فى الوقت ذاته . .) .

خسائر وجرائم

ولقد أدى دخول المرئة ، والطفل ، والآلة ، فى المعمل إلى الخسائر التالية :

اضرابات ضد الآلة

إن العمال — بطبيعتهم — يؤدون الجهود والخدمات الكافية ، لاشباع حاجات المجتمع ، وفي نفس الوقت يعيشون باجورهم وتبقى لهم الحرية فى العمل لهذا أو ذاك ، أو الاستقلال بالعمل ، أما إذا دخلت الآلة في المعمل فسوف لا يتوفر لهم العمل مهما أرادوا ، ولمن شاؤا ، وقد أحس العمال بذلك ! ولهذا كرهوا الآلة ، وقاموا ضدها بحروب

لاهوادة فيها ٠ ! !

ففي عام ١٦٢٩ م فى « ليبد » إستعملت آلة للنسيج فأجبرت المظاهرات ، القضاة على تحريمها ! . وقد خشى الحاكم : أن يحول هذا الاختراع عدداً كبيراً من العمال إلى مجرد متسولين (١) .

فدمر الآلة ، وخنق مخترعها ، أو أغرقه ! ! ٠

وفي القرن السابع عشر ، قامت عصيانات عمالية ، في اروبا ، بأسرها تقريباً ! ضد آلة لنسج الأشرطة والدنتلة ، وقد حرمت نفس الآلة ، فى « كولونيا » عام ١٦٧٦ م ٠ وأدخلت فى إنكلترا ، فأثارت إضطرابات عمالية كبيرة ، بين عمال النسيج .

وصدر مرسوم إمبراطوري عام ١٦٨٥ م يحرم إستخدامها فى كل المانيا ٠ وفى « هامبورغ » أحرقت أمام الملأ ، بأمر من الحاكم ! وعندما ركب « إيفريت » عام ١٧٥٨ م الآلة المائية لجز الصوف ، فان مائة ألف

---

(١) وكذلك انقلب العمال ، بصورة جماهيرية إلى متسولين ، ولصوص ، ومشردين ، حتى اضطرت السلطات إلى مكافئة هذه التحولات الفجائية التلقائية ، بفرض العقوبات الدامية ، ولكن عبثاً كان ذلك ! ! ٠

رجل جعلتهم هذه الآلة عاطلين ، أحالوها هباءاً منثوراً . وإن خمسين ألف عامل يكسبون معيشتهم من طريق تمشيط الصوف ، أرهقوا البرلمان بعرائضهم المناهضة لآلة التمشيط . والتجىء العمال إلى تدمير آلات عديدة فى المناطق « المانيفاكتورية » الانكليزية ، فى السنوات الخمس عشرة الأول من القرن التاسع عشر . وفى (شيفيلة) عام ١٨٦٥ م قامت ثورة عمال صقل المبارد ضد آلة تؤدي نفس العمل .

وكذلك تتابعت ثورات العمال ضد الآلات بين فترة واخرى (١) .

أعمال فادحة

لقد إستمر الصراع بين العامل والآلة غير طويل حتى انتصرت الآلة على العامل (٢) واستقرت المكائن فى قلب المدن ، وأخذت تصك

---

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ١٧٠ — ١٧٣

(٢) ولا يعني تسجيل هذه الملاحم : أننا لا نرضى باستخدام الآلة ، ونحبذ : ان يستبد الناس بالأعمال اليدوية ! وإنما ننكر سوء إستغلال رأس المال للآلة . . ! !

الأسماع بهديرها الصاخب ، وتلفظ دخانها فى أجواز الفضاء ، بكل جرأة وإعتزاز . . وذابت غلواء العمال أمام روعة هذا الكائن القـــدير . .

هنا عرف أصحاب رؤس المال : ان لا حاجة لهم إلى العمال الفنيين الذين يجيدون الأعمال ، ويتقاضون بأزائها اجوراً متكافئة . ! فالآلة تسمح لصبي صغير لا تجربة له بتشغيل نول كامل بسائر مكائيكه ، . . وما دام فى المعمل مهندسون ، فلا يضير جهل العمال بعد ذلك . .

وكذلك جعلوا ينتدبون للعمل ، الفلاحين ، الذين كانوا ثائرين على الاقطاع ، منذ زمن بعيد ، والنساء اللواتي سلخ رأس المال دينهن وضمير هن وصور لهن الحياة معملا كبيراً ، والاطفال الذين لم يبلغوا الحلم ولم يعرفوا من الحياة إلا الدراهم اللماعة . . واخذوا يغرون الفلاحين بالعمل ، تحت شعار التحرر من عبودية الاقطاع . . والنساء باسم الانطلاق من سيطرة الرجل وتحطيم كبت الرجعية ، والقبور السوداء . . . والاطفال باسم الدراهم والدنانير ، والعمل والمعمل وفيهما للطفل كل إغراء . !

كل ذلك لأن الفلاح تعود ، أن يعمل طويلا ، ويربح قليلا والمرئة مرنت على ان تعمل دون ان تتقاضى شيئاً وكذلك الطفل . فيمكن إستغلال هؤلاء في الاعمال الطويلة بأقل اجر ممكن . ولم يحسب الفلاح

ولا الطفل ولا المرأة هذا الحساب . . والعمال الذين عرفوا هذه الحقيقة فشلوا فى مقاومة الآلة أول الأمر ، فلم يفعلوا الآن شيئاً وخلدوا إلى الخنوع ، غير أن قسما منهم رضخوا للعمل بمثل اجور الفلاح التي كانت أرفع من اجور المرأة والطفـــل قليلا ، والقسم الآخر ألفوا عصابات إجرامية وأخذوا يذرعون الشوارع ، ويملئون المقاهي والحانات ، ثم السجون .

وبذلك اصيب العمال بفداحة العمل ، فقد كان عليهم أن يعملوا طويلا باجور هزيلة ، كما يقول ماركس : (. . ليس من النادر أن نرى فى نوتنجهام خمسة عشر ، أو عشرين ولداً مكدسين كالسردين فى غرفة صغيرة لا تزيد مساحتها عن — ١٢ — قدماً مكعبة ، وهم منهمكون طوال خمس عشرة ، أو أربع وعشرين ساعة ، فى عمل مرهق الرتابة وفى ملء هذه الظروف الضارة بالصحة . وحتى اصغرهم سناً يشتغلون بانتباه مركز وسرعة تبعثان على الدهشة وهم لا يسمحون مطلقاً لأصابعهم بالتواني أو الراحة .

وإذا وجهت إليهم بعض الأسئلة فهم لا يرفعون عيونهم عن عملهم وذلك خوفا من خسارة برهة وجيزة من الوقت (١) . .) .

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ٢٢٣

فالعمال عليهم أن يستمروا عبر هذه الأوقات الطويلة : خمس عشرة أو اربع وعشرين ساعة في عمل مرهق الرتابة .

وفي اماكن ضيقة تحت الأرض أو فوقها يلتهم الغاز فيها الأوكسجين إلتهاماً ، كما يتحدث عن ذلك المفتش (لورد) قائلا : (. . إن الشعور الذي ينتاب المرء لدى دخوله فى مثل هذا المكان ، حيث يشتغل ثلاثون أو أربعون عاملة معاً لهو شعور لا يطاق في الحقيقة .

وإن الحرارة الصادرة من الأفران التي تسخن المكاوى فيها لترسل القشعريرة فى البدن . . وحتى فى الورشات التي يسودها عمل يقال عنه : إنه معتدل يعني من الثامنة صباحا حتى السادسة مساءاً فان ثلاثة أو اربعة أشخاص يغمى عليهم بصورة منتظمة يومياً (١) .

قلة الاجور

أما قلة الاجور ، فكان أثراً طبيعياً لاستخدام الفلاحين ، والنساء والأطفال ، تحت قيادة النظام الرأسمالي ، حتى اصبح مرتب العامل الواحد يقصر إعالة نفسه فقط ، أما عائلته فكان على افرادها ان يعملوا فيأكلوا ، وهذا ما شجع على تحطيم الاسرة ، وتفكيك

---

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ٢٤١

عناصرها .

وفى الحقيقة كان إستخدام الرأسمال للنساء والأطفال يبدل جوهر العقد ، الذي كان شرطه الأول : تقدم الرأسمالي والعامل ، وجهاً لوجه بصفتهما شخصين حرين ، كلاهما تاجران : يملك احدهما المال أو وسائط الانتاج ويملك الآخر قوة العمل . . لقد انقلب هذا العقد كله رأساً على عقب ! فأصبح إستخدام النساء والأطفال اشبه بشرائهم واخذ الطلب على عمل الأولاد كثيراً ما يشبه — حتى في الصيغة الاسلوب — الطلب على العبيد . ! !

وفى مقاطعة (بنتال غرين) وهي اسوأ مناطق لندن شهرة ، تقام كل يوم اثنين وثلاثاء سوق عامة يبيع اطفال في التاسعة — من الجنسين — انفسهم لأرباب عمل الحرير ، ويقول احد الأطفال فى افادته عن شروط عمله الاسبوعي : (ان الشروط العادية هي شلن واحد وثمانية بنسات ، اسبوعياً (تعود للأبوين) زائداً شلنين لي مع الشاي) .

ويحدث فى انكلترا — ايضاً — : ان بعض الشحاذات الاناث ، يأخذن اولاداً من الملاجىء ، ويؤجرنهم لأي شاركان مقابل شلنين ، وستة بنسات فى الاسبوع (١) .

---

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ١٢٤

وكلما فرض القانون : حدود الست ساعات لعمل الأطفال في فروع الصناعة ، غير الخاضعة للأنظمة ارتفعت من جديد شكاوى ارباب العمل وهم يقولون : ان عدداً كبيراً من الآباء يسحبون ابنائهم من الصناعات ، منذ خضوعها للقانون كي يبيعوهم للصناعات حيث يسود بعد (حرية العمل) يعني حيث يجبر الأولاد الذين دون الثالثه عشرة ، على العمل مثل البالغين ، وبالتالي يباعون بثمن اكبر !

ولكنه لما كان رأس المال مسويا للفوارق بطبيعته فانه يطالب باسم حقه الطبيعي ان تكون شروط استثمار العمل متساوية بالنسبة الى الجميع ، في سائر مجالات الانتاج . . . وهكذا فان التمديد القانوني لعمل الأطفال في احد فروع الصناعة يؤدي الى تحديده في الفروع الاخرى (١) .

ولم تختلف كثيراً الاتفاقات مع الرجال والنساء ، عن الاتفاقات مع الأطفال . !

حوادث وفجائع

وقد اصيب العمال من الجنسين ، على اثر ارهاق العمل ، وضؤلة

---

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ١٢٥

الاجور ، بأزمة إقتصادية ، وصدمة صحية بعيدة الأثر فى حياتهم ، غير ان ضحايا الأطفال كانت اكثر واكثر لطفولة عضلاتهم ، ومرونة قوائمهم الوانية عن مقاومة الارهاق الدائب . .

نكتفي هنا بالوقوف على نقطة واحدة هي النسبة العالية لوفيات ابناء العمال فى السنوات الاولى من حياتهم ، ففي إنكلترا ١٦ مقاطعة تجري فيها الاحصاءات حيث لا تقع فى السنة سوى ٩٠٠٠ حالة وفاة وسطياً من أصل ١٠٠٫٠٠٠ طفل !

ونجد فى ٢٤ مقاطعة : أن هذه النسبة تبلغ : ١٠ — ١١ ألف وفاة ، وفى ٣٩ مقاطعة ١١ — ١٢ ألف وفاة ، وفي ٤٨ مقاطعة ١٢ — ١٣ ألف وفاة ، وفى ٢٢ مقاطعة اكثر من ٢٢٠٠٠ وفاة ، وفى ١١ مقاطعة اكثر ٢٣٠٠٠ وفاة ،وفى مناطق : (هو) و (وولفرهامبثون) و (برستون) اكثر من ٢٤٠٠٠ وفاة ، وفى مناطق : (نوتنغهام) و (ستوكسبورت) و (برادفورد) أكثر من ٢٥٠٠٠ وفاة ، وفى مقاطعة (ويسبيتش) ٢٦٠٠٠ وفاة ، وفى (مانشيستر) ٢٦١٢٥ وفاة (١) .

وقد أثارت هذه النسبة العالية للضحايا هيجة سارية ، الجئت الحكومة إلى تحديد عمل الأولاد قبل الثالثة عشرة بـ ٦ ساعات فقط . !

---

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ١٢٥

غير أن هذا التحديد لم يحد من جشع الرأسماليين ، فالكثيرون لم يخضعوا لهذا التشريع نهائياً ، متسترين بألفاظ وأسماء ! والآخرون جعلوا يشترون ضمائر الأطباء المكلفين بالتفتيش عن أعمار الأحداث في المعامل ، فكانت التقارير تتفق مع المواد القانونية ، عندما كان الواقع يكذبها !

لكن الاطفال ربحوا بعض شيء عن هذه الضجة الصاخبة ، وخفت فيهم نسبة الوفيات والامراض نسبياً . !

غير أن المرئة لم تجد لها نصيراً ! فظلت تعمل إلى جانب الرجل وتأخذ اجور الاطفال . (١) رغم ان قواها الجسدية كانت تقصر عن قوى الرجل . وهكذا خسرت صحتها (٢) واسرتها دون أن تربح شيئاً .

---

(١) – والفتيات المشتغلات لا يتناولن سوى شلن أو شلن ونصف يومياً ، بينما لرجل يتناول شلنين ونصف الشلن « الرقم ١٨١٦ » « نفس المصدر ج ٢ ص ٢٨٣ »

(٢) – إن المصابين بالسل من أصل ٨٨٦ عاملة دنتلة تتراوح أعمار معظمهن بين ١٧ – ٢٤ تحصيها اللوحة التالية للدكتور « ترومان » طبيب المستوصف العام في « نوتنجهام »: =

تحطيم الاسرة

فالفتاة التي تستنزف نشاطها وطاقاتها في المعمل ، تقصر عن القيام بفرائض الزواج ، وإنجاب الاطفال .

والرجل الذي ينبو راتبه عن إعالة نفسه ، يجمح عن النهوض بواجبات الزواج وتكاليف الاسرة ، ونفقاتها الدائمة ، مهما كلفه الأمر . . خصوصاً و كلاهما يجدان فى نفس المعمل ، أو خارجه ، ما يشبع الرغبة الجنسية ، كما يسجل هـذه الملحوظة العامة الدكتور « سيمون » :

« بالرغم من كون وجهة نظري الرسمية هي صحية تماماً فان أبسط العواطف الانسانية لا يمكن أن تسمح بتجاهل المظهر الآخـر للشر . . ذلك أنه : (فرط الزحام) يتضمن بالضرورة – تقريباً – في درجاته العليا إنكاراً

= ١٨٥٢ . . . . . ١ على ٤٥ ١٨٥٧ . . . . . ١٠ على ١٣

١٨٥٣ . . . . . ١ على ٢٨ ١٨٥٨ . . . . . ١٠ على ١٥

١٨٥٤ . . . . . ١ على ١٧ ١٨٥٩ . . . . . ١٠ على ٩

١٨٥٥ . . . . . ١ على ١٨ ١٨٦٠ . . . . . ١٠ على ٨

١٨٥٦ . . . . . ١ على ١٥ ١٨٦١ . . . . . ١٠ على ٨

« نفس المصدر ج ٢ ص ٢٣٢ »

مطلقاً لكل حياء ، وإختلاطاً قذراً للأبدان ، والوظائف البدنيـــة ، وعرضاً للعرى الحيواني والجنسي ، هي قمينة بالوحوش ، بالأحرى من الانسان . وإن الخضوع لمثل هذه التأثيرات بشكل إنحطاطاً لابد أن يصير أعمق فأعمق ، بالنسبة إلى اولئك الذين يستمر فعلها فيهم ، وأما الاطفال الذين يولدون تحت ظل لعنتها ، فما اكثر ما تشكل لهـم معمودية للفجور (١) .

وكما أعلنت لجنة طبية التقرير التالي :

« إن نساءاً متزوجات يعملن في جماعات مع فتيات وشبان ، يوضعن تحت تصرف المزارع ، مقابل مبلغ معين من المال يتقاضونه من شخص يحمل اسم رئيس العصابة ، وهو لا يبيع هذه العصابات إلا كاملة . وكثيراً ما يكون ميدان عمل هذه العصابات بعيداً عن قراهم مسافة عـدة أميال ، ويراهم المرء صباح مساء على الطرقات العامة ، النساء منهم يرتدين تنورات قصيرة ومناسبة ، ويلبسن أحذية وسراويل في الأحايين ، قويات ممتلئات صحة ، لكن مفسدات بذلك التحرر الأخلاقي المألوف عندهن ، غير آبهات مطلقاً للعقابيل المقيته ، التي ستنشأ عن هذا النوع من الحياة النشيطة والعجزية ، بالنسبة إلى ذريتهن ، التي تبقى في الدار

(١) نفس المصدر ج ٣ ص ١٤٩

وحدها ، وتفنى وحدها (١) .

فاذا علم الرجل المعسر : أنه يستطيع أن ينال الارتواء الجنسي عن غير طريق الزواج ، وحتى لو تزوج بامرئة فانها لا تختلف عن سائر نساء المعمل المائعات ، فلا بد بعد ذلك أن يستغني عن الزواج . . كما ان الشابة الطالعة سوف لن ترضى أن تربط نفسها بعجلات الاسرة ، وهي تحلم بالانطلاق الكامل ، وتسعى لاقتحام الوظائف ، وإستلام المناصب وتسنم المسؤليات (٢) وهكذا إمتنع كل من الجنسين عن الزواج إستغناء أبالبغاء وتبرماً عن تحـــمل تبعات الزواج من النفقات ، والتكاليف والالتزام بالمراسيم السائدة ، وإنجاب الأطفال . حتى أصبح معدل الرجال والنساء الذين يتزوجون في فرنسا اليوم لا يعدو سبعة أو ثمانية في الألف (٣)

---

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ١٢٨

(٢) إن في « غانا » ٦٠ ٪ من المشتغلين بالمعارف من النساء . كما ان النساء أصبحن ٩٥ ٪ في سائر الوظائف .

« مجلة الوادي . عدد ٢ سنة ١٢ . السبت ١٩ مارت ٩٦٠ ص ٢٨) .

(٣) ابو الأعلى المودودي . الحجاب ص ١١٥

إشاعة الفحشاء

كل هذه العوامل كان لها الأثر البعيد في تجريد المجتمع من كل معنى من معاني الفضيلة ، وإشاعة البغاء المكتوم ، والتفسخ الخلقي الرهيب إضافة على أن إستخدام المرأة في الوظيفة أو المعمل ، يعني إستباحتها لمن يرأسها ، ولمن هو أعلى رتبة منها . . وإليك بعض ما جاء في استجوابات تقرير لجنة التحقيق عام ١٨٤٠ :

— ما رأي عمال المناجم في عمل النساء في المناجم ؟

— إنهم يدينونه على العموم !

— لماذا ؟

— هم يجدونه مذلا للجنس ، مسيئاً إليه . إن النساء يرتدين ثياب الرجال . . وإنهن يلقين بالحياء جانباً في بعض الأحوال .

. . — أتريد إذن تحريم عمل النساء في المصانع أيضاً ؟

— كلا ، لا اريد ذلك !

— لم لا ؟

— إن العمل في المصانع أكثر حرمة ، وموافقة للجنس المؤنث . !

— ومع ذلك فأنت تعتقد أنه يسيء إلى أخلاقهن ؟

— ولكنه لا يسيء إليها بقدر ما يفعل العمل فى المناجم ، بل إن الفارق الشاسع بين العملين ، وعلى أية حال فأنا لا أقول ذلك عن وجهة النظر الأخلاقية فحسب ، بل من وجهة النظر الحكمية والاجتماعية أيضاً ، إن الانحطاط الأخلاقي للفتيات لشديد وفاجع ، وعندما يصبح هؤلاء الفتيات زوجات عمال المناجم ، فان الرجال يتألمون كثيراً من إنحطاطهن وهذا ما يؤدي بهم إلى هجران البيت ، والانكباب على الخمرة .

. . . — أيمكنك أن تكشف فارقا بين هذين الصنفين ؟

— لم أتأكد من أي شيء . . . لكنني أعرف من زياراتي إلى البيوت المختلفة الحالة الفظيعة التي تدهورت اليها الأشياء فى مقاطعتنا ! . . (١)

ومضت مدة منعوا فى إنكلترا إستخدام النساء المتزوجات كي يتفرغن للأعمال البيتية التي لا بد أن يزاولها فرد من أفراد المجتمع ، ويتكفلن حضانة اطفالهن ، ويبتعدن عن مساقط الأعراض . . . وقد اعلن استبشاره بهذه الظاهرة المفتش « بيكر » فى تقرير رسمي : « انه سيكون من حسن حظ المناطق الصناعية في انكلترا حرمان كل امرئة

---

(١) رأس المال ج ٢ ص ٢٨١ — ٢٨٢

متزوجة ، وربة عائلة ، من الاشتغال في أي معمل كان (١) » .

غير أن ضئولة اجور العمال والغلاء ، لم يسمحا للزوجات أن يستقررن في بيوتهن ، فعدن الى مراكزهن ، واخذت تتنزى على مسرح العالم البوادر السيئة ، والعواقب الطبيعية المترقبة ، التي أثارت حفيظة الآباء ، وثائرة المصلحين ، غير انهم لم يجدوا الى مكافحتها سبيلا ! وحاولوا التغاضي عنها فلم يسعهم ذلك ، حيث بلغت من الصفاقة والصراحة ما لم يخف على احد

أخلاق مفقودة

فتوسلوا الى تبريرها بوضع فلسفة جديدة للأخلاق ونسخ النظريات الفطرية والدينية ، زاعمين : أن الواقع الذي أمام اعينهم ليس فساداً خلقياً ، وهبوطاً وتردياً ، وانما هو من مظاهر الحرية ، والانطلاق والنهضة والارتقاء والتطور يقضي : ان يكون المتاع الجنسي — اليوم — عن طريق الزواج ، فانكان بالأمس يجمعهما رباط الزواج ، فاليوم يجمعهما رباط العمل المشترك ، أو الصداقة . . ثم اتسعت هذه السفسطة في الآونة الأخيرة ، فجعلوا يقولون : واذا كانت الصداقة مبررة لتعاطي اللذة

---

(١) نفس المصدر ج ٢ ص ١٢٨

الجنسية ، فلماذا يكتب التباعد بين الأقارب ، إنهم لايختلفون عن الأباعد في ذلك ! ومادامت تلك فلسفة الأخلاق ـ لدى الرأسماليين ـ فليس من الغريب ماشاع فى بعض الأقاليم الفرنسية ، والمدن الصناعية الأخرى ، من وجود العلاقات الجنسية بين الاقارب في النسب ، كالاب والبنت ، والاخ والاخت ... (١)

إستخدام الغريزة الجنسية

ولم يقف الامر عند هذا الحد ، فالاثرة الرأسمالية المعروفة بحرية التجارة المطلقة ، أبت إلا افتتاح نوافذ إلى آفاق جديدة للتجارة ، باستخدام الغريزة الجنسية ، لانها مكاسب مشروعة فى نظر الاقتصادي الرأسمالي ، واذا كانت النفوس تتقزز منها يوم كان لها دين ، فاليوم وقدانسلخت من دينها تهلع اليها هلعاً عميقاً ، لذلك أخذوا يتدرجون في هذه المزالق الرهيبة الدكناء :

إستخدام الصحافة

فابتدروا الى الجرائد والمجلات ، وجعلوا يدبجون فيها القصص

---

(١) المودودي . الحجاب ص ٩٨

والمقالات الغرامية ، واستثاروا فى هذا السبيل أعلى ما حباهم الله من مواهب ، وفنون ، وعلوم . وشجعوا الادب المكشوف ، و أفرغوا له قسماً من الجرائد والمجلات ، أما القسم الآخر فأن لم يكن مخصصاً بذلك ، إلا أنه لم يخل على اي حال من ركن ، او اركان ، موضوعة للفنون الجميلة ... وحيث لاقت الصحافة الماجنة من الاعجاب ، وتهافت القراء ما لم تنله الصحف من قبل ...

كتب خلاعية

أخذ الكتاب يكرسون جهودهم ، لاخراج الكتب والرسائل ، فى فى القضايا الجنسية ، وفنون الرقص ، والغناء ... واغراء العواطف ، واستجواب القلوب والـ...

ولم يفلت من كيدهم : أن يمدحوا مهنتهم الفاجرة ، بألوان من الأطراء الرفيع ، والكلمات الخلابة النبيلة ... حتى أصبحت الفنون الجميلة والآداب الجنسية ، من أرقى الفنون ، فلم يعد الآن تأليف كتاب ملئ بأنواع الخلاعة المكشوفة البارزة ، مخزاة أو مغمزاً للمؤلف ! بل المؤلفون يتبارون بأنهم مرهفون ، ويتباهلون ببراعة كتبهم ، وان نالت لدى الناس حظوة وقبولا ، فسيجازون اما بعضوية المجامع العلمية ، أو بشرف

« كروى دونور (١) » أو بجوائز « نوبل » باعتبارها خدمة للأنسانية وكم بلغ كتاب الجنس مصاف المثرين الكبار ، من امتيازات كتبهم ..

ولم يفتهم بعد ذلك : أن للشعر فتنة سحرية ، تنقر على أرهف وتر ينبض فى القلوب والمشاعر ، ويغذي الموسيقى بمعين لا ينضب من الخواطر الحديثة ! .

صور المائعات

وان الصور الفوتوغرافية ، والمجسمات العارية ، تلهب الشهوات الدفينة ، والغرائز الهائجة ، وتفعل بالعواطف مالا تفعله الحقائق الصارخة لذلك كله عمدوا الى استخدام الشعر والفوتوغراف ومصانع المجسمات ، كي يصرفوها فى مقاصد الأغراء والمجون ، حتى يسنح لهم استخراج اكبر قسط من أموال الناس من جيوبهم ، ولذلك لا تجد اليوم اعلاناً تجارياً فى الصحف ، الا وسمته البارزة : صورة امرأة مبتذلة ! كأنه لم يعد من الممكن أن يكون اعلان ما وافياً بالغرض ، بدون وجود الاغراء الجنسي. حتى أصبحت صور العاهرات والعواهر فى حالات مريبة ، اقوى جهاز للدعاية والمعايدة والألفات ..

---

(١) نفس المصدر ص ١٠٣

وقد كان للمطابع ، ودور النشر ، والإذاعة ، والتلفزيون ، دور ناجح فى تنشيط قفزة الميوعة والاستهتار ...

أدوات الاغراء

ولم يفلت من دهاء التجار استغلال غريزة التبرج التي خامرت فطرة المرأة ، فتفننوا فى ابتكار ادوات الزينة والترف ، واشاعوها فى المجتمع ، كي تصبح من الحاجات الأساسية للمرأة ليربحوا منها فيضا رفيراً

وابتدعوا الأزياء الكاشفة المغرية واكثروا الغواني الفاتنات ليرتدينها ويغشين بها النوادي والحفلات حتى يفتن بهن الشباب الزنق وتغرم الفتيات بتلك الأزياء الجديدة والألوان الزاهية من الثياب الفضفاضة الرقاق ... وتذرعوا بهذه الطريقة لاستدرار اموال الناس .

النساء المغريات

ثم كان التنافس الحر ! وكان التجار يعلقون القطع واللافتات الكبار على قارعة الطريق وعلى ابواب الحوانيت ليجلبوا بها انتباه المستهلكين ! ! غير ان التجار - جميعاً - كانوا يفعلون ذلك حتى اصبح شيئاً مكرراً لا يلفت الأنظار .. ثم بدا لهم من بعد ما رأوا فشل هذه

العملية : ان يعمدوا الى الكواعب الحسان ، فيلتقطوا منهن اجمل فتاة آسر الجمال ، ليحلوها بأروع الازياء والحلى والمباهج ، ويستخدموها ، مكان اللافتة ، فى الحوانيت ، لتعرض الامتعة على المستهلكين ، وتتماكس على الثمن . . وفى الحقيقة لم يكن استخدامها لأداء هذه الوظائف وانما جيء بها لتكون دمية ، تعمل فتنتها المغناطيسية الاخاذة في الرجال ، فترغمهم على شراء حوائجهم من عندها ، دون أن يماكسوها طويلا . . . حتى أنك اليوم لن تجد فى المدن المزدحمة ، معرضاً ، ولا فندقاً ، ولا مقهى ، ولا سينما ، ولا حانوتاً ، . . إلا وفى صالته فتاة متحلية بأحدث المغريات ، تستقبل الوراد بغنجها ودلالها . . .

لقد سممت هذه العوامل الموبوئة أجواء العالم كله ، وسلخت من البشرية كل خاطرة من معاني الاخلاق والفضيلة ، ونازعت حتى الدرهم من يدالبدوي التائه ، ولكنها لم تنجح فى إشباع مطامع الرأسماليين ، فأرادوا التوسعة فى الاستغلال ، وحاولوا لو يبتدعوا فتنة تقهر مختلف الطبقات والاصناف على التعرية من أموالهم ، لتنصرف إلى ايدي نفر من تجار البشرية وخزان الفضة والنضار . .

المسارح والـ . . .

فعملوا المسارح ، والملاهي ، والسينمات ، والمقاهي ، والحانات ،

وأبهاء الموسيقا ، والمسابح المختلطة ، ونوادي العراة ، ثم دور الدعارة و . ، ما ينبو عنه القلم . . . واستخدموا الغيد والغلمان ، وصنعوا للمراهقين والمراهقات . وسائر الممثلين والنجوم ، جميع أدوات التبرج والأغراء الصارخ ، وجعلوا يعرضون فيها على المنصات الاجساد المثيرة العارية أو شبه العارية ، وكل ما تحفل بها من فنون الدلال والغنج . . وعمموها لمختلف الطبقات ، وفى كل مكان ، كي لا يشذ عنها أحد ، حتى فلاح المزرعة وإن أوتى المعجزات ، من العصمة وقوة العقيدة والثبات والدين والاخلاق حتى ألهبوا الدنيا ضراما ، وحولوها إلى بؤرة فساد تضج بالاوبئات الغفالة الموبقة . . . واتسع الفجور حتى أصبح ميدان الشارع ، والنادي ، ووسائل المواصلات . . (١)

---

(١) ـ للمصلحين الاخلاقين في القطر الامريكي مجلس يعرف بـ « اللجنة الاربعة عشرية » يعنى بالفحص عن مكامن الفجور ، والتحقيق عن حالة البلاد الخلقية . واتخاذ التدابير العلمية لاصلاح الاخلاق ، على نطاق واسع ! وقد جاء فى تقريرها : إن كل ما يوجد في البلاد الامريكية من المراقص ، والنوادى الليلية ، ومجالي الزينة ، وأماكن التدريم ، ومراكز تموج الشعر ، قد اصبح جلها مواطن للفجور ، ودوراً للبغاء ، بل هي أقبح منها وأشنع ، لما يرتكب فيها من الرذائل التي لاتصلح للذكر (نفس =

وحتى اصبحت النساء في البلاد المزدحمة - إلا النادرات - مشاعة رسمية قانونية . دون أيما تأثم او استنكار ... وحتى سيطرت الشراهات البهيمية الدنيئة ، على الركائز الأنسانية النزيهة . فأمست المرئة متعة قبل كل شيء ، وان غروها بألف شيء وشيء ... وحتى امست ...

وسأنهى هذه المأساة الطويلة ، بتسجيل هذه الحقائق التالية ، كشواهد على مدى سقوط الانسانية في ظل النظام الرأسمالي الخليع :

مباذل :

قد يقيم العشيق مع عشيقته وزوجها في منزل واحد ، ويعيش الثلاثة في هذا الوضع ، على اتم وفاق ! وهذا الوضع منتشر انتشاراً كبيراً في فرنسا على الاخص ، ويسمونه هناك « التعايش الثلاثي » .

وفي السويد ، تعطى الزوجة حق اختيار صديق ، يكون له مالزوجها

= المصدر ص١٣٣) .

وقد روت الصحف : ان الممثل الهزلي « بوب هوب » زار باريس فكتب من هناك الى احدى صديقاته : « أوه ياعزيزتي ... الفتيات هنا سماويات ... وأينما اذهب أجد القبلات في « الأتوبيس » وعلى سلم « الأتوبيس » .

من حقوق ..

وفي أمريكا ، لا تكاد الفتاة تبلغ سن الرابعة عشرة ، حتى يكون لها خدن يظل يعاشرها معاشرة الزوج لزوجه ، حتى تتزوجه أو تتزوج غيره . (١)

وحتى مطلع القرن العشرين لم يبلغ التفسخ الخلقي إلى هذه الدرجة من الصراحة ، بل كان زنى الرجال أمراً هيناً طبيعياً يغضي عنه الآباء بشرط ألا تصاب أبناؤهم بالأمراض السرية .. وربما كانوا يتباشرون أو يلحون على ابنائهم أن يخادنوا امرأة لها مكانة مالية أو اجتماعية ، وذلك ضماناً لمستقبلهم .. ولكن نظريتهم بشأن المرأة كانت مختلفة عن ذلك جداً ، إلى تلك الآونة ، فكان عفاف المرأة شيئاً له قدره وقيمته .. واولئك الآباء الذين كانوا لا يرون بأساً بخلاعة أبنائهم ، معتذرين عنها بسورة الشباب ، كانوا يغارون على أعراض بناتهم ، ويحرصون على برائتها من كل وصمة سوء ...

غير ان هذه الظاهرة الحسنة ، تقلصت بعد صراع طويل مع المتباكين على حقوق المرأة ، والمطالبين بمساواتها مع الرجل ... حتى لم يعد تعلق المرأة بالرجل شيئاً يدنس عفتها و كرامتها كما ان الشذوذ الجنسي

---

(١) محمد الغزالي . الأسلام والطاقات المعطلة ص ١٥٢ ـ ١٥٣

أصبح أمرا مشاعاً في الاوساط ، وبصورة في المتزايدة في المدارس والكليات و ... كما يتحدث عن ذلك الدكتور « هوكر » : « إنه لاتزال في مثل هذه المدارس ، والكليات ، ودور التربية للممرضات ، حوادث من تسافح الولدين من الجنس الواحد فيما بينهما ، وقد تلاشى - أو كاد - ميلهم الطبيعي الى الجنس المخالف (١) .. »

وقد كتب القاضي « لندسى » الامريكي : « أن خمسا واربعين في المائة من فتيات المدارس ، يدنسن أعراضهن قبل خروجهن منها . وترتفع هذه النسبة كثيراً في مراحل التعليم التالية ... إن طالباً في مدرسة ثانوية تكون عواطفه دون عواطف الطالبة شدة والتهابا ، فالصبية هي التي تقدم أبداً وتأمر ، وما يفعل الصبي إلا ان يتبع ويأتمر (٢) . »

وقد كثرت الفواحش - على الاخص في الامم الراقية (!) في باديء الامر بصورة غير منتظمة ! ! فمثلا إن النساء اللواتي اتخذن من الفحشاء حرفة برأسها في امريكا ، كان يقدر مجموعهن - على اقل التقدير - بين أربعمائة وخمسمائة ألف (٣) وفي فرنسا كان عدد البغايا المحترفات -

---

(١) نفس المصدر ص ١٢٦

(٢) نفس المصدر ص ١٢٨

(٣) نفس المصدر ص ١٣٠

قبل الحرب العالمية الاولى : نصف مليون (١) فكان عليهن ان يستخدمن لهذه الحرفة الجرائد ، والبطاقات المصورة ، والتلفون ، ورقع الدعوة الشخصية حتى جاء قوم فمهدوا الاسباب لاكراه النساء ، وتقدموا بحرفة البغاء الى ان اصبحت تجارة دولية منظمة (٢) ، كما صرح موسيو « فردينان دريفوس » احد اعضاء المجلس الفرنسي قائلا : « ان حرفة البغاء لم تعد الآن عملا شخصياً ، بل قد اصبحت تجارة برأسها ، وحرفة منظمة ، بفضل ما تجلب وكالاتها من الارباح الغزيرة ، فلها في هذه الايام وكلاء ، يهيئون (المواد الخام) ، وآخرون يتجولون في البلاد ، ولها الان اسواق منظمة ، تستورد فيها ، وتصدر منها الفتيات والصبايا كالاموال التجارية . واكثر ما يطلب في هذه الاسواق من الاموال ، هو بنات دون العاشرة (٣) . »

ويكتب « بول بيورو » : « ان هذا العمل : (إحتراف البغاء) قد اصبح في زماننا نظاما محكم التركيب ، يجري بما شئت من التنظيم ، على أيدي الموظفين ، والعاملين المأجورين ، والخطباء ، والمحاضرون ، والاطباء والقابلات ، والسياح التجار ، ويستعمل له كل جديد من فنون النشر ،

(١) نفس المصدر ص ٩٩

(٢) نفس المصدر ص ٨٥

(٣) نفس المصدر ص ١٠٠

والعرض ، والأعلان (١) .»

ومن اكبر أسواق البغاء فى امريكا عواصم « نيويورك » و « ريودي جنيرو » و « بونس آيرس » ، ولكل من المركزين الأكبرين من مراكزه التجارية ، في مدينة « نيويورك » مجلس تنفيذي ينتخب رئيسه وأمينه ، بطريقة الانتخاب المألوفة ، ولكل من تلك المراكز مستشارون من رجال القانون ، يراقبها مصالحها إذا هي وقعت فى قضية قانونية ، ثم تستخدم تلك المراكز نخاسين ، لمراودة الفتيات عن انفسهن يتجولون فى البلاد بحثاً عن الصيد .

ومن امتداد نفوذهم فى المجتمع ، أنه عنى رئيس رابطة الجالية بـ « شيكاغو » ذات مرة ، باحصاء عدد الفتيات المغويات ، في مدة خمسة عشر شهراً ، فعلم : أنه وردت على مكتب الرابطة ، رسائل (٢٠٧ ٠٠ مائتين وسبعة آلاف) فتاة ، أخبرن فيها المكتب بكونهن فى الطريق إلى شيكاغو (٢)

---

(١) نفس المصدر ص ١٠٠

(٢) نفس المصدر ص ١٣١ ـ ١٣٢

الرأسمالية الجديدة

رد الفعل

كان النظام الرأسمالي الديموقراطي ، يحافظ بالقسوة والعنف ، على حرية التجارة المطلقة ، التي تمخضت عن تلك المظالم والمآسي النابية . ! ولم يكن للسلطات الحاكمة : أن يضع حداً لهذه الجرائم الأجتماعية الشاملة ، بتحديد حرية الاقتصاد . ! ! لان الرجال الماليين كانوا يكمون الافواه بالرشى والرصاص ، . . ويتباكون على الديموقراطية التي تنص على حرية الاقتصاد المطلقة ، وتجعلها فوق القانون ومنال الحكومات . . .

وحيث كان النظام الديموقراطي يوفر - أيضاً - حرية الصحافة والخطابة والمظاهرة والتصويت ، أخذت تضج الصحف ، وتعج الشوارع والبرلمانات والمعامل ، . . بالمقالات الثائرة ، والخطب النارية الحامية ، والمظاهرات الصاخبة ، والاضرابات الطويلة . . المطالبة بالضرب على ايدي التجار المستأثرين ، وتوفير حقوق العمال والمستخدمين . .

وكانت الانتفاضات المتلاحقة تضطرب بالامن والتجار ، فكانت تتلقى المقاومة من السلطات والتجار معاً ، وحيث لم يكن يقودها غير الشعور بالحقوق السليبة ، كانت تقدم الضحايا ، وتخفق في المطاف الاخير . . .

غير أن هذا الشعور الذي اختمر الاذهان ، ونضج وتجسم ، حتى

حفز بالجماهير التي تتفجر حماساً ونشاطاً ، الى الشوارع والمجتمعات ، جعل يكسب التجارب الثمينة ، من المزالق التي مر بها عبر نضاله الطويل ..

كما تطور الى صورة مغرية كسبت السلطات إلى جانبها ، وتطور منطقها أيضا . فاخذت الجماهير تنادي : إن الدولة الجمهورية لاتكون إلا مظهرا لمصالح الجمهور ، الذين ينظمون قوتهم السياسية فى صورة هذه الدولة . فاي شيء إذن يدعو إلى الأحرار على ان تكون الحكومة الجمهورية محدودة العمل ضيقة النفوذ ، كما كانت الحكومات الملكية من قبل . ! إن الواجب على الحكومة الجمهورية : أن تعمل للمصلحة الجماعية على الوجه الايجابي ، واذا وجدت المظالم فى المجتمع فعليها : أن تعمل على تداركها . بوضع القوانين ، وبتدخلها الاداري المسلح .. !

كادت التجار أن تخسر المعركة . تجاه هذا المنطق ، كما خسرت البرلمان اليوم أن اصبح حق التصويت مشاعا للجميع ! !

بركان الحرب

لولا ان انفجر بركان الحرب ، التي هزت العالم هزاً ، ونازعت الارواح وأطاشت الأفكار . ! وانتهزت الفرصة التجار ، فرفعوا اجور العمال قليلا ، ورفعوا الاسعار أضعاف ذلك ، وتناسى العمال مطاليبهم ،

واستسلموا للاقدار التي تحلق على رؤوسهم ، والبلاء الذي يحيق بهم ، وانصرفت الحكومات عن الشعوب وطلباتها ، واخذت تختلس أنفاسها الأخيرة ، وهي تطفوا وترسب في غمرات الحرب . ! !

انفجارات

فاهدرت حقوق العمال ، وتضاعفت قسوة الرأسمالية ، وكان لابد من ذلك . . . غيران الارض أخذت ترتجف ؛ وتلاحقت على الرأسماليين ضربات قاسية من مطارق حديدية ايقظتهم فى مخادعهم . . . فقد قامت الشيوعية فى روسيا ، حتى استئصلت دابر البورجوازية بالحديد والنار !! وانفجرت « الفاشية » و « النازية » فى « إيطاليا » و « المانيا » فحصرتا البورجوازيين والعمال - جميعاً - فى نطاق جبري ، ونظام حديدي . . .

هذه الانفجارات الرهيبة حاسبت الرأسمالية ، والقت بصيصاً من الضوء على جرائمها الوحشية ، وهددتها بالمصير الاسود القريب . . . فما انفكت تقبل فى نظامها الاقتصادي الحر القديم ، بما كانت تلقاه من ضغط العمال وقوة الجمهور المتزايدة تارة ، ومن تلقاء نفسها أخرى ، التعديلات التالية :

تعديلات

١- رفع اجور العمال والمستخدمين ، والتقليل فى ساعات العمل، والرفق في احوال الاشتغال ، وإعفاء النساء والاطفال من العمل والخدمة - فى بعض الأحوال - والاحتفال بنفس العامل ، وصحته ، والعمل على تحسين بيته وبيئته بالنسبة لها من قبل ، والتدارك - ولو بشيء يسير - عند مصابه بضرر في البدن ، والترويج لبعض مشروعات التأمين الاجتماعي . . .

٢ - قد سلموا بصفة رسمية ، فى كل شعبة من شعب الاقتصاد بنقابات العمال والاجراء ، ومنظماتهم ؛ من حيث هي ممثلة لهم ، ومجازة بالمفاوضة عنهم ، كما اعترفوا بمشروعية بعض التدابير العملية ، التي تساعد العمال والاجراء لحمل المستأجرين (١) وأصحاب المعامل ، على إجابة مطالبهم . ! !

---

(١) المستأجرون رجال مثرون ، وفي اكثر الأحيان لهم علاقة بالسلطات ، يستأجرون الأرض أو القرية أو المقاطعة ، من ملاكها ، آونة جبرا وطورا إختياراً ، ثم يعاملون العمال والفلاحين معاملة الأقطاعي نفسه بل أقسى وأمر . .

٣ - فوضوا للحكومة صلاحية التحكيم بين رأس المال والعمال ، وكذلك عينت الصور القانونية والبنود القضائية ، والجنائية المختلفة ، لفصل الصراع القائم بينهما .

٤ - إعترفوا بالمبدأ القائل : « ينبغي ان يفرض على الأستثمار الفردي من القيود والحدود ، مالا يعود معه مضرا بالمصلحة الاجتماعية ، ولا يقوم بفرض مثل هذه القيود والحدود إلا الحكومة » المحايدة نسبياً..

٥ - نهضت الحكومة ببعض الخدمات الاقتصادية العامة ، كالبريد والتلغراف ، والتلفون ، والقطر ، وإنشاء الطرق والشوارع ، وتعهدها ، وإنبات الغابات ، وتوزيع المياه فى المدن والبساتين والأراضي الزراعية ، وتوليد الكهرباء وتوزيعها ، وتحديد العملة ورقابتها ..

٦ - وفر للعمال والأجراء الحق فى الاشتراك مع أصحاب الشركة! وذلك بتقسيم الشركة إلى سهام رخيصة ، يستطيع العامل الوضيع : أن يدخر من اجره كل يوم شيئاً ، حتى يشتري به بعض السهام ، وقداختيرت في بعض البلاد صور ينقد العمال والاجرا فيها - وفقاً لقواعد معينة - قسما من اجورهم ومشاهراتهم ويضم الجانب الآخر منها إلى رأس مال الشركة من قبلهم . . وهكذا اصبح كثير من العمال والأجراء شركاء فى ملكية شركتهم ، أو مجموعة شركاتهم الأئتلافية . . . حتى ان في بعض المعامل

الثقيلة نحو ٨٠ ٪ أو ٩٠ ٪ من عمالها شركاء في ملكيتها، ولا تزال نسبة شركتهم في نمو مطرد، بمالهم من السهولة فى اشتراك الأسهم بالتقسيط من الأموال مايؤمن حاجاتهم، لأنهم يعملون بأجور ضئيلة، أولا يجدون العمل.

فلنأخذ قضيته من القضايا الحياتية، كقضية تأمين المساكن، ونذكر على سبيل المثل ماجاء فى «سجل الوقائع» الموضوع من قبل اللجنة الوطنية للحزب الديموقراطي، فى الولايات المتحدة، من أن ١٥ مليون شخصاً يعيشون في الأحياء الرثة القذرة، وأن شروط السكن غير متوفرة في ١٣ مليون بناية (أي ربع مجموع البنايات) وأن ٧ ملايين بناية فى المدن غير صالحة للسكن من جراء تداعيها بصورة رهيبة (١)

افناء البضائع

الكثير من الغلة، والفواكه، والمعلبات، والبضائع الأخر تفسد أو تبور على أثر الاحتكار... فيحرقونها، أو يقذفونها في البحر كل عام! وربما تصاب الأسواق بالتخمة نتيجة لتدفق الانتاج، فيهدد الرأسماليين بتخفيض الأسعار، فيعمدون إلى استعمار الشعوب الضعيفة،

---

(١) خروشوف. الارقام التوجيهية ط موسكو ص ٦٩

لصرفها فيهم ، أو يحرقونها قبل أن يأتوا بها إلى السوق ، خشية الرخص والرخاء ، كي تبقى الشعوب جائعة ، حتى لا يعز عليها دفع الأثمان الفادحة بازائها ! !

إهمال العجزة

ففي المجتمع الرأسمالي ، لاتعتبر الدولة ، ولا المجتمع ، ولا الطبقة المالكة ، نفسها مسؤولة عن كفالة أولئك الملايين الذين يتعطلون عن العمل رغم قدرتهم عليه ، أولا يقدرون على العمل لكبر سنهم أو صغرها ، أو يعجزون عنه موقتاً أو دائماً . أما التأمينات الأجتماعية ، فانها أسماء اكثر مما هي حقائق ! ! وإن وجد بعض هؤلاء معونة ـ على سبيل المصادفة ـ فهو حظ ، لا تأمين ونظام . .

تشنج الاقتصاد

فالرأسماليون يرفعون الأسعار ـ حينما يشاؤن ـ إلى ارقام خيالية ، ويحدثون القحط المصطنع ، بخطط مرسومة ومؤامرات يحبكونهـا بطرق المساومات السرية ، والمقامرات التجارية ، التي تلعب بالتجارة لعب الامراء بالشعوب ! . .

دوران التجارة

وهذه الألاعيب الصبيانية ، التي يزاولها التجار، تتضخم ، فتصيب الشعوب بصدمات إقتصاديه منهكة ! فيكون رد فعلها نوبات الكساد والبوار ، التي تنتاب الاقتصاد العالمي ، غب كل فترة مسعورة ، ونشاط محموم ينبجس فى صميم التجارة العالمية .

ذلك أن جشع التجار يحفزهم إلى الاكثار من التطورات التجارية والتلونات في استنزاف ثروات الشعوب ، باختلاق الاساليب الفنية ، في ابتداع المفاتن الكمالية ، وأدوات التسلية والترف والاغراء ، فيلهون بذلك عن إنتاج البضائع الاساسية ..! غير أن الناس لا يشعرون بشيء فى باكورة الأمر ، وإنما يقبلون على اقتناء هـــذه البدائع الخلابة ، فينهمك التجار فى الاستزادة منها ، وتطويرها ، وإطلائهـا بشتى المغريات . . . هكذا ينقضي دور متحفز نشيط فى تاريخ التجارة ! وفجأة يشعر الناس بان جيوبهم قد فرغت أو تكاد ، فيتراجعون عن شراء الكماليات ! وفجأة يحس التجار أن المخازن والأسواق قد نفضت آخر « لتر » من البضائع الاساسية ..

عندما يرون : أن البضائع الكمالية الواردة الى مخازنهم لا تستهلك بسرعة مناسبة ، فيتوقفون عن الطلب ، والصناع عندما يرون هذا الوضع

يمسكون عن الانتاج ، والرأسمالي حينما يتفرس التوتر وعلائم الخطر يمتنع عن الاقراض ، ويستعجل فى استرداد ما أقرضه من قبل . . . وعندما تلمح الحكومة ضعف ميزانيتها تحدد نفقاتها ، وهكذا تخفف المعامل والمصانع إنتاجها ، وتخفض الاسعار إلى ارقام اسمية ، ويقلل العمل ، وتسف الاجور فتعم البطالة ، ويكشر الكساد عن أنيابه ، وكل خطوة تقهر هكذا تفهقر خطوات عديدة أخرى معها . . .

حتى إذا وقف التجار على نقطة التحول ، وعرفوا أن الناس مقبلون على البضائع الاساسية ـ على حين ندرتها ـ تحولوا عن موقفهم السلبي ، إلى إنتاج واستيراد البضائع الأساسية ، فتدب الحركة في اســـواق البضائع الأساسية ، ويخيم الكساد على أسواق الكماليات . . .

عند ذلك يقرر المصير لطائفتين ، فتحتم الخسارة على أصحاب المعامل التي تنتج أدوات البذخ والترف ، وأرباب المخازن المتخومة بالكماليات ! بينما يكتب الربح لتجار المواد الغذائية والانشائية ، ومالكي معامل النسيج وسائر البضائع الاساسية .

هكذا تفرط تجار من حلبة التجارة ، وينظم آخرون من الطبقة الواطئة إلى المباراة . .

وهذا الداء المعروف بـ : « دوران التجارة » يلاحق الرأسمالية ، ملاحقة الظل للانسان ..

تفسخ المجتمع

وهذا النظام لا يحترم حاجات الافراد ، ولايدع المجتمع على ما يجب أن يكون عليه ، وإنما يقدس ما يجلب الاموال بسرعة وسهولة ، وليتحطم المجتمع كله على أكوام النضار !! فحتى الآن تعتبر المنافع الشخصية مقياساً وهدفاً للحياة ، ولا يزال الاقتصاد العالمي يتركز على الربا ، والاحتكار ، والخمر ، والقمار ...

اضداد الثورة

هذه النقائض والنقائص ، والكثيرة من أمثالها لا تزال موجودة فى الرأسمالية الجديدة المقيدة ، كما كانت فى الرأسمالية الحرة ، فى القرن التاسع عشر ..

وذلك ما يدل على أن الرأسماليين لم يفكروا ولن يفكروا ! فى اتخاذ التدابير الجذرية ، لمعالجة هذا النظام ، وفق المبادىء الانسانية النبيلة ، والذي حصل حتى الآن ان الطبقات البرجوازية ظلت تعدل مناهجها على قدر ما لقيت من ضغط العمال ، واحست بخطر الشيوعية ، بين آن وآخر ، وبقدر ما يخفف سورة العامة ، وغضباتها النكراء . ويسد الطريق على الشيوعيين فى استغلال رئاسة العمال ، ويخدر الاعصاب الثائرة على الرأسمالية والرأسماليين

دون أن تكون هناك أية رأفة بالعمال ، او اي تقدير لحقوقهم ومشاعرهم !!!

تقرير

فالنتيجة الملخصة : ظهر ان هذ النظام فاشل ، لا يستطيع حل المشكلة الاقتصادية ، وهي توزيع السلع والخدمات على الافراد ! وتشجيع الطبقات وغذيها بالحقوق القانونية المسلحة ... ولم يستطع : ان ينظم الاقتصاد في نطاق الاديان والاخلاق ، فاضطر الى تحطيم الاديان والاخلاق ، وجماع القيم والفضائل .. وهكذا جرد المجتمع من الايثار ، والتراحم والتعاطف والثقة المتبادلة ، وكل ما يرفه عن الانسان في الحياة ، وابدلها بعراقيل وقيود مضنية ، وصراع عسكري مسلح ..

وهاته الفكرة المادية الهوجاء ، عصفت بالمجتمعات الرأسمالية .. حتى جعلتها على جرف هار يتأرجح للسقوط ... ثم انطلقت تصب على العالم ، الاستعمار والحروب !!!

كما أن كل بند من بنود هذه الفلسفة ، وكل ما جاء فيها من تفاصيل واحكام ، مغلوطة متفاقة التناقض ، تعرقل سير الاقتصاد ، وتحرفه عن منهاجه الكامل الصحيح !!!

هذه هي الرأسمالية

وتلك بعض سيئاتها ومفاسدها ، التي اباحتها بكل صفاقة وجرئة تبعاً لحرية التجارة والاقتصاد ، التي أعلنتها باديء ذي بدء ، فصبت العذاب الاليم على رأس الانسان وهي الآن ، وبعد ما وقفت على أخطائها وجرائمها لاترضى أن تعلن انهزامها من الميدان ، عناداً للاشيء ، ولقد آن للناس ان يعرفوا ان الفكرة الرأسمالية لا تصلح شيئاً من حياتهم الاقتصادية ، فلا بد ان ينبذوها ، لا الى الاشتراكية ! ولا الى الشيوعية فهما أسوأ من الرأسمالية ! ـ بل الى الاسلام !!!

الاقتصاد الشيوعي

فكرة الشيوعية

يزعم قادة الشيوعية : أن الانسان بفطرته الاصلية ، ليس مجبولا على الاستئثار والاستغلال ، .. وإنما البيئة هي التي تطبعه بطوابعها ، وتوحي اليه بكل ذلك !! ومن الممكن تجريده من الميول الشريرة والعقلية الفردية ، حتى يلبي نداء العقلية الجماعية ، والمدنية المركزة في الانسان وعند ما يحقق ذلك ، يقضى بصورة تلقائية ، على الصراع القائم بين إنسان وإنسان كنتيجة طبيعية ، لتسابقها على المنافع الشخصية المعينة ويعود الانسان ملاكا طهوراً ، مجردا عن حب الذات ، والظهور ، والاستغلال ، والاستئثار ، والاستعلاء .. ويصبح فوق منال النوازع والجواذب الداخلية والخارجية ، وينصهر في بوتقة الاجتماع ، حتى يتسم بنكران الذات ، نكرانا تاما ، فلا يكاد يشعر بكيانه ومصالحه الفردية ، وإنما ينتصب تجاهه الاجتماع ومصالحه ، فهو ابداً يعمل ويعمل للاجتماع ، ولا يتذكر نفسه ، إلا عند ما تلح عليه الحاجة ، فيتناول من البضائع ، مايشبعها ، دون أيما ترف ، ثم يستمر في الجهاد والتضحية بنفسه ومواهبه في سبيل الاجتماع ...

عندئذ يخرج الانسان من مملكة الحيوان الى دولة الانسان ، وتنطبق

عليه الصيغة الشيوعية : « من كل حسب مقدرتـــه ، ولكل حسب حاجاته » .

ولا تقع هناك معارك تحتاج الى تدخل المحاكم في فصلها ، فالصراع أبدا يكون على المصالح الفردية المتزاحمة ، ولا تبقى فى المجتمع الشيوعي مصالح فردية .. كما لا توجد هناك مباراة فى ميدان ، حتى ينشب الصدام على النتيجـة .

وبعد ذلك لا تبقى حاجة أو فائدة للدولة .!! هنالك يعود الانسان الى حالته الطبيعية ، ويلغي القيود والحدود المفتعلة ، كما كان أول يوم وضع قدميه على الارض ، فقد كان يعيش فى مجتمع شيوعي تسوده الفطرة البشرية الطاهرة ، غير الملطخة بالحضارة والمدنية ..

تلك هي فلسفة الشيوعية الاساسية ، التي انفصلت منها القوانين والبرامج ، وتتلخص هذه الفلسفة فى الصيغتين التاليتين :

١ — فطرة الانسان ليست مختمرة بحب الذات ، أو الاستغلال والاستعباد . وانما هي فطرة جماعية لا فردية ، وانما طبعتها البيئة بطوابع يمكن تجريده منها ، واعادته الى ما كانت عليه اول يوم .

٢ — إن المراحل التي مرت بها البشرية عبر التاريخ والقرون هي :

ا — الشيوعية الاولى .

ب - الرق .

ج - الاقطاع .

د - الرأسمالية .

هـ الشيوعية الثانية .

مرحلة التطبيق

فيستنتجون من ذلك كله : انه لابد من اعادة الفترة الشيوعية الاولى ، لاسعاد البشرية وازدهارها .. ولابد لذلك من :

١ — استيلاء « البروليتاريا (١) » المتمثلة فى الحزب الشيوعي على الحكم ، بالقوة والعنف ! .

٢ — القضاء على رأس المال ، والربح الناتج منه !

٣ — القضاء على كل ما يعزز كيان الفرد ، ويوقظ فيه النزعة الفردية .. وذلك بانتزاع الملكية الفردية ، وبعثرة العائلة !! .

٤ — تأميم وسائل الانتاج (٢) بمصادرة الثروات وجعلها

---

(١) — كلمة روسية معناها : طبقة العمال .

(٢) — التأميم هو سيطرة الدولة على الممتلكات وتصريفها فى مصالح الشعب بصفتها ممثلة لمجموع الافراد .

ملكاً للمجموع !

٥ – القضاء على الطبقات ، وعلى البروليتاريا ذاتها بصفتها طبقة !

٦ – تجريد المجتمع من الدين والاخلاق : وكل ما يعرقل سير الشيوعية من القوانين السائدة في البلاد ! .

٧ – إجبار الافراد على العمل حسب طاقاتهم !

٨ – توزيع البضائع حسب حاجات الافراد !

٩ – القضاء على الدولة ..

وللتدليل على صدق هذه النقاط نسجل تصريحات زعماء الشيوعيين .. :

ديكتاتورية البروليتاريا

أول ضرورة من ضرورات قيام العهد الشيوعي ، هو استيلاء طبقة البروليتاريا على الحكم ، بالقوة والعنف ، كما يصرح بذلك كارل ماركس وفردريك انجلز : « ... حتى الساعة التي تنفجر فيها هذه الحرب بشكل ثورة علنية ، وتؤسس البروليتاريا سيطرتها – بعد القضاء على

البرجوازية (١) ـ بالشدة والعنف (٢) ..»

ويسترسلان الى حيث يقولان : «.. اما هدف الشيوعيين المباشر فهو الهدف نفسه ، الذي ترمي اليه جميع احزاب العمال ، اي تنظيم البروليتاريا فى طبقة ، وهدم سيادة البرجوازية ، واستيلاء البروليتاريا على السلطة السياسية (٣) .»

ثم يؤكدان ذلك ـ أيضاً ـ : «إن المرحلة الاولى فى ثورة العمال هي كما رأينا تشييد البروليتاريا فى طبقة سائدة ، والاستيلاء على الديموقراطية ، وتستخدم البروليتاريا سيادتها السياسية ، لاجل انتزاع رأس المال من البرجوازية ... ولايتم ذلك إلا بخرق حق التملك ، ونظام الانتاج البرجوازي بالشدة والعنف (٤) .»

فالخطوة الاولى من خطوات الشيوعية ، هي ان تتسنم البروليتاريا السلطة السياسية بالشدة والعنف ، وهدفها الاخير حذف الديموقراطية ،

---

(١) — كلمة افرنسية معناها : الطبقة الوسطى من مالكي وسائل الانتاج .

(٢) — (البيان الشيوعي) ص ٤٠

(٣) — نفس المصدر ص ٤٣

(٤) — نفس المصدر ص ٥٢ ـ ٥٣

لتبقى الدكتاتورية والارهاب المتسرب الى جميع جوانب الحياة .. وكانت وصية كارل ماركس بذلك تستند الى حجج هي : « ان مجرد قيام انقلاب شيوعي لايكفي لتحقيق مبادئ الشيوعية ، لان العبرة بالتنفيذ .. فالطبقة الرأسمالية التي تسحقها طبقة العمال ستحاول دائما التآمر ضد الثورة الشيوعية كما ان الطبقة العاملة ينقصها دائما العلم والتنظيم ، لانها جاهلة ، وغير منظمة بحكم نشأتها ! ومن هنا سيصبح حتما على العمال ان يواجهوا مشكلتين خطرتين ، هما : أولا : عدم قدرة الطبقة العاملة على حكم نفسها بنفسها عند ما تؤل اليها السلطة ، وثانيا : خطر قيام الطبقة الرأسمالية بمحاولات ناجحة لاسترداد سلطتها المسلوبة ... ولذلك ينبغي ان تقوم على أثر الانقلاب الشيوعي ، دكتاتورية عمالية ، عمادها هيئة مختارة من قادة العمال المثقفين ، تتولى الحكم ، وتهيء الشعب للنظام الشيوعي (١) . »

وبعد ما جاء « لينين » الى الحكم أخذ يردد نفس النغمة ، معلنا : أن حكومته لم تقم إلا بالقوة والديكتاتورية : « من المؤكد : أن جميع الناس يرون ان البلاشفة (٢) ، كانوا يستطيعون البقاء في الحكم . لا اقول

---

(١) — « النظام الشيوعي » ص ٦٧

(٢) — البلشفيك معناها الاقلية ، مقابل المنشفيك التي معناها الاكثرية . والبلشفيك هو حزب الشيوعيين سموا حزبهم بهذا الاسم حيث كانوا أقلية ...

سنتين ونصف سنة . بل حتى شهرين ونصف شهر ، لولا نظام الطاعة الصارم ، لولا نظام الطاعة الحديدي حقا في حزبنا (١) ... »

فلولا الديكتاتورية العاصفة ، التي تذرع بها لينين ، واوصى بها كارل ماركس وأنجلز ، لما كتب البقاء للحكومة الشيوعية ، لاسنتين ونصف سنة ، بل ولا شهرين ونصف شهر ! !

ثم رأى لينين : ان القوة التي تتسلح بها الحكومة السوفياتية ، والحزب الشيوعي ، لاتستقل بكبت الاصوات . لذلك ضم اليهما قوة البروليتاريا . ففرض عليها الدفاع عن الحكومة الشيوعية : « ... ولكن فى الدولة البروليتارية ، التي هي من النوع الانتقالى ، كدولتنا ، لايمكن ان يكون الهدف النهائي لكل عمل تقوم به الطبقة العاملة ، سوى تقوية الدولة البروليتارية ، وتقوية سلطة الدولة ، التي تمارسها طبقة البروليتاريا وذلك بالنضال ضد كل ما يقع من تشويهات بيوقراطية (٢) لهذه الدولة (٣) ... »

---

(١) — ستالين . « أسس اللينينية » . ص ٩٧ - ٩٨
نقلا عن لينين ، من كتابه : « مرض الطفولة فى الشيوعية » ص ١٧٣

(٢) — « البيوقراطية - ضد الديموقراطية - معناها الفردية ..

(٣) — لينين . « حول دور النقابات ومهامها » طدار الفارابي ص ١١

فلما كان دور ستالين وقام بالاعمال القاسية ، التي تقزز منها النفوس وتقشر منها الابدان ، حاول تبرير موقفه فقال عام ١٩٣٤ م : « لماذا نتفاخر بسلطتنا الطاغية ؟ ولماذا نتفاخر باجراءات القمع الصارمة ، التي نلجأ إليها ؟ ولماذا نتفاخر بسلطتنا المطلقة ؟ .. الجواب هو اننا نتفاخر بها لانها سبيلنا الى النصر والنجاح . ولن نفلح في تدعيم النظام الشيوعي إلا إذا اتصفنا بالصرامة والقسوة والطغيان والاستبداد ، ... كل ذلك ربما تتحقق الثورة الشيوعية العالمية (١) . »

وصرح عام ١٩٢٨ : « .. أوصانا لينين بان نكون قساة عتاة ، في معاملتنا مع أعدائنا في الداخل والخارج .

ونحن لا نريد أن ندع أعدائنا في الداخل والخارج يعملون ضدنا ... بل إنه يتعين علينا ان نمنعهم بالقوة من ذلك ، ولهذا نعتبر الوسائل العنيفة القاسية ، التي نعامل بها خصومنا ، عملا مشروعا له ما يبرره ، مهما بدا هذا العمل استبداديا وطاغيا (٢) . »

ولقد جعل ماركس القوة قانونا وحقا فقال سنة ١٨٦٠ م : « القوة هي التي تحدد مصير كل شيء ! فالقوة هي القانون الطبيعي ، الذي

---

(١) — « النظام الشيوعي » ص ٢٥

(٢) ـ (النظام الشيوعي) ص ٢٤

يكشف عن نفسه فى كل ميدان ، ولهذا فاننا نؤمن بأن الحق كامن فى القوة ونؤمن بأن القوة هي سبيلنا الى النصر (١) . »

وسار على خطته لينين حيث قال سنة ١٩٠٥ م : « فلتكن سياستنا قائمة على أساس القوة ، فبالقوة نرهب خصومنا ! وبالقوة يحترمنا أنصارنا وبالقوة نحطم النظام القديم ، وبالقوة نقيم نظاماً جديداً ! إن القوة هي مفتاح النصر (٢) . »

ثم اضاف على ذلك قائلا سنة ١٩٢٢ : « ليس الشيوعي الصادق هو ذلك الشخص الذي يؤمن بتجريد خصمه من قوته فحسب ! بل الشيوعي الصادق هو ذلك الشخص الذي يقتل خصمه ، بعد أن يجرده من قوته فالموت هو الشيء الوحيد الذي يريحنا من خصومنا (٣) . »

وقد اخذ ستالين يفسر دكتاتورية البروليتاريا سنة ١٩٣٠ م : « . أريد أن اوضح لكم : أن تعاليمنا تسمح لنا بالطغيان ! . . . ألا نسمي نظامنا دكتاتورية البروليتاريا ! إن هذه الدكتاتورية المستبدة هي سلاحنا

---

(١) ـ النظام الشيوعي ص ٢٢

(٢) ـ نفس المصدر ص ٢٢

(٣) ـ نفس المصدر ص ٢٣ ـ ٢٤

في المعركة (١) .»

وقال ستالين عام ١٩٣٣ م . «يجب ان يكون مفهوما أننا نؤمن بالاستبداد ، ونؤمن بالطغيان . ونؤمن بالعنف ، لان نظامنا الثوري القائم على اساس القضاء على الطبقات ، يتطلب الالتجاء الى كل هذه الوسائل (٢) . »

مصادرة رأس المال

وفى الثورة واللحظة التي تقبض فيها البروليتاريا على زمام الحكم ، تبتدر الى القضاء على رأس المال ، والربح الناتج منه . كما يقرر ذلك ماركس وانجلز : «ان المرحلة الاولى في ثورة العمال ، هي - كما رأينا - تشييد البروليتاريا فى طبقة سائدة ، والاستيلاء على الديموقراطية ، وتستخدم البروليتاريا سيادتها السياسية ، لاجل انتزاع رأس المال من البورجوازية ومركزة جميع وسائل الانتاج فى ايدي الدولة . ولا يتم ذلك إلا بخرق حق التملك ، ونظام الانتاج البرجوازي بالشدة والعنف . اي باتخاذ تدابير ...

---

(١) - نفس المصدر ص ٢٤

(٢) - نفس المصدر ص ٢٤

وتختلف هذه التدابير ـ طبعا ـ اختلافا كبيرا فى مختلف الاقطار غير انه يمكن تطبيق التدابير التالية ، بصورة عامة في اكثر البلاد تقدما ورقيـــا :

١ ـ نزع ملكية الاراضي الكبرى ، وتخصيص الريع العقاري لتغطية نفقات الدولة .

٢ ـ فرض ضرائب متصاعدة جدا .

٣ ـ إلغاء الوراثة .

٤ ـ مصادرة جميع املاك المهاجرين العصاة المتمردين (١)

ولا يغفل انجلز : ان يؤكد هذا المعنى : « وحينما تقبض البروليتاريا على زمام الحكم تحول وسائل الانتاج إلى تملك الدولة وبذلك تتخلص من طابعها البروليتاري (٢) . »

ثم يكرر مناداته بذلك باعتبارها النقطة المركزية فى تشييد الكيان الشيوعي : « ... تتولى البروليتاريا على سلطة الدولة . وتحول وسائـل الانتاج باديء ذي بدء الى ملكية الدولة (٣) . »

---

(١) ـ (البيان الشيوعي) ص ٥٢ ـ ٥٣

(٢) ـ فردريك انجلز . (الاشتراكية بين الخيال والعلم) ص٧٢

(٣) ـ لينين . « الدولة والثورة » . نقلاعن انجلز ص ٢١ ـ ٢٢

القضاء على الملكية الفردية

ويتلو ذلك كله حملة عاصفة ، للقضاء على الملكية الفردية بصورة واسعة ، وإن لم تكون رأس المال . ! فان من يملك ملكية معينة ، باستطاعته أن يستغنى عن الدولة ، ولو فترة قصيرة ، فيتمرد على مقدساتها ، وذلك ما تخشاه الحكومة الشيوعية ، ولذلك تعمد الى انتزاع الملكية الخاصة من جميع الافراد ، كي يظلوا محتاجين الى الدولة عند كل وجبة طعام .

هكذا نجد ماركس وانجلز يصرحان : « .. وعلى هذا فباستطاعة الشيوعيين : أن يلخصوا نظريتهم بهذا الصدد في هذه الصيغة الوحيدة ، وهي : القضاء على الملكية الخاصة (١) . »

ثم نجدهما يسجلان هذه الصيغة في موضع آخر : « إن ظروف معيشة المجتمع القديم قد اضمحلت ، ولم يبق لها أثر فى ظروف معيشة البروليتاريا ، فالبروليتاري محروم من الملكية (٢) . »

وحاول لينين تنفيذ هذه الخطة واضاف اليها قائلا : عام ١٩٢٠ « يجب ان يكون مفهوما : ان العامل الذي يعمل فى معمل من المعامل

---

(١) -- (البيان الشيوعي) ص ٤٣

(٢) - نفس المصدر ص ٣٩

لايملك نفسه ، فالمعمل هو الذي يملكه (١) . »

وليس من العجيب ان يدلي لينين بهذا التصريح بعدما تلقى من أسياده البيان التالي : « إن كل الطبقات التي كانت تستولي على السلطة فيما مضى ، كانت تحاول تثبيت اوضاعها المكتسبة ، باخضاع المجتمع بأسره لاسلوب التملك الخاص بها ، ولا تستطيع البروليتاريا الاستيلاء على القوى المنتجة الاجتماعية ، إلا بهدم أسلوب التملك الذي كان خاصاً بهذه القوى أي بهدم كل اسلوب للتملك مرعى الاجراء الى يومنا هذا . ولا تملك البروليتاريا شيئاً خاصاً بها ، حتى تصونه وتحميه ! فعليها اذن ان تهدم كل ضمانة خاصة ، وكل أمان خاص موجود (٢) . »

وعلى ضوء هذه التعاليم صرح ستالين سنة ١٩٢٧ م : « ان النظم الاقتصادية التي تؤمن بها الشيوعية ، هي النظم التي تعتمد على ثلاثة اسس ، هي أولا : الغاء الملكية الفردية ، الغاءاً تاما ، وثانيا : القضاء على نظام الطبقات ، قضاءاً تاما ، وثالثا إحتكار الدولة لكل مصادر الثروة احتكاراً تاما ، . . ولهذا فاننا نعارض كل النظم الاقتصادية التي لا تقوم

---

(١) — (النظام الشيوعي) ص ٤٧

(٢) ـ كارل ماركس وفردريك انجلز . (البيان الشيوعي) ص ٣٩

على هذه الاركان الثلاثة (١) . »

واضاف قائلا سنة ١٩٣١ م : « نحن لانسمح لاحد بادخار المال ، واستخدامه في شراء العقار ! ذلك أننا نناهض كل ضرب من ضروب الملكية الخاصة (٢) . »

ولقد كان لينين يتبجح ببيانات أسياده ويضيف عليها اشياء واشياء ولكن أسياده كانوا يتفلسفون ويكتبون ، وما اسهل ان يفرغ الانسان خواطره على الورق ، كما ان لينين ـ أيضاً ـ قضى شطراً من حياته وكانت الاحلام تداعب خياله ، وهو يترنح على اراجيح الاوهام ، فكان يكيل الخطط ويفصلها بلا حساب . وما إن بلغ مرحلة التطبيق حتى اصطدم بالواقع الحي ، الذي حد من طيشه ، وفل نشاطه وعزائمه ، فجعل يرزح تحت الكابوس الذي أعده لنفسه ، فلنسمع الى زفراته : « .. ولكنه من الاصعب الى ما لاحد له ، محو الطبقات . فان الانقسام الى عمال وفلاحين مايزال قائماً فاذا أقام الفلاح على قطعة من الارض واستأثر بفائض قمحه ، أي القمح الذي لا يحتاج اليه ، لا لنفسه ولا لماشيته ، في حين يظل جميع الآخرين بلا خبز ، فان هذا الفلاح يستحيل إذ ذاك

(١) – (النظام الشيوعي) ص ٤٦

(٢) – نفس المصدر ص ٤٨

إلى مستثمر ...

ينبغي أن يشتغل الجميع وفقا لبرنامج مشترك ، على ارض مشتركة وفى المصانع والمعامل المشتركة ، وفقاً لنظام مشترك (١) . »

ثم جعل يستصرخ الشيوعيين لينظموا البروليتاريا فى كفاح مشترك علهم يؤدون مسؤليته : « إن الاخلاق الشيوعية ، إنما هي الاخلاق التي تخدم هذا النضال ، وتوحيد الشغيلة ضد كل ملكية صغيرة ، لان الملكية الصغيرة تضع فى يدي فرد واحد ماأبدعه المجتمع بأسره .

إن الملكية بنظرنا ملكية مشتركة (٢) . »

بعثرة العائلة

ان بعثرة العائلة وإشاعة النساء ، من الشيوعية كجزء لايتجزأ منها فالمجتمع الشيوعي - كما يقول لينين - إنما هو شيوعية فى كلشيء (٣) والعائلة تعرقل طريق الاقتصاد الشيوعي في الصميم !! فهي - أولا - تهدر فيضا من نشاط رب الاسرة ، لحماية مصالحها ، والدفاع عنها ، والولاء

---

(١) لينين . (مهمات منظمات الشباب) ص ١٧ ط موسكو

(٢) لينين نفس المصدر ص ١٨

(٣) لينين نفس المصدر ص ٢٣

للاسرة يعوق الشيوعي عن القيام بواجباته العامة والخاصة ، وربما يدفعه الى مخالفة النظام ، وذلك ما تأباه الشيوعية كما صرح بذلك ستالين سنة ١٩٣٠ م : « مادمنا ننكر الاديان ، فاننا لا نستطيع ان نأخذ بالآراء القائلة بان للاسرة قداسة ... فكل القداسات زائفة . نحن لا نريد ان يكون للاسرة اي نوع من انواع القداسة ... مثلما لانريد ان يصبح الولاء العائلي ، عائقا يحول دون تحقيق أهدافنا (١) »

وكما صرح من قبله لينين عام ١٩٢٢ م : « نحن لانؤمن بالافكار المثالية من الاسرة ، فهذه الافكار المثالية تنادي بجعل الاسرة مجتمعا ذا كيان خاص له استقلاله ... ونحن لانؤمن بمثل هذه المثالية ، التي تشجع على جعل الوطن مجموعة من الاسرات المستقلة (٢) . »

وفيما بعد رأى ستالين أن يكشف النقاب بكل صراحة ، فماذا يلجمه عن التصريح بنواياه ؟ أليس هو الدكتاتور الجبار ؟ فليقل بكل وقاحة وصفاقة ! : « .. دعوني اذكر لكم بصراحة : انه من الخطر على حياتنا السياسية تشجيع ذلك المفهوم الخاطيء للاسرة ، واقصد بذلك الاراء القائلة بأن هناك ما يسمى : الولاء للاسرة ! فالولاء الوحيد المسموح

---

(١) « النظام الشيوعي » ص ٥

(٢) نفس المصدر ص ٥٠

به هو الولاء للدولة (١) . »

ثانياً : ان الشيوعية تفرض العمل الاجبارى على جميع القادرين من الرجال والنساء على حد سواء (٢) والعائلة تشل هذه الحركة ، لانها تشغل النساء بالاعمال البيتية ، حتى لا يسنح لهن القيام بالاعمال الخارجية

ثالثا : ان فشل ماركس فى الغرام الذى عصف به في غضون شبابه ، هو الذي دفعه الى الانتقام من البورجوازية ، عن طريق الدعاية للشيوعية (٣) وتبعا لذلك نجد ان حملات ماركس على العائلة ، تختلف عن هجماته على الرأسمالية والبرجوازية فتراه ينادى - فى سخرية واستهزاء : « ياللهول ! . . حتى اشد تطرفا تسخطهم نية الشيوعيين ، هذه الفاضحة المرذولة » ثم يحاول ان يطمئن نفسه تجاه هذه الغضبة القاصفة حتى من اشد الناس تطرفا فيتسائل : علام تتركز العائلة ؟ أليست تتركز على رأس المال ؟ فاذن لا مبرر لهذا القلق ! . فسيقضي على رأس المال وبالطبع يقضي على العائلة :

---

(١) نفس المصدر ص ٥٠

(٢) « دستور الاتحاد السوفياتي » ص ٥ المادة ١٢

(٣) وللتفصيل أنظر : محمد سعيد رمضان البوطي في « المذهب الاقتصادي بين الشيوعية والاسلام » ص ١٤ - ١٥

« ولكن على أية قاعدة تتركز العائلة البرجوازية في الوقت الحاضر إنها تتركز على رأس المال ، والربح الفردى ! والعائلة بكامل كيانها ، وتمام بنياتها ، ليست موجودة إلا عند البورجوازية فقط ! ولكن تتممها هي الالغاء القسري لكل عائلة بالنسبة للبروليتاريا ، ثم البغاء العلق »

وبعد ذلك يؤكد : أن الصلات العائلية سوف تنفصم ! فان الصناعة الكبرى تستخدم الاولاد وتحولها الى تجارية بسيطة :

« ان تشدق البورجوازيين الفارغ عن العائلة والتربية ، وعن الاواصر والصلات العذبة ، التي تربط الولد بأهله ، يصبح يوما بعد يوم سخيفاً ممضا !! اذ ان الصناعة الكبرى تهدم كل صلة عائلية عند البروليتاريا وتحول الاولاد الى مواد تجارية بسيطة وادوات عمل صرفة » .

وحيث سجل ماركس لنفسه الانتصـــار نراه يستلقى على قفاه ، ليضحك من العقلية البورجوازية ، التي تستنكر إشاعة النساء .. زاعما : أن هراء البورجوازيين سوف لاينفعهم ، فقد كانت إشاعة النساء موجودة لدى البورجوازيين أنفسهم بصورة مكتومة . وغاية ماينتقمون من الشيوعيين : أنهم يريدون إسقاط النقاب ، قائلين : ماهذا النفاق ؟ فما دامت الاشاعة موجودة ، فلتكن رسمية صريحة ! ولنستمع إلى قهقهات ماركس ومن حوله إمعانة ، يساعدونه فى الضحك البذيء :

« أشد مايضحكنا هذا الذعر فوق الاخلاقي ، الذي توجهه الى البورجوازيين إشاعة النساء الرسمية . . . ليست بالشيوعيين حاجة إلى إدخال إشاعة النساء ، فهي تقريبا كانت دائما موجودة (١) . »

وعندما سئل أنجلز : ماهو وقع النظام الشيوعى فى العائلة ؟ أجاب: « سيجعل علاقات الرجل مع المرأة ، علاقات ودية محضة ، متقصرة على الاشخاص « المشتركين بها » ! دون ان يكون للمجتمع أدنى تدخل فيها (٢)

تأميم وسائل الانتاج

وبعد ماتم القضاء على رأس المال ، ومصادرة جميع الملكيات العامة والخاصة ، يجب تسليمها إلى الدولة : ممثلة المجموع «٣» لتصرفها في مصالح الشعب ، رفق موازين عدل تضعها الدولة بنفسها ! . دون ان يكون لاحد أى تدخل فيها . كما ينص على ذلك الدستور السوفياتي : « تحـــدد الحياة

---

(١) — كارل ماركس وفردريك انجلز . (البيان الشيوعي) ص ٤٧ — ٤٨

(٢) — (التعاليم الشيوعية) ص ٣١

(٣) — لقد مرت النصوص على ذلك في « مصادرة رأس المال » و « القضاء على الملكية الفردية »

الاقتصادية ، للاتحاد السوفياتي . وتدار بموجب مشروع الدولة ، للاقتصاد الوطني «١» .

اكتساح الطبقات

وبعدما تستلم البروليتاريا مقاليد الحكم ، وثروات الشعب : مجموع الممتلكات الفردية والجماعية ، تنعطف على الناس ، لتفرض عليهم العمل الأجباري كما يصرح به ماركس وانجلز: « جعل العمل إجباريا للجميع «٢» »

وتلغى الأسواق والنقود ! لأن كل فرد يتقاضى عن عمله اليومي ، من البضائع مايشبع حاجاته ، فلا تبقى حاجة الى الاسواق أو النقود : « وعندئذ يصبح فى وسع السلطة المركزية ، أو اية هيئة مركزية إقتصادية وإجتماعية أخرى . أن تدير كل الانتاج الاجتماعي ، وان توزع المنتجات فى مصلحة المجتمع . بدون توسط السوق ، وبدون استعمال النقد الذي لن يبقى ضرورياً «٣» . »

---

(١) - « دستور الاتحاد السوفياتي » ص ٥ المادة ١١

(٢) - (البيان الشيوعي) ص ٥٣ المادة ٨

(٣) - (الاتحاد السوفياتي فى مائة سؤال وجواب) ص ١٤٠

ن . دار البديع

فتندمج الطبقات فى طبقة واحدة ، هي : البروليتاريا العاملة . . .

ومانفتأ البروليتاريا ، ذاتها ، أن تحطم طبقيتها . ! كي لا تكون طبقة متحيزة إزاء مجموع عناصر الشعب الذي انصهرت فوارقها ومميزاتها الذاتية منها والعرضية واندمجت فى صيغة واحدة ، هي : الشعب ، يرسم هـــذا المصير المشترك لأ لبروليتاريا وغيرها ماركس وانجلز : « فاذا كانت البروليتاريا فى نضالها ضد البورجوازية ، تبني نفسها حتما فى طبقة ، وإذا كانت تجعل نفسها بواسطة الثورة طبقة حاكمة ، ثم بصفتها طبقة حاكمة تهدم بالعنف والشدة نظام الانتاج القديم ، فانها بهدمها نظام الانتـــاج القديم ، تهدم فى الوقت نفسه ظروف التناقض والتناحر بين الطبقات ، وتهدم الطبقات بصورة عامة ، وبذلك تهدم أيضا سيادتها ذاتها ، من حيث انها طبقة «١» . »

فالطبقات يجب أن تهدم . ! ولكن انجلز يرى أن الطبقات سوف تنهدم بصورة طبيعية ، كما أنها تكونت بصورة طبيعية ، وحتمية ، فى الوقت نفسه : « . . . وهكذا سوف تتلاشى الطبقات ، بمثل الحتمية التي ظهرت فيها «٢» . . . »

« . . . ولكنها إذ تفعـــل ذلك تقضى على نفسها بصفتها

---

(١) ـ (البيان الشيوعي) ص ٥٤

(٢) ـ لينين (الدولة والثورة) ص ٢٠ نقلا عن انجلز

بروليتاريا (١) . »

وقد مضى خلال التصريحات المتقدمة ، وسيأتي ، وفر من النصوص التي تؤكد : أن المجتمع الشيوعي يجب ان يحطم الطبقات ، ويقضي حتى على البروليتاريا بصفتها طبقة ! ! .

الغاء الاديان

من المبادىء المركزية في الشيوعية ، وإزاحة الاديان حتى عن قلوب الافراد ! ! وذلك أن الاديان أية كانت تربط الفرد بالله ، الذي لا يعزب عن علمه مثقال ذرة في السموات والارض ، وتحرم على الانسان القتل ، والاضطهاد ، والكذب والخداع ، والغش ، والسلب ، والفحشاء . . . فاذا علم الفرد - بواسطه الايمان - ان التوسل بهذه الوسائل ، محظور عليه ، والملائكة يسجلون جميع اعماله في كتاب لا يظل ربي ولا ينسى ، والله من ورائهم محيط . . . فاذا كان الشيوعي مؤمناً بهذه المبادئ فسوف لا يستخدم الوسائل المحرمة ، في سبيل خدمة الشيوعية ، بل يتخلى عن الشيوعية في اللحظة التي عرف فيها هذا المبدأ الهدام . . وهكذا تخسر الشيوعية مصالحها في كل مجال . . .

---

(١) - نفس المصدر ص ٢١ - ٢٢

ولذلك عمد قادة الشيوعية الى تبنى المبدأ القائل : « الغاية تبرر الواسطة ! » ، التي تبيح للانسان اجتراح السيئات كلها فى سبيل انتصار القضايا الشيوعية ، كي لايتوقف الشيوعي عن ارتكاب الحرام لتقدم ، او ازدهار مبدئه ، فتخسر المنظمة الشيوعية ربحا متاحا ! ..

كما ان الاديان لو ظلت تسود البلاد ، اندحرت الشيوعية ، ولم تجد لها نصيرا ، حتى ولا واحدا ! لان الشيوعية ـ على أحسن تقدير ـ نظام مختلف يناهض نظام الاديان ، ولن يستبدل المؤمن دينه بنظام مختلف !!!

لذلك كله نجد الشيوعيين المبدئيين يكرسون جهودهم لازاحة الاديان عن مجال النشاطات العامة ، كي يبلغوا بذلك نشر نفوذهم ،، ويحاولون حنق نور الايمان في قلوب الشيوعيين المخدوعين ، حتى يطمئنوا من استسلامهم الكامل ، وانقيادهم الصادق ، لتنفيذ الخطط الجهنمية الموحات إليهم ...

كما صرح بهذه الحقيقة ستالين عام ١٩٣٨ م : « يجب على الشيوعي المخلص : ان ينكر الدين . فالدين يمنع المؤمن من التوسل بالكذب ، والخداع ، والغش ، والتضليل فى نشر الدعوة التي يريد نشرها ... اما الشيوعي المخلص الذي ينكر الدين ولا يؤمن به ، فانه يستطيع : ان يحرر

عقله من افكار الدين المثالية ... وهكذا يستطيع : ان يتوسل بكل الوسائل من كذب الى خداع ، الى تضليل ، الى غش ، في تحقيق الاهداف الشيوعية (١) . »

ولهذا الغرض تبنوا « الديالكتيك » كفلسفة اساسية يركزون عليها مبدئهم .. معتزين بأفكار « هيجل » و « ولودفيغ فورباخ » و « دارون » و « فرويد » ... مرددين مع « هراقليط » : ذلك الرجل الاغريقي : « العالم هو واحد لم يخلقه أي إله ، أو اي انسان ! وقد كان ولا يزال وسيكون شعلة حية الى الابد ، تشتعل وتطفيء تبعاً لقوانين معينـــة (٢) ...

هكذا نجد كارل ماركس وفردريك انجلز يهتفان ، بكل وقاحة وصفاقة : « ... وما القوانين والقواعد الاخلاقية ، والاديان بالنسبة اليه (العامل) إلا اوهام بورجوازية ، تستتر خلفها مصالح بورجوازية (٣) .. »

بهذه الانهامات والتشويهات الفارغة ، يحاول ماركس : ان يشوه الاديان ويقضي عليها ، قبل ان تقضي عليه ، غير ان لينين اخذ يعبر

---

١ ـ النظام الشيوعي ص ٥٤

(٢) ـ ستالين « المادية الديالكتيكية » ص ٢٧

(٣) ـ (البيان الشيوعي) ص ٣٩

عن الواقع الجاثم في وجهه حيث رأى ان الدين يكون سداً منيعا امام افكار الاشتراكية ، لذلك جعل يحارب الدين اقترابا من الواقع الاشتراكي ، فصرح عام ١٩٠٢ م : « كلما تحررنا من نفوذ الدين ، إزددنا اقتربا من من الواقع الاشتراكي ... ولهذا يجب علينا : ان نحرر عقولنا من خرافة الدين (١) . »

من هنا اخذ يطلق التهم والافتراءات على الدين عله ينفر الناس منه فقال لينين سنة ١٩٠٥ م : « الدين هو افيون الشعوب ... فالدين ورجل الدين يخدران أعصاب المظلومين والفقراء ، ويجعلانهم يرضخون للظلم ـ ٢ ـ . »

وحيث لم تنجح مؤامراته ضد الدين بالالفاظ المتبجحة ، جعل يوجه حزبه لمحاربة الدين قائلا سنة ١٩٠٥ م : « ان حزبنا الثوري لا يستطيع ان يقف موقفا سلبيا من الدين ... فالدين خرافة وجهل ـ ٣ ـ . »

وحيث كان ذلك قبل الثورة الشيوعية فى روسيا ، كان يرهب

---

(١) ـ (النظام الشيوعي) ص ٥٢

(٢) ـ (النظام الشيوعي) ص ٥٢

(٣) ـ نفس المصدر ص ٥٣

غضبة الشعب إذا اطلعوا على إلحاده وكفره ، فكان يوصي حزبه سنة ١٩٠٥ م : « يجب : ان تهتم عناصرنا التي تقوم بالدعاية الشيوعية ، بنشر الالحاد والدعوة له ، ولكن بطرق سلمية خفية ـ ١ ـ ٠ » وصرح عام ١٩٠٥ م : « لماذا لانعلن فى برامجنا أننا ملحدون ؟ إننا نفعل ذلك لكي لانزود خصومنا بسلاح يهاجموننا به . . . فعدد المؤمنين بالله لايـزال يفوق عدد الملحدين « ٢ » . »

وبعدماسيطر الحزب الشيوعي على روسيا ، وساد الارهاب وزجوا بالمؤمنين في اللحود والسجون ، وخنقوا أصوات الشعب ، حتى ذابت في أزيز الرصاص وهدير المدافع ، سقط النقاب وإذا بستالين يقول عام ١٩٢٧ م : « إننا نقوم بالدعوة ضد الدين الآن ، لاننا أقوى من ان ينال خصومنا منا عن طريق التشهير بالحادنا . . . لقد كنا نحرص فى الماضي على عـــدم إعلان الحادنا لاننا لم نكن أقوياء ، أما الآن فاننا نعلن بصراحة أننا ملحدون ، وأننا نرى في الاديان خطراً على الحضارة الانسانية . . . فالاديان أفيون مخدر (٣) . »

واردف ذلك عام ١٩٤٤ م قائلا (نحن ملحدون . . . ونحن

---

(١) ـ نفس المصدر ص ٥٢

(٢ ـ ٣) ـ نفس المصدر ص ٥٢

نؤمن بان فكرة الله خرافة . ونحن نؤمن بأن الايمان بالدين يعرقل تقدمنا ونحن لانريد أن نجعل الدين مسيطراً علينا . لاننا لانريد أن نكون سكارى (١) . »

وليس من المدهش ان يتجرأ ستالين بهذه الكلمات البذيئة بعدما سمع لينين عام ١٩١٣ م وهو يقول : « ليس صحيحا . أن الله هو الذي ينظم الاكوان . . . وانما الصحيح هو ان الله فكرة خرافية ، اختلقها الانسان ليبرر عجزه ! . . ولهذا فان كل شخص يدافع عن فكرة ، إنما هو شخص جاهل عاجز (٢) . »

وبعد ما سمعه وهو يقول ـ ايضاً ـ عام ١٩١٥ م : « الدين مرتبط بالظلم دائماً ، . . . فحيثما يوجد الظلم يوجد الايمان بالدين . . . واذا ماتخلصنا من الظلم ، وجب أن نتخلص من الدين . . . بل إن تخلصنا من نفوذ الدين يساعدنا على التخلص من الظلم (٣) . »

وهكذا نجد ستالين يذهب ليتمم خطط لينين ، فقال عام ١٩٣٧ م « يجب أن يكون مفهوما : أن الدين خرافة . . وان فكرة الله خرافة . . .

« ١ ـ ٢ » نفس المصدر ص ٥٣

« ٣ » ـ نفس المصدر ٥٣

وان الألحاد هو مذهبنا (١) . »

و تقدم ستالين خطوة جريئة عام ١٩٢٨ م حيث أراد نشر الالحاد في الجيل الصاعد عن طريق التربية في المدارس ، فقال: «يجب ان تقوم التربية فى المدارس على اساس إنكار الدين ، وعلى أساس إنكار الله «٢» »

و توسع ستالين عام ١٩٣٣ م فاراد أن ينشر الالحاد فى الوعي العام فقال : (الثقافة النافعة هي التي تحرر عقول الناس من استبداد الدين . . . والتعليم النافع هو التعليم الذي ينشر الالحاد . . . والرأي العام الصالح هو الرأي العام الذي لا يؤمن باية أفكار سوى الافكار الماركسية (٣) . »

وعلل ذلك عام ١٩٣٧ م فقال الدين هو الذي يغرس فى نفوس الناس الأفكار والاخلاق المثالية التي لا وجود لها في الواقع . . . ولهذا نحارب الدين ، لاننا لانريد أن تنغلغل في نفوس النشء آراء مثالية زائفة (٤) » .

---

(١) نفس المصدر ٥٤

(٢) نفس المصدر ص ٥٤

(٣) نفس المصدر ص ٤٥

(٤) نفس المصدر ص .

محاربة الاخلاق

مما يحرص عليه الشيوعيون ، لنفس الغرض الذي من اجله يحاربون الاديان ، وذلك أن الشيوعية تزاحم الاخلاق ، في الخطوط المعاكسة !! . حتى لو بقيت النفوس مؤمنة بالاخلاق الانسانية النبيلة . لكفرت بالشيوعية، وأساليبها ، واهدافها ، على ضوء ذلك نجد لينين يلتجىء الى تفسير الاخلاق بكل مايخدم النضال الشيوعي . . . ويجعل الشيوعية هدفا ووسيلة للحياة ، كي لايفكر الناس في غيرها ، ويكرسوا طاقاتهم لخدمتها ، دون ان يعيقهم منها دين أو ضمير او أخلاق ، فيقول لينين : « غالبا مايزعم : أن ليس لنا أخلاق خاصة بنا ، وفي معظم الاحيان تتهمنا البورجوازية : نحن الشيوعيين باننا ننكر كل الاخلاق ، وتلك طريقة لتشويش الافكار ، لتضليل العمال والفلاحين ، باي معنى ننكر الاخلاق ، وننكر السلوك ؟؟ بالمعنى الذي تبشر به البورجوازية التي كانت تشتق هذه الاخلاق من وصايا الله وبهذا الصدد نقول : بالطبع إننا لانؤمن بالله ونعرف جيداً جدا : أن رجال الدين ، وكبار الملاكين العقاريين كانوا يتكلمون باسم الله لكي يؤمنوا مصالحهم

كمستثمرين (١) ... إن كل أخلاق من هذا النوع مستقاة من مفاهيم غريبة عن الانسانية غريبة عن الطبقات، إن كل اخلاق كهذه ننفيها ونتكرها ونقول : إنها تخدع العمال والفلاحين ، وتغشهم وتحشوا أدمغتهم حشوا .. إننا نقول : إن أخلاقنا خاضعة تماما لمصالح نضال البروليتاريا الطبقي إن أخلاقنا تنبثق من مصالح نضال البروليتاريا الطبقي (٢) »

فالظلم والاضطهاد ، والغش ، والخداع ، وسائر المظالم والجرائم ، من صميم الاخلاق مادامت تخدم نضال البروليتاريا الطبقي ، واما الاخلاق الفاضلة ، التى تناقض الشيوعية ، وتبرز مساوئها ومفاسدها، فانها تخدع العمال والفلاحين ! ! لماذا ؟ لأنهـــا تربح عنهم قسوة الشيوعيه ،وتكسح عنهم سكرات الاغراء .

---

(١) ليس من العجيب ان يكفر لينين بالله والأخلاق ، تلبية لنداء الشيطان،واستسلاماً لعواطفه الفاجرة ومصالحه الفردية الرخيصة ، وارضاءً لحزبه ومبدئه . . . ولكن الذي يثير العجب أنه كيف لايستحي ان يتهم بكل صفاقة جميع المؤمنين بالله بـ « انهم كانوا يتكلمون باسم الله لكي يؤمنوا مصالحهم كمستثمرين . . . » ولكننا نفقد هذا العجب متى استمعنا اليه فى الكلمات التالية !

(٢) لينين (مهمات منظمات الشباب) ط موسكو ص ١٥

ويذهب لينين إلى حيث يقول : إننا لا نؤمن بالاخلاق الابدية (١) وإننا نفضح جميع القصص والحكايات الكاذبة . الملفقة حول الاخلاق(٢)»

فليفضح البراهين والحكم الصادقة الواردة حول الاخلاق الانسانية النبيلة ، إن كان من الصادقين ؛ ولكن الواقع أن زعماء الشيوعية ، كاذبابهم لايملكون الحجج والبينات وإنما يطلقون دعاواهم الفارغة ، ثم يؤيدونها بالسخرية ،والاستهزاء السخيف ليطمسوا بذلك الحقائق البارزة،ويحسبون أن الدكتاتورية الفكرية تنجح ، كما نجحت دكتاتوريتهم الخارجية . . .

وقد فصل « أنجلز » قاعدة مركزية للاخلاق يميز بها الحسن من القبيح : فقال عام ١٨٧٧ م « إننا نرفض شتى المحاولات التي تحاول أن تفرض علينا أخلاقا تسند الى « المثاليات » : ذلك أننا نؤمن: أن الاخلاق

---

(١) يزعم الشيوعيون ان كلشيء يتطور ، حتى الاخلاق ـ فمثلا ـ كان الظلم قبيحا في القرن العاشر ، اما في القرن العشرين فقد اصبح حسنا وكذلك قتل الابرياء ، والسرقة والخيانة ، كانت من الرذائل ، فاصبحت ـ في ظل الشيوعية ـ من الفضائل وعلى ذلك يبني لينين قوله : (إننا لانؤمن بالاخلاق الابدية) لان الاخلاق عندة متطورة ، فالخالق الواحد يكون حسنا وقبيحا تبعا للظروف ! . .

(٢) نفس المصدر ص ٢١

هي نتاج الاوضاع الاجتماعيه : ولما كانت الاوضاع الاجتماعية متغيرة فان مفاهيم الاخلاق لابد ان تتغير . . . إن الاخلاق التي نؤمن بها هي كل عمل يؤدي الى تحقيق انتصار مبادئنا ، مهما كان هـــذا العمل منافيا للاخلاق المعمول بها (١) »

وعن هذه النظرية عبر لينين قائلا : « إن مايقوم في أساس الاخلاق الشيوعية ، هو النضال فى سبيل ترسيخ الشيوعية ، وإنجاز بنائها . ذلك هو أيضاً أساس التربية الشيوعية والتثقيف الشيوعي ، والتعليم الشيوعي (٢)»

و بعدما تركزت هذه القاعدة كمبدأ اساسي فمن الطبيعي ان ينجم منها قول لينين عام ١٩٢٠ م : « يجب على المناضل الشيوعي الحق : أن يتمرس بشتى ضروب الخـــداع ، والغش ، والتضليل . . . فالكفاح من أجل الشيوعية ، تبارك كل وسيلة تحقق الشيوعية (٣) . »

فالمناضل الشريف يجب عليه : أن ينبذ الاخلاق ، ويعرف : أن الاخلاق في سحق الاخلاق مهما تطلبت ذلك مصالح البروليتاريا ، أما إذا حفزه الوازع الديني على اعتناق مبادئه الاخلاقية ومثله العليا فان لينين حدد

---

(١) (النظام الشيوعي) ص ١٨

(٢) لينين (مهمات منظمات الشباب) ص ٢٢

(٣) (النظام الشيوعى ص ٢٠ - ٢١

موقفه حيث قال عام ١٩١٨م : « إذا لم يكن المناضل الشيوعي قادراً على أن يغير أخلاقه وسلوكه وفقا للظروف ، مهما تطلب ذلك من كذب وتضليل وخداع ، فانه لن يكون مناضلا ثورياً حقيقيا (١) . »

إنه ليس شيوعيا محترفا . لأنه لا يتطـــوع للافكار الشيوعية ، أما الشيوعي الحق فهو الذي يتوصل الى تحقيق الاهداف الشيوعية ، بما تتطلبه الظروف الخاصة من التضحية بكل شيء حتى بالاخلاق والكرامة والضمير كما قال لينين عام ١٩٢٠ م : « إن المناضل الشيوعي الثوري الحق هو ذلك الذي يبذل كل تضحية يفرضها عليه تحقيق الهدف الشيوعي ، ولو تطلب الامر التضحية بالاخلاق والكرامة والضمير . . . فالهدف المثالي الحق هو تحقيق المجتمع الشيوعي (٢) . »

وذلك لان الشيوعية هدف نبيل يجب التوصل اليـه . أما الواسطة فلتكن ماتشاء ! ! أو ليست الغـــاية تبرر الواسطة ؟ هذا هو منطق لينين عام ١٩٢١م عندما قال : « يجب أن يكون مفهوما : أن الشيوعية غاية نبيلة وان تحقيق الغاية النبيلة يتطلب فى كثير من الاحيان استخدام وسائل غير نبيلة . . . ولهذا فان الشيوعية تبارك شتى الوسائل المناهضة للاخلاق ، مادامت هذه الوسائل تساعد على تحقيق أهدافنا الشيوعية (٣) . »

(١ و ٢ و ٣) نفس المصدر ص ٢١

ونجد نفس النغمة تردد على لسان ستالين فقد صرح عام ١٩٢١ م «لن نكون ثوريين مناضلين بحق، الا إذا طبقنا دائما ماتعلمناه من (ماركس) عن ضرورة استخدام كل الوسائل الاخلاقية . وغير الاخلاقية فى كفاحنا من أجل الشيوعية (١) . »

وفي عام ١٩٣٨ م بعدما انتشرت الشيوعية في شتى الاقطار ، أراد ستالين أن يزودهم بنفس السلاح الذي نجح به في روسيا ، ويغذيهم بتلك الافكار التي استمدها من اسياده الشيوعيين فاذا به يوجه اليهم هذا النداء : « إن الشيوعى المخلص في الدول غير الشيوعية ، هو ذلك الذي يعرف كيف يقضي على نظم الحكم غير الشيوعية ، بلا هوادة وبلا رحمة وبلاشفقة . . . وهو ذلك الذي يستعين بكل وسائل التضليل ، والخداع ، وسعة الحيلة . لفرض النظم الشيوعية على البلاد التي يعمل فيها (٢) . »

وكان قبل ذلك في عام ١٩٢٨ م قد ادلى إلى عملائه فى البلاد غير الشيوعية بهذا التصريح : « نحن نبارك كل عمل يؤدي الى التعجيل بتحقيق الشيوعية الدولية . . . ولهذا نبارك كل ضرب من ضروب التخريب الداخلي والفتن والمشاحنات . والاضطرابات . . . فكل هذه الامور تؤدي الى

---

(١) (النظام الشيوعي) ص ٢١

(٢) نفس المصدر ص ٤٤

التعجيل بالثورة الدولية (١) . »

تحطيم القوانين السائدة

وقيام الثورة الشيوعية العالمية ، هو الحلم الأشقر، الذي ظل يداعب الشيوعيين جميعا . فمنذ عام ١٨٦٢ م كان كارل ماركس يقول : « لابد أن يأتي يوم تصبح فيه العلاقات الشيوعية ، هي العلاقات التي تحكم كل مجتمع في شتى أنحاء العالم .. ولا بد أن يأتي يوم يصبح فيه العالم كله شيوعيا (٢)

وبعد ما جاء لينين الى الحكم رأى ان القوانين السائدة فى البلاد غير الشيوعية رغم انها غير صالحة ولكنها خير من النظم الشيوعية ، ولا بد ان تغرى تلك القوانين الشيوعيين الذين يتبادلون العلاقات مع غير الشيوعيين ، ولابد ان يتمخض ذلك عن قيام ثورة داخلية ضد الشيوعية لذلك عمد لينين إلى احداث توتر العلاقات بين شعب روسيا وشعوب العالم ، ووضع السياج الحديدي بين البلاد الشيوعية ، والبلاد غير الشيوعية ، كي يأمن انتشار الوعي السياسي في بلاده . . . وقد عبر ستالين عن هذه الحقيقة عام ١٩٣٤ م ولكنه سكبه فى اسلوب آخر . حيث قال : « دعوني أذكر

---

(١) نفس المصدر ص ٥٨

(٢) المصدر ص ٥٠

لكم بصراحة أن نظامنا الشيوعي في الداخل سيظل مهدداً بالخطر ، مالم نفلح في تحقيق الشيوعية الدولية . . فما دامت الدول المحيطة بنا مناهضة للنظام الشيوعي ، فانها لن تكف عن محاربتنا . . . ولهذا يجب التعجيل باشعال نار الثورة الشيوعية العالمية (١) . »

وفي عام ١٩٢٠ م صرح لينين بذلك عندما قال: « لقد نجحنا بفضل القوة . ولهذا لن نتخلى عن هذه القوة إلا بعد أن نحقق ثورتنا العالمية . . . ولكن هذه القوة ستظل سلاحنا في كل وقت (٢) . »

فما دامت في العالم نظم غير شيوعية ، فان الشيوعية - بذاتها - مهددة - بالخطر المحدق ، دون ايما محاولة من أحد ، لذلك لابد للحكومة الشيوعية أن تشهر السلاح لكبت الانتفاضات والحركات الداخلية ، ولا تستطيع أن تضع السلاح إلا اذا سيطرت الشيوعية على العالم كله ، حينما يطبق الظلام ، فلا يرى أحد بصيصا من الضياء . . ومع ذلك فلا يمكن وضع السلاح بحال ، لان الشيوعية غير ملائمة للطبائع الأصلية ، فهي لا تنسجم مع العـــواطف حتى تتقبلها بسلام بل الواجب أن تفرض على الناس فرضا . . .

فلابد من تطبيق الشيوعية على العالم كله ، كي تحرس شيوعية روسيا

---

(١) نفس المصدر ص ٥٦

(٢) نفس المصدر ص ٢٢

وإلا فانها محاطة باشباح الخطر التي ترتجف في كل مكان . . وقد اشار الى ذلك لينين عندما قال : « يجب أن نعلم الشيوعيين في كل مكان ، كيف يعملون على تحقيق الثورة الشيوعية العالمية . . . فالنظم الشيوعية فى اية دولة شيوعية ، لاتصح ولا تزدهـــر ، الا إذا قامت الثورة الشيوعية الدولية ، لتحرسها (١) . »

وقد صرح بذلك ستالين ـ ايضا ـ عام ١٩٢٦ م قائلا : « لن يستقر نظامنا الداخلي ، إلا إذا نجحت الاحزاب الشيوعية فى إشعال نيران الثورة في كل مكان بالعالم (٢) . »

العمل الاجبارى

إن حب الذات يوزع الانسان الى الخلود فى التسلية ، والنكول حتى عن ابسط المتاعب والأعمال ، فهو بنفسه تواق الى الهدوء والارتياح وسوف يضرب الانسان أن يحرك إصبعه . إلا إذا كان هناك وازع أقوى من حب الارتياح ، ينبعث من حب الذات ـ ايضاً ـ فالانسان يسمح لنفسه أن يضحى

---

(١) نفس المصدر ص ٥٥

(٢) نفس المصدر ص ٥٨

بشطر من راحته ، إذا كانت هناك منفعة راجحة ، توفر للانسان من وسائل الراحة مقدارا أوسع من كمية التضحية ، التي يتطلبها الموقف ، ـ فمثلا ـ الفرد يعمل ٨ ساعات شريطة ان ينال كفائه من الراحة ١٦ ساعة . . . كما انه مستعد للعمل ١٦ ساعة متى علم ان ذلك يوفر له اسبوعا من الراحة ـ مثلا ـ . . .

وكذلك يتدرج الانسان في إرهاق نفسه متى ضمن له مدد من الراحة المدخورة ، يمكنه سحبها متى شاء ، وذلك لايكون إلا بالمنافع الشخصية المتكافئة .

أما إذا علم الفرد : انه لاينال جزاء عمله وجهاده موفورا ، وإنما يسلب منه ريع إنتاجه ، ومكاسب جهاده بصورة منتظمة الزامية ، فلابد أن يدب فيه روح التبرم ، ويلتجيء الى الاضراب عن العمل ، ، ، والنظام الشيوعي حيث يعرف ذلك ، يقرر أن يكون العمل إجباريا للجميع ، حتى يعملوا ، لارغبة فى الانتاج ، بل خشية العقوبات . . . فنرى كارل ماركس وفردريك انجلز عندما كانا يضعان الخطوط العريضة للشيوعية التطبيقية في أكثر البلاد تقدما ورقيا ، يجعلان المادة الثامنة منها : « جعل العمل إجباريا للجميع (١) . »

---

(١) (البيان الشيوعي) ص ٥٣

حتى أن نوع العمل ،ومكانه ، إجبـــاري ليس لأحد إبداء رأيه في الموضوع ، بل الدولة تحدد لكل فرد عملا ، يؤاخـــذه على تركه ، كما صرح بذلك ستالين عالم ١٩٣١ م : « نحن لا نتساهل مع اولئك البلهاء ، الذين يظنون : أن حق العمل يعني حق اختيار الوظيفة او العمل او المكان الذي يعملون فيه . . . فنحن نحدد نوع العمل ومكانه وفقـا لما تتطلبه أوضاعنا الأقتصادية (١) . »

وليس للعامل حرية ترك العمل ، فانه يعتبر بذلك عنصراً هداما للنظام الشيوعي ، يجب مؤاخذته قبل ان يفت في عضد النظام السوفياتي ، ذلك ماقاله لينين عام ١٩٢٢ م : « يجب ان يكون مفهوما أن اي عمل في اي مصنع من المصانع ، هو عمل حددته الدولة للعامل . . . ولن نتساهل بأية حال من الاحوال مع العمال الذين يهجرون أعمالهم . . . فامثال هؤلاء العمال يعتبرون ، في نظرنا ، عناصر هدم لنظامنا السوفيتي (٢) . »

ولقد مر الكلام على العمل الاجباري تحت عنوان : اكتساح الطبقات .

---

(١) نفس المصدر ص ٤٨

(٢) نفس المصدر ص ٤٧

رفع النقود والاسواق

فيجب على الجميع : أن لايفرطوا في اداء مسؤلياتهم ، المرسومة من قبل الدولة ، دون أيما تردد أو نقاش ... كما تجنى الدولة أرباح مكاسبهم وتقرر لهم معدلا من الاجور ، غير ان النقود لاتحول اليهم أبدا ، لان البضائع كلها ترصد فى مخازن الدولة ، فماذا يصنعون بالنقود ؟ زيادة على ان الاجور لاتفضل عن عيش مقتر كي يحتاجوا الى النقود ليتركوها بل أجور اليوم تستهلك في اليوم ذاته . على هذا الضوء لاتبقى حاجة الى النقود والاسواق ، بل العامل يتقاضى إزاء عمله البضائع ... كما ينص على ذلك فى كتاب (الاتحاد السوفياتي في مائة سؤال وجواب ص ١٤٠ وقد مر ذلك تحت عنوان اكتساح الطبقات) !!!

القضاء على الدولة

وبعد ما تنفذ الدولة ، المتمثلة في البروليتاريا الحاكمة ، جميع هذه المخططات ، وتؤدي مسؤلياتها كاملة ... وتروض الشعوب على ان تعيش الشيوعية ، بنفسها ، ودون أيما حافز أوجاذب .. تبقى لحكومة البروليتاريا مهمة اخرى يجب تنفيذها حتى تكمل رسالتها الشيوعية ، وهي ان تتقلص

رويدا ... رويدا ... وتتفتت ـ هي بنفسها ـ قليلا ... قليلا .. حتى تتبخر سلطتها وتذوب هي فى مجموع الشعب . لان الشعب لا يسمح بتوسط الدولة بينه وبين افراده . . .

عندئذ يتحقق حلم البشرية ، ويخرج الانسان من حظيرة الحيوان الى الفردوس الاعلى ، وحكومة الضمير . وتعود الشيوعية الاولى ، التي قضى عليها دور الرق ، والاقطاع ، والرأسمالية ..

تلك هي نظرية الشيوعيين عن الدولة .. فليتحدث عنها القادة المبدئيون للشيوعية !! وليكن ذلك فردريك انجلز ! .. فلنسمع اليه وهو يقول : « .. وحينما تقبض البروليتاريا على زمام الحكم تحول وسائل الانتاج الى تملك الدولة ، وبذلك تتخلص من طابعها البروليتاري ، وتتخلص من كل تمييز وتناقض طبقي فى المجتمع ، وبالنهاية تقضي على وجود الدولة ، كدولة (١) .. »

فآخر عملية يلزم على البروليتاريا القيام بها هي القضاء على الدولة ، فالدولة غير مسموح بها الا لتؤدي واجبات معينة تحتاج الى إمكانات الدولة ، مسؤولياتها فلا معنى لبقائها في حكومة البروليتاريا التي تفرض قوة أجنبية على الشعب ، ان الدولة ابدا توجد لفرض قوة خاصة على مجموع

---

(١) ـ فردريك انجلز (الاشتراكية بين الخيال والعلم) ص ٧٢

الشعب : ومكافحة الاصوات المعارضة بالقوة والتعذيب ، وحيث ان حكومة البروليتاريا نزيهة عن كل هذه المظالم . فهي - بالطبع - مستغنية عن الدولة ، بل انها ترفض الدولة ، ولا تسمح ببقائها ، تلك حجة انجلز ضد الدولة : « وحيث ان الدولة وجدت لتمثل المجتمع بأكمله تمثيلا رسميا ، فتجسيمها عمليا لا يمكن وجودها ، إلا حينما يقتصر على تمثيل الطبقة ، التي تفرض نفسها لتمثيل المجتمع بكامله ولكن حين تصبح حقيقة تمثل المجتمع على اختلاف طبقاته ، تصبح عندئذ لا ضرورة لوجودها ، وحين لا توجد طبقات تحت الضغط والظلم ، وحين لا يوجد صراع من أجل البقاء ، في فوضى الانتاج ، ينعدم التصادم ، والافراط في التناقض ، الناتج عن تلك الفوضى ، وعندئذ لا تبقى وظيفة ولا حاجة للدولة ! !

واول حركة تقوم بها الدولة ، في سبيل فرض تمثيلها الصحيح لكامل المجتمع ، تأميمها وسائل الانتاج باسم المجتمع ، فتكون في الوقت آخر حركة تقوم بها . باعتبارها دولة . وعندئذ حكم الافراد يفسح مجالا للانتاج ، فيصبح له مكانة في الادارة والتوجيه . حيث ان المجتمع لا يتسامح قط ، مع وجود دولة بينه وبين أفراده (١) . »

---

(١) - نفس المصدر ص ٥٢ - ٥٣

وليس هذا فحسب ! بل اكثر من ذلك ، ان قيام طبقة معينة بفرض ارادتها على المجتمع الواعي ، ليس امراً مزعجاً فقط ، بل يعرقل سير الامة والاقتصاد ، والسياسة ، لانه يحدد نشاط وطاقات الافراد ، ببرامجه الخاصة فيقل انتاج الامة ، ولا يمكن اطلاق الحريات الكاملة في كل مجال الا بالغاء ذلك الجهاز الموجه للمجتمع : الدولة ، يصرح بذلك انجلز قائلا : « ... ويعني هذا ان نمو الانتاج الى درجة صالحة ، وتملك وسائل الانتاج والمنتجات من قبل طبقة ، كالسيطرة السياسية ، وتوحيد وثقافة ، والتحكم بالتوجيه الاجتماعي العقلي ، من قبل أي طبقة ، لاتصبح امورا مزعجة فقط ، بل تكون أيضاً عقبة كأداء في سبيل التقدم الاقتصادي والسياسي ، والعقلي (١) . »

ثم يتفلسف لذلك ، وكيف ان المجتمع اذا خرج من حكومة طبقة معينة ، واستطاع ان يتمتع بأقصى حرياته ومواهبه ، يكون حكومة انسانية يسودها الضمير ، ويسيطر عليها العقل ، يعيش في المرة الاولى تحت رقابة الانسانية المتحررة ، ثم يسبح في الاحلام ، ويحلق في سبحات تلك الاجواء المثالية ، كشاعر يعتصر قلبه صورا وألوانا ، فلنصغ الى ترانيمه ! . : « .. حينما سيطر المجتمع على وسائل الانتاج ، لا يعود يأخذ الانتاج صفة البضاعة

---

(١) ـ نفس المصدر ص ٧٥

اعني بوضع حدود لطريقة تملك الانتاج . التي كما رأينا ، تجعل المنتجات تتحكم بالمنتج ، فالفوضى فى الانتاج الجماعي ، تفسح مجالا للتنظيم الوعي المثالي ، والصراع لاجل الوجود الفردي يتلاشى . ولانستطيع الا من تلك اللحظة ان نقول بان الانسان خرج أكيدا ، من مملكة الحيوان ، حيث يكون عند ئذ قد استبدل شروط الوجود الحيواني ، بشروط وجود إنسانيـة حقيقية . ومجموعة شروط الوجود ، التي سيطرت حتى الان على الناس ، تصبح عندئذ خاضعة للرقابة الانسانية ؛ ويبلوغ الانسان السيادة على التنظيم الاجتماعي ، يبلغ بذلك للمرة الاولى السيادة ، والوعي على الطبيعة ذاتها فالقوانين التي يفرض وجودها فى المجتمع حتى الان معتبرة كقوانين طبيعية غاشمة ، تفرض على الانسان سلطة غريبة ... ولكن منذ هذه اللحظة ستصبح القوانين من إبداعه ، وخلقه هو ... فمن هذا التاريخ سيبدىء الانسان فى بناء تاريخه بيديه ، بناءاً واعياً مدركا بأن الاسباب الاجتماعية ، التي يحركها دوما تنتج بتقدم النتائج ، التي يريدها ، وعندئذ تخرج الانسانية من مملكة القدر لتدخل فى مملكه الحرية (١) . »

كان بارقة أمل كانت تلوح لأنجلز ، او استبدت به الهواجس في هدئة الظلماء فجعل يهذي بهذه الاساطير : « منذ هذه اللحظة . . » :

---

(١) ـ نفس المصدر ص ٧٦ ـ ٧٧

« فمن هذا التاريخ ... »

غير ان الليل لم يجرف هذه الاطياف ، بل ظلت تراود أفكار لينين - وحتى بعد ان مرت به تجارب قاسية - فنراه يقول - ناقلا عن انجلز - « . تتولى البروليتاريا على سلطة الدولة ، وتحول وسائل الانتاج بادي ذي بدأ الى ملكية الدولة لكنها إذ تفعل ذلك تقضي على نفسها بصفتها بروليتاريا وتقضي على الدولة بصفتها دولة ... ان الدولة لم تلغ بل هي تفنى ..(١)»

ويؤكد ذلك مرددا كلام انجلز : « ... وان ظلت غير ملائمة لحزب ليس برنامجه الاقتصادي اشتراكيا ، بصورة عامة بكل بساطة ، بل شيوعيا على وجه الدقة ، لحزب هدفه الأخير حذف كل دولة ، وحذف الديموقراطية بالتالي (٢) . » (٣)

---

(١) - لينين (الدولة والثورة) ص ٢١ - ٢٢

(٢) - نفس المصدر ص ١٠٠

(٣) - ليس نقلنا لتصريحات لينين وستالين ، غفلة او خلطا للمبادىء ، فأنا اعلم أن لينين وستالين إشتراكيان وليسا بشيوعيين وتصريحاتهم ليست حجة على الشيوعية ، غير أنهما عندما يشرحان كلام ماركس او انجلز ، أو يجريان على نظريتهما فان تصريحاتهما حجة على الشيوعية ولذلك تجد فى كل موضوع اننا لا نكتفى بتصريحاتهما بل نسجل أيضا من تصريحات ماركس أو انجلز .

حساب الشيوعية

فشل الشيوعية

هناك طريقتان ، نتخذ كلا منهما قاعدة لمناقشة الشيوعية :

١ ـ التساؤل عما اذا كانت النظرية الشيوعية ، امرا واقعيا يستطاع تطبيقه ؟ ! ام هي فكرة من نوع « المثاليات » التي تتأبى على على الواقع ، ويلفظها الصعيد التطبيقي ؟ مع فرض الاقتناع بعد التها ، وعدم خطورتهـــا .

٢ ـ البحث عن الخسائر والأضرار التي تستتبعها الشيوعية ، والاخطاء ، والاغلاط التي تتشوك بها النظرية الشيوعية ...

مثالية الشيوعية

ان أهم نوع من أنواع الفشل لمبدأ ما ، هو ان يكون ذلك المبدأ مستعصيا على التطبيق ، وان يكون التاريخ قد أعلن عجزه عن تطويعه لحقبة ، من حقبه الزمنية ، واول ما يسترعي الاذهان من التحلل النابع من التطرف الشيوعي هو التساؤل التالي :

استجواب

هل النظام الشيوعي نظام يمكن تطبيقه على صعيد المجتمع ، كما امكن وصفه على صعيد الورق . ؟ أم انه وهم يعيش فى الخيال ، ولا يبرز النور إلا ويثير التهريجات والفوضى فى الاتجاهات والافكار ، حتى اذا تبرع المتطفلون بالوسائل لتطبيقه ، طار من أكف دعاته كما يطير الوهم ، وانسحب كما تنسحب الاطياف امام أشعة الصباح !؟؟

اضغاث احلام

ثم يأتينا الجواب سلبيا : « نعم ! إنه نظام مثالي غير صالح للتطبيق !!! » فقد كان ماركس رجلا متشائما ناقما على الحياة ، وكافرا بالضياء والنور والسعادة ... (١) حاول الانتقام من البشر الذي لم يركع امامه واطاح به فى بؤرة المنبوذين ... فكان كلما آوى إلى مخدعه جعل ينحت من تجاعيد دماغه هذه الافكار والنبوءات ، ولم يلتقطها من واقع المجتمع والحياة بل كان يتنقب في الماء ، ويتصيد السمك فى الهواء ، فأصبحت اشبه بالاوهام ، منها بالمبادي والدساتير ، وكانت قفزته الخيالية انتفاضة

---

(١) ـ تدلنا على ذلك تراجمه

عاطفية فجائية عقبها سقوط أكثر إمعانا فى الفجائه ... ولكنه كان يعيشها جذلا مغتبطا ... ثم انجرف معه تلميذه وزميله أنجلز .. فتعاونا على إطلاء أفكاره ونشرها فى الاوساط الناقمة الثائرة ، كالعمال والفلاحين الذين هم أبعد الطبقات عن الوعي والثقافة ، فتقبلها الكثيرون ، لا رغبة فيها ، بل خشية من الانظمة التي كانت تسود ذلك اليوم ، ورزحوا تحت كابوسها طويلا ...

وكان كارل ماركس يؤمن بأفكاره إيمانا عميقا ، وحتى دفع بأنجلز ليبشر بها ، ويعلن تطبيقها ، ولكنها لم تغن من الحق شيئا ... حتى إذا ظهر لينين على المسرح واستعاد نشاطه ، وتجمع قواه . واندفع بكل ثورة وحماس ليطبق أفكار ماركس وتنبؤاته .. فاذا بها انفزرت كما تنفزر فقاقيع الصابون ... واسقط فى يده أن رأى نفسه يتحطم على صخرة الواقـــع ..

ارتداد عن الشيوعية

فابتدر الى نسخ النظريات الشيوعية ، وابتداع نظرية اخرى هي الاشتراكية .. وحيث كان قد ألب الجماهير حوله باسم المبادىء الماركسية ، ورأى الناس مغرمين بتلك المبادىء ، لا بما يختلقه ارتجالا

تحت ضغط الظروف والملابسات ... وهاله ان يعلن عجزه وانهزامه من الميدان ، وفشل المبادىء الماركسية ، خشية ان يتفرق الناس من حوله ، وينتهز الفرصة « حزب المنشفيك » المناوىء للشيوعية ، ويعود قيصر الى العرش وينكل باليين وزبانيته شر تنكيل ...

لهذه العوامل ، وغيرها .. حاول ان يوفق بين نظرياته والمبادىء الماركسية ، ماوسعه الامر ... واعلن ان الشيوعية لاتنزل علينا عفوا من السماء ، وإنما يجب ان نصنعها بأيدينا عبر نضال طويل ، يجب ان نخوضه ويخوضه كل فرد روسي ... فلنستمع إليه وهو يقول : « والمجتمع الشيوعي انما هو شيوعية فى كاشيء الارض مشتركة ، والمعامل مشتركة ، والعمل مشترك ، تلك هي الشيوعية . فهل يمكن ان يكون ثمة عمل مشترك ؟ اذا كان كل امرىء يستثمر قطعة من الارض لحسابه الخاص ، إن العمل المشترك لاينشأ دفعة واحدة ! هذا غير ممكن ! ولا يهبط من السماء ! انما ينبغي اكتسابه ، إنه ثمرة آلام طويلة ، ينبغي إنشائه ، وهو ينشأ في غمرة النضال (١) . »

فاعتبر نفسه في فترة الانتقال ، زاعما : استحالة القفزة الفجائية من المرحلة الرأسمالية ، الى الشيوعية ، دون ان تتخللها المرحلة الاشتراكية

---

(١) ـ لينين مهمات منظمات الشباب ط موسكو ص ٢٣

فقال : إننا يجب ان نحقق الاشتراكية لنعبد الطريق الى الشيوعية ، وزعم ان هذه كانت فكرة ماركس وانجلز ، ليبرر قصوره وعجزه ، ونقل عن أنجلز ، التصريح التالي :

« .. إذن فقد كان من المحال بصورة مطلقة ، بالنسبة الى ماركس ، كما بالنسبة الي ان نستعمل مثل هذا التعبير المطاط ، للتعبير عن وجهة نظرنا الخاصة لكن الامور تختلف اليوم فيمكن التساهل بقبول مثل هذه الكلمة ، « اشتراكي ديموقراطي » ، وإن ظلت غير ملائمة لحزب ليس برنامجه الاقتصادي إشتراكيا بصورة عامة ، بكل بساطة ، بل شيوعيا على وجه الدقة (١) ... » .

وربما كان يلقي الذنب : ذنب عدم تطبيق الشيوعية) على تأخر البلاد ، زاعما اننا نقوم بشيء من التراجع فى اداء مسوليتنا لان تأخر البلاد الاقتصادي ، لا يسمح لنا بتطبيق الشيوعية ، ولكننا بهذا التراجع نستمد نشاطا مضاعفا لنرجع الكرة الحاسمة على رواسب الرأسمالية ، والاشتراكية القائمة في سبيل تطبيق الشيوعية ، قائلا : « .. إنهما : (الحزب الشيوعي والحكم السوفياتى) يقومان بشيء من التراجع ، لكي يستطيعا حين يصبحان أحسن استعدادا ، ان يستأنفا الهجوم على الرأسمالية

---

(١) ـ لينين الدولة والثورة ص ١٠٠ نقلا عن أنجلز

إن التجارة الحرة، والرأسمالية مسموح بهما اليوم ، بصورة خاصـــة ، وهما تتطوران على أن تكونا خاضعين للترتيبات : التي تضعها الدولة . . . إن مشاريع الدولة التي حولت الى مشاريع اشتراكية ، تتبنى المبدأ المسمى بمبدأ المردود التجاري ، أي إنها تعمل على أساس تجاري ، و هذه الحالة نظر لتأخر البلاد (١) . »

وحيث كان يحمل هذه المسؤلية على تأخر البلاد ، حاول استنزاف طاقات العمال والفلاحين ، لترميم الاقتصاد ، وذلك بجعل كل فرد عضوا فى الحزب الشيوعي ، ليستفرغ مواهبه وامكانات فى تشييد البناء الشيوعي دون ايما قيد اوشرط لذلك نراه يطلق هذا النداء : « . . . أما نحن فينبغي لنا أن ننظم كل الاعمال . . . بصورة يستطيع معها كل عامل وكل فلاح أن يقول : إنني عضو في هذا الجيش الكبير ، جيش العمل الحر (٢) . »

وكان أبدا يمني الناس بانه سيقيم الشيوعية فى اليوم القريب . . . فنجده مرة يقول : « . . . وسأعرف بنفسي كيف أقيم النظام الشيوعي (٣) »

وأخرى كان يؤمل الناس بقيام الشيوعية بعد عشر او عشرين عاما

---

(١) لينين (حول دور النقابات ومهماتها) ص ٦

(٢) و (٣) لينين (مهمات منظمات الشباب) ص ٢٨

قائلا : « ينبغي على الجيل الذي يبلغ اليوم الخامسة عشرة من العمر ، والذي سيعيش في المجتمع الشيوعي ، بعد عشر ، أو عشرين سنة ، أن ينظم دروسه . . . (١) . »

لقد انطوت حياة لينين ، وخلفه ستالين وهو الآخر ايضاً لم ينجز تطوير الاشتراكية الى الشيوعية بل علقه على ثلاثة شروط :

« فاولاً ، يجب أن يؤمن بشكل متين ، إنما متواصل لكل الانتاج الاجتماعي . . . »

وثانياً ، يجب لتحقيق الانتقال . . . رفع الكولخوزية . . .

وثالثاً ، تأمين تقدم ثقافي للمجتمع يتيح لجميع أعضائه تطوير مؤهلاتهم الجسدية والفكرية تطويراً متناسقا . . . (٢) . »

لقد كان لينين يهيب بالناس أن يعملوا لبناء الشيوعية ، التي ستتحقق بعد عشر أو عشرين عاما . . . وأهاب ستالين بالناس أن يعملوا لتحقيق الشروط الثلاثة ولم يختلف عن لينين وستالين سائر زعماء الشيوعية فانهم

---

(١) نفس المصدر ص ٢٨

(٢) (الاتحاد السوفياتي في مائة سؤال وجواب) ص ١٣٨ ـ ١٤٠ نقلا عن ى . ف . ستالين في كتابه (القضايا الاقتصادية الاشتراكية في الاتحاد السوفياتي)

جميعاً كانوا يلهجون بهذه النغمة . . . ولكن واحداً منهم لم يتخط هذه الخطوة . . . وإن حملوا الناس باسمها أعباء واعباء . .

ولقد انقضى عشر سنين ، وعشرون سنة . . . وبلغ الاتحادالسوفياتي العقد الخامس من عمره وانجز مكاسب وانتصارات (١) ولا يزال خرشوف يمني بقيام المجتمع الشيوعي، لتغرير السذج البسطاء فنراه يقول : « . . .ونحن نسير نحو المجتمع الشيوعي . . . (١) .» ويقول : « . . . وعما قريب ستأخذ هذه البلدان، شأنها شأن الاتحاد السوفيتي ، فى بناء المجتمع الشيوعي ...(٢)»

وتجد هذه التصريحات وغيرها تتميز بطابع التسويف . . . غير أن خروشوف يأبى في بعض الاحيان حتى هـذا التسويف ، فهو يجد الامور طوع يديه ، مهما كانت تصريحاته ، فلا يجد حرجا من التصريح بالواقع الراهن لذلك يصرح بان الانتقال الى المرحلة الشيوعية جد بعيد ، فان بعض البلاد السوفيتية لم ينتقل بعد إلى مرحلة الاشتراكية ، فكيف تسنح لها الانتقال الى الشيوعية ؟ : « كيف يجري فى المستقبل تطور البلدان الاشتراكية ، نحو الشيوعية؟ هل يمكن لنا أن نتصور وضعاً يتوصل فيه بلد من بلدان الاشتراكية

---

(١) خروشوف (في الأرقام التوجيهية) ص ٧٤ ط موسكو

(٢) نفس المصدر ص ٩٧

الى الشيوعية ؟ ويطبق المبادىء الشيوعية في الانتاج والتوزيع ؟ بينما سائر البلدان لاتزال متأخرة جداً ، عند الاطوار الاولى من بناء المجتمع الاشتراكي إن هذا الوضع قليل الاحتمال (١) . »

والواقع ان الانتقال الى الشيوعية قليل الاحتمال بل غير ممكن بكل صرامة فان لينين حرف الشيوعية تحريفاً جذريا ، وكون نظاما جديداً قابلا للتطبيق ، وإن اعتبره المرحلة الانتقالية كما صرح بذلك ستالين: « أما الحقيقة كلها عن اللينينية . فهي أنها لم تقتصر على بعث الماركسية ، بل خطت فوق ذلك خطوة اخرى الى امام . بتطويرها الماركسية في الظـــروف الجديدة للرأسمالية . ولنضال البروليتاريا الطبقي (١) . »

كل ذلك ينتج أن الشيوعية لم تطبق ، وإنما ظلت حتى الآن حلما شروداً ، رغم المحاولات السخية ، التي اهدرها الحزب الشيوعي ، الذي أخضع لارادته جميع المواهب والطاقات ، وهذا اكبر دليل على فشل هذا النظام ، وعدم صلاحيته لتوجيه المجتمع وتنظيمه .

---

(١) نفس المصدر ص ١٦٢

(١) ستالين (أسس اللينينية) ص ٢

يتساءلون

وعلى اعقاب ذلك يسئلون : ولكن هل يعتبر عدم تطبيق النظام الشيوعي عيبا في النظام نفسه ؟ أم يعتبر عيباً في اولئك الذين لم يطبقوه ؟ .

والجواب : أن عدم تطبيق نظام من الانظمة حينما يكون بسبب جبن أنصاره ، أو عدم إخلاصهم لمبدئهم ، فان ذلك العيب يكون راجعاً الى القادة . ومن الظلم أن يحمل على النظام جريرة اقترفها أصحابه المسؤولون !!

أما لو كان عدم تطبيق ذلك النظام ناشئا عن استعصائه ، وعدم تطويعه للواقع ، ومصادمته للفطرة ، ومناقضته لنواميس الاشياء . فلاشك أن ذلك يكون نقصاً فى النظام .

والواقع أنا لانستطيع أن نتهم قادة الشيوعية ، من لدن ماركس إلى خروشوف ، بعدم الاخلاص لمبدئهم ، أو العمل على عرقلة النظام الشيوعي والحيلولة دون تطبيقه . . وبالرغم من محاولاتهم الصادقة بقيت الشيوعيه بمعزل عن واقع الحياة . لاستعصائها على التطبيق ، ومناوئتها لفطرة الاشياء وهي التي اورثت جهادهم هنا الفشل الذريع .

اخطاء الشيوعية

ليست بي حاجة الى تعداد أخطاء الشيوعية ، فان الشيوعية كلها مجموعة اخطاء واغلاط . . . ولا نجد بنداً من بنودهـــا بريئاً من الطيش والتناقض . فان مبادي، الشيوعية ، لاتعدو الافكار التالية :

١ ـ فطرة الانسان مجردة عن الميول ، والغرائز ، والاستئثار . . !

٢ ـ اختلفت على البشرية المراحل الخمسة التاريخية . الشيوعية الاولى الرق ، الاقطاع ، الرأسمالية ، الشيوعية الثانية ! . .

٣ ـ ولابد من : استيلاء البروليتاريا على الحكم .

٤ ـ القضاء على رأس المال ، والربح الناتج منه !

٥ ـ القضاء على الملكية الفردية .

٦ ـ القضاء على العائلة .

٧ ـ تأميم وسائل الانتاج .

٨ ـ القضاء على الطبقات .

٩ ـ الغاء الدين ، والاخلاق ، وتحطيم سائر القوانين السائدة .

١٠ ـ جعل العمل إجباريا للجميع .

١١ ـ توزيع البضائع حسب الحاجات ، ورفع الاسواق والنقود .

١٢ ـ القضاء على الدولة .

تجريد الانسان من الميول

فاما اعتبار الانسان مجرداً من الميول المتأصلة في طبيعته ، فهو خطأ تنقضه الفلسفة الدياللتيكية ذاتها ! ! .

فان « دارون » و « فرويد » اللذان نشرا بذور الديالكتيك ، يقرران فى الحيوان ، كما في الانسان ، الغرائز الجامحة ، والميول الشرهة ، ويفسران جميع مظاهر الانسانيات والديانات بهما ، ويعرفانهما مبعث الظواهر البشرية كلها . . . وهذا التفسير الجنسي للسلوك البشري ، ليس تفسير للسلوك الفردي وحده ، وإنما هو كذلك محور الحياة الاجتماعية . منذ بدأ التأريخ البشري حتى اليوم . .

كان دارون قد قال : « في عالم البقر تنطلق الثيران الفتية الشابة تريد أن تزو على أمها . فتمنعها سيطرة الاب . المسيطر على القطيع . فتنشب معركة حامية . بين الثيران الفتية . والاب الشيخ . يتكتل فيها الأبناء ضد أبيهم حتى يقتلوه . ثم يقتتلون فيما بينهم . كل منهم يريد أن يستخلص الام لنفسه فيموت الضعاف فى المعركة . أو ينعزلوا . ويبقى ثور واحد يستولى على الأم ويصبح هو قائد القطيع . »

وجاء فرويد ينقل عن داروين هذه الاسطورة القذرة . غير أنه نقلها (أيضاً) من عالم الحيوان الى عالم الانسان . فقال : « حدث في البشرية الأولى . يحدث فى عالم البقر أحس الابناء برغبة جنسية نحو أمهم التي ولدتهم ولكن سطوة الأب كانت تمنعهم من هذه الشهوة الآثمة . فتآمر الاولاد على قتل ابيهم. ليتخلصوا من سطوته .ويستأثروا بأمهـــم . واستيقظت الارض ذات صباح على صيحات مجنونة .وصرخة مروعة : لقد نفذ الأولاد ماتآمروا عليه . »

ويذهب فرويد الى حيث يدعى : ان الجنس هو كل شيء . وكل شيء تابع من الجنس . . فيقول : « الطفل يرضع ثدي أمه بلذة جنسية ويتبول ويتبرز بلذة جنسية . ويحرك عضلاته بلذة جنسية . . . ويرتبط بامه بشعور جنسي . « كما ترتبط الطفلة الانثى بابيها بشعور جنسي » . »

لسنا بصدد مناقشة هذا الهراء الفارغ مناقشة موضوعية ولكننا نستخلص من ذلك كله : ان المادية الديالتيكية تؤكد : أن الفطرة البشرية الاصلية مختمرة بالوان من الميول العاطفية والغرائز الجنسية . والاستبداد والاستئثار . . إذن فكيف يمكن استخلاص الانسان من نزواتها الطائشة دون أيما كبت داخلي . اوخارجي ؟؟

فاذن ! إنهارت الدعامة الاولى ، من دعائم الشيوعية ، القائلة : بان

الانسان بطبيعته الأولية مجرد عن الميول والغرائز ، والبيئة هي التي تفرضها عليه ، ويمكن تجريد الانسان منها بتبديل البرامج الاجتماعية ، وتعقيم البيئة منها !!!

مراحل التأريخ

تتركز الفكرة الشيوعية ـ في المرحلة الثانية ـ على مبدأ دارون القائل: بالتطور الطبيعي الحتمي للبشرية في كل شيء . . . فهي كما تنتقل من الصيد الى الرعي ، الزراعة ، إلى الصناعة . . . وتتطور من الخرافة ، الى التدين ، إلى العلم . . . كذلك تنتقل من الشيوعية ، الى الرق ، الى الأقطاع ، الى الرأسمالية ، الى الشيوعية . . .

وهذه الفكرة مغلوطة ، بالغة في الغلط . .

فاولا : من ذا يقول : إن البشرية مرت بهذه المراحل ؟ وأي تأريخ يسجل : ان الانسانية الاولى كانت شيوعية ؟ وحقا ، إن من السخف أن يدعي المرء مثل هذا الادعاء الطائش ، الذي لا يعتمد على اي مدرك او دليل . . .

ثانيا ، إن المصادر التي تروي لنا اخبار البشرية الاولى ، لا تعدو الكتب السماوية ، واحاديث الانبياء والأئمة عليهم السلام . وهي جميعا تؤكد : ان البشرية الاولى لم تكن شيوعية ، وأن أول بشر وجد على سطح

الأرض ، وابو الانسان . « آدم ـ ع » كان نبياً ، وذريته كانوا مؤمنين وكافرين ، كما هم الآن مؤمنون وكافرون . . .

فاذن ! أين وجدت الشيوعية الاولى ؟ أكثر الظن أن الشيوعية الاولى تكونت ، وعاشت ، ومانت ، في خيال دارون وزبانيته وأذنابه !!.

كما ان الشيوعية الثانية لم توجد إلا في اوهام ماركس ، وانجلز ، ولينين وعملائه.

ثالثاً ، إن القول بالمراحل المتعاقبة للبشرية : الرق ، ثم الاقطاع ، ثم الرأسمالية ، خطأ مفضوح ، فان التواريخ تحدثنا : أنها لم تكن مراحل متتالية ، بل كانت ظواهر متقارنة لفساد الاجتماع ، فكان يعدم الرق ، والاقطاع ، والرأسمالية ، في المناطق الخاضعة للاديان الصحيحة ، كما كانت توجد ثلاثتها بمجرد انطلاقها من حدود الاديان . . .

وحتى قبل نصف قرن كانت الرأسمالية تعيش الى جانب الرق والاقطاع ، واليوم نجد الرأسمالية والاقطاع معا إلى جانب أسلوب متطور من الرق ، يلائم القرن العشرين ، هو استعباد المستعمرين لمستعمراتهم !

فتلخص من ذلك كله : ان تفسير التاريخ بهذه المراحل الخمس أكذوبة مرتجلة تافهة !

حكومة البروليتاريا

أول ماتنجزه الشيوعية ،استيلاء البروليتاريا : (الطبقة العاملة على الحكم ، وهو الركيزة الثالثة فى الفكرة الشيوعية . . . وهو خطأ لـ :

١ ـ أن توجيه الاجتماع ، وإدارة السياسة الداخلية والخارجية ، وتنظيم الاقتصاد ، والثقافة ، والشرطة ، والجيش . . . يتطلب مزيداً من الوعي . والمواهب . والتجارب والعمال أبعد طبقة عن الكفاءات والامكانات . والطاقات الفكرية الخلاقة الكافلة لتولى دفة الحكم يقظة وحكمة أناة . . فهل من الصحيح تفويض مصير الملايين إلى طبقة لم تؤت نصيبا من الوعي الاجتماعي . والتنظيم السياسي . بعذر: أنهم كانوا مضطهدين أو انهم يكدحون اكثر من اية طبقة اخرى ؟؟!

ب ـ صحيح أن العمال يقومون بدور هام في الانتاج . وفي خدمة الاجتماع . ويبذلون من الجهد مايستحق التقدير . ولكن مجرد قيامهم بالعمل لايعني أن الطبقة المختارة المفضلة على سواها . فالاجتماع يحتاج الى جهد تعاوني مشترك منظم . يقـــوم به العمال . والمهندسون والمفكرون . والمبتكرون . والجيش والشرطة ، والمدراء ، والمعلمون ، والطلاب والكتاب . . . على حد سواء ، كشركاء في تنظيم الاجتماع ، وضمان توفير الرخان ، والحيلولة

دون طغيان إنسان على انسان. فالعمال يساهمون بالجهد البدني كما غيره يساهم في الجهد الفكري . أو البدني ايضاً .

و بعد ذلك فلا يوجد مبرر لتفضيل العامل : على من يؤدي مسؤليته الاجتماعية، بحجة ان العامل نواة الاجتماع . فالمدير ـ كذلك ـ نواة الاجتماع لولاه لشاع الفوضى . وسحق العامل وإنتاجه معاً كما لا يوجد مايدعو الى القول بان العامل يعيش بحق لأنه يأكل إنتاج نفسه . والآخرون متطفلون على العامل لأنهم يأكلون إنتاجه . ففي وسعنا القول بان الجندي يحيا بحق لأنه يحمي نفسه ، والعامل متطفل على الجندي لأنه يتفيأ ظلاله . ولولاه لما استساغ الحياة . . . وكذلك سائر الأفراد الذين يقومون بخدمة إجتماعية!! فكل فرد يبذل جهداً له أن يتقاضى ثمنه ، سواء تمثل هذا الجهد في الطاقة البدنية او الذهنية . او في الطاقة الميكانيكية . التي توفرها الآلات نيابة عن أصحابها . !!

ج ـ ثم لو اعترفنا لصدق نظرية لزوم دكتاتورية البروليتاريا هل أن جميع العمال يتصدرون المناصب ، أم بعضهم دون بعض ؟ ؟ لا يمكن رفع جميع العمال الى الحكم . لأن الدوائر تضيق بهم . فلابد من تفضيل بعضهم على بعض . وذلك لامبرر له . !

ثم لو رفعوا العمال إلى الحكم فمن ذا يقوم باداء مسؤليتهم في الانتاج ؟ ومن هم المعنيون بكلام ماركس : « إذ أن الصناعة الكبرى تهدم كل صلة

عائلية عند البروليتاريا. وتحول الأولاد إلى مواد تجارية بسيطة وادوات عمل صرفة (١) ؟» الا يشمل ذلك أولاد العمال ؟ إذن فالعمال يحولون إلى مواد تجارية بسيطة . وأدوات عمل صرفة . ولا يرفعون إلى المناصب. أما دفة الحكم . فيوليها غيرهم .

فالنتيجة الملخصة : أن « حكومة البروليتاريا » سراب يحسبه الظمئآن ماءاً حتى إذا جائه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه حسابه .

الدكتاتورية

وتتعارض نظرية «دكتاتورية البروليتاريا » مع الحريات العامة . التي ينبغي أن تتوافر للمحكومين . فالدكتاتورية فكرة لئيمة . مهما اختلفت اشكالها والوانها . ولا يشفع لها أن تكون دكتاتورية البروليتاريا . لأنها تكشف عن عدم تطوع الشعب لتلك الحكومة . سواء أكانت تلك حكومة العمال . او البيوقراطين أوالاستقراطيين أو الارستقراطيين أوالرأسماليين والحكومة الشعبية أبدا ليست بحاجة ـ فى تنفيذ برامجها ـ الى التوسل بالدكتاتورية ، والقسوة والاضطهاد ، وانما تتوسل بها الحكومات الاجنبية عن روح الشعب ، التي تفرض عليه سلطات غريبة عن حاجاته واهدافه ،

(١) البيان الشيوعي ص ٤٨

فالتجاء الحكومة الشيوعية الى الدكتاتورية تنم عن أنها ليست حكومة من الشعب وللشعب ، وانما هي حكومة ضد الشعب و رغم الشعب . . .

فلابد إذن من إلغاء الدكتاتورية ، واستبدالها بالحرية . ! !

رأس المال و ربحه

يحسب الشيوعيين : أن رأس المـــال والربـح الناتج منه ، يلازمان ـ أبدا ـ الاستغلال ، والاحتكار ، والربا . . وبالتـالي تكوين الطبقات المتعاكسه . . . ولا يفقهون أن تلك نتائج رأس المال المطلق أما رأس المال والربح الناتج منه المحددان ، فلا ينتجان شيئا من تلك السيئات . . .

بمقتضى هاته الفكرة الضيقة يحكم الشيوعيون بوجوب القضاء على رأس المال والربح الناتج منه . في حين ان رأس المال والربح الناتج منه ، من العوامل الاساسية في توفير الانتاج ، وتحسينه وتوزيعه !

أما ضرورة وجود رأس المال فلـ :

١ ـ أن دفع اجور العمال ـ والمستخدمين ، والمبتكرين ، والمدراء أمر واجب الاداء في الوقت المعلوم ، ولا يحتمل التسويف والانتظار الى أن يتم إخراج السلعة وتسويقها ، وذلك لايكون إلا مع وجود رأس المال .

ولا يمكن أن يأخذ العمال والمستخدمون كميات متكافئة من نفس

السلعة التي ينتجونها ، لأن حاجاتهم لاتختصر في سلعة معينة وإنما تحدو بهم الى ألوان شتى من السلع والخدمات . . . لذلك لابد لهم من الاجور والمكافئات النقدية ، ولابد للاجور والمكافئات النقدية من رأس المال ! !

ب ـ أن رأس المال هو الذي تهيأ به المعامل والمصانع ، وتشتري به آلات التي لابد منها في توفير الانتاج وتحسينه وتخفيف قسوة العمل ... كما انه لابد من رأس المال في شراء الخامات ، واستخراجها من المناجم ! .

ج ـ وبدون رأس المال ، لايمكن ضمان استمرار الانتاج ـ سيما فى الازمات الاقتصادية ـ فصاحب رأس المال يغامر بثرواته ، لانه يدفعها وهو يعلم انها لاترجع اليه إلا بعد انتاج السلعة وبيعها ، وهذه مغامرة بالنسبة إلى من لايعرف مدى ماسيصيب سلعته من رواج او بوار . . كما أن صاحب رأس المال ربما يضطر الى التضحية بشطر من امواله فى سبيل تحسين الانتاج إذ انتج الرأسمالي الآخر سلعة اروع واباعها بأبخس ثمن ـ تبعاً لعوامل قد تحدث فى الاقتصاد ـ فيضطر كل من التجار الى تحسين سلعته وبيعها بثمن زهيد ، تحت ضغط التنافس المر . . وذلك لايكون إلا بوجود رأس المال .. نعم لابد من تحديد رأس المال ، كي لايطغي ويفسد اكثر مما ينتج ويصلح !!

* * *

وأما ضرورة وجود الربح الناتج من رأس المال . فلولاه لم يقدم أحد

على الاشتراك في حلبة التجارة ، والمغامرة بامواله في سبيل اللاشيء ، لان التجارة لاتربح ابداً ، فالتاجر قد يجهد ولا يربح ، وربما يخسر أصل المال فلو لم تكن هناك رغبة ملحة في الربح ، تجافا كل فرد بأمواله عن الاسواق ووقفت التجارة ، وشاع الكساد ، وتفشي العطل . .

غلطة ماركس

ولكن ماركس حيث لايؤمن بملكية الربح الفائض عن رأس المال يتسائل :

« كيف يقدر مال ما ان يربح ، ويصبح اكثر من نفسه ؟ إننا لانجد في المنتوج إلا مايساوي المال المدفوع للعامل ، وقيمة العمل - أي القيمة الذاتية للمنتوج - وتآكل الآلات . . فمن اين أتى للربح ؟ اكانت هناك قوة سحرية تجعل رأس المال اكثر من هذه القيم ؟ » ثم يفسر هذه الظاهرة بان الرأسمالي إنما يكسب الفرق بين الأجر الذي يعطيه للعامل ، والقيمة الحقيقية للمنتوج ، أي إن الربح يأتي على حساب نفع العامل ، ومن وراء الاضرار بحقه ، وإذن فالربح لصوصية ظالمة ، ينبغي القضاء عليها .

إن ماركس يعدد سعر الخامة ، واجر العامل ، ونفقات العمل فيرى ان الواجب ان تباع البضاعة بنفس الثمن - مثلا - إذا كان ثمن الخامة

٢ قرشاً ، واجر العامل ١ قرشاً ، والنفقات الاخرى ١ قرشاً فالمجموع = ٤ قروش .. فلو باعها صاحب رأس المال بـ ٥ قروش، يرى ماركس : ان هذا القرش الخامس زائدا ! فيتفلسف له ، من اين اتى ؟ ينتهي الى ان اجر العامل لم يكن قرشاً واحدا ، وإنما كان قرشين ، وحيث دفع صاحب رأس المال للعامل قرشاً واحدا ، فهو اذن سرق منه القرش الآخر ، الذي استأثر به .. مع ان هذا خطأ مفضوح !

لان صاحب رأس المال يعمل ايضاً ، غير ان عمله ليس عملا يدويا ولست ادري كيف ان المهندس يستحق الأجور ؟

والمدير يستحق المكافئة ؟ أما صاحب رأس المال ـ الذى هو بمنزلة المدير العام في بعض الاحيان ، وبمنزلة المهندس والمدير فى بعض الاحيان ـ لا يستحق شيئا ، حتى اذا وفر لنفسه قسما من سعر البضاعة يعتبر لصـــاً ؟ !!

والواقع ان صاحب رأس المال لا يقل عن المدير ، فلا يعتبر لصا لو استوفى نصيبه ، كما ان المدير والمهندس ، والعامل كذلك ، فكما أن البضاعة لا تخرج من دون عمل العامل ، كذلك لا يمكن الأنتاج من دون تنظيم وتوجيه صاحب رأس المال ...

وفي نفس الوقت نعترف بلزوم ان لا يغالي صاحب رأس المال في

تحديد الاسعار ، كي لاينال اكثر من نصيبه الشرعي .

اما كيف يسمح لاصحاب الشركات العالمية ، ان يستوفوا الارباح السخية ، لعدة كلمات يلفظونها كل يوم فى لاقطة التلفون ؟ فمثلهم مثل الوزراء ، الذين يحتكرون المناصب الخطيرة ، وراتبهم - على أيحال - اكثر من راتب موظف بسيط ، مع ان عملهم اليومي أقل بكثير من عمل ذلك الموظف ... وهذا حق ، لأن نوع العمل يختلف ، وتبعا لذلك تختلف كمية الأجور ، لأن للعمل الخطير مسؤلية خطيرة . والقيام بالمسؤلية الخطيرة ربما يستتبع خسارة جسيمة ، فلا بد ان يكون فى الطرف المقابل منفعة راجحة حتى ينهض فرد من الطامحين بعبئها ...

فاذن لا بد من تقرير مشروعية رأس المال ، والربح الناتج منه ... والشيوعية لاتقضي على رأس المال قضاءآ تاما ، وإنما تحولها من أيد الى ايدي ، وسنبحث عن ذلك تحت عنوان « التأميم » . (١)

الملكية الفردية

إن حرية الفرد فى اختيار العمل الذي يروقه ، وتؤهله له ملكاته

---

(١) - لقد اسهبنا فى الرد على هذه المادة من النظام الشيوعي لأني لم اجد من انجز الواقع حقه !

ومواهبه ... وحريته في ان يرصد لنفسه ريع إنتاجه ومكاسبه ... لان الحرية ، ـ لاالقيودوالاستعباد ـ هي التي تفسح المجال للتنافس الحر والسعي نحو الكمال ، وانطلاق طاقةالابتكار ، فحين توفر الحرية للافراد ، بطريقة عادلة ، عمادها « تكافؤ الفرص » يشعر الافراد بما لديهم من كرامة ، كما يجعلهم يكيفون حياتهم كما يريدون ، فيتقدمون الى الامام ، يوسعون البحث عن وسائل جديدة لتنفيذ وتحقيق ما يريدون . والنظام الذي يكفل الحرية الفردية ، أقدر على استفاد موارد البشر والطبيعة . . فالرغبة الجامحة المنبعثة من المنافع الشخصية ، هي التي تثير في الانسان طاقة الابداع والاختراع وتتيح للافراد حق زيادة الدخل بالوسائل المشروعة ، وتؤدي الى انتشار الرخـــاء ...

على حين ان مصادرة الحريات ، تجعل من الافراد آلات آدميـــة وتنشر نوعا من السخرة الاقتصادية ، فحيث تحدد الدولة مقررات الأفراد والسيطرة على الانتاج ، تعدم التنافس ، وتقتل الابتكار ، وتنجز النشاط والتحفز في الانسان ، فيضعف تدفق الانتاج ، وبراعته وتحد سير التقدم الاقتصادي في المباريات الاقتصادية العامة ...

فاذن لابد من الملكية الفردية . وإلا لنقلص الاقتصاد الوطني ، والدخل الاهلي .

القضاء على العائلة

من اسخف ما في النظام الشيوعي ، فانهم يحاولون القضاء على العائلة لاطلاق الشهوة الجنسية ، والارتواء الجنسي الفاجر ، وذلك هدف جد تافه ، بالقياس الى ما يستتبعه من خسائر فادحة على الاقتصاد والاجتماع نذكر منها مايلي :

١ ـ أن رئيسي العائلة : الرجل والمرأة ، يقومان بجميع الاعمال البيتية ، وهذه الاعمال كثيرة باهضة جداً ، ولكن الرغبة العاطفية نحو العائلة تحفز الرجل والمرأة الى انجاز هذه الاعمال ، وتنسيهما الاتعـــاب والمصاعب ، حتى لو لم تكن هناك عائلة ، لم يقم أحد بشطر من تلك الواجبات فرجل العائلة يؤدي ـ على الاقل ـ ضعف ما يؤديه رجل الفرد ... فلو ألغيت العوائل فاضت الاعمال عن معدل العمال .. لان رب الاسرة ينهض بأعبائها خارج ٨ ساعات العمل المرسوم ، فاذا تحطمت العائلة ، أصبحت التكاليف المنزلية داخل برنامج ٨ ساعات العمل ...

٢ ـ أن حضانة الأطفال ، وتربيتهم ، وتنشئتهم ، مما يقوم به رجل وامرأة ، ويظمنان إشباع جميع حاجاتهم الاقتصادية ، والاجتماعية والنفسية ، أما لو بعثرت العائلة ، كان على الدولة ان تخصص كميات كبيرة

من الاموال ، والموظفين والعمال والمستخدمين والنساء ... للقيام بتلك الحاجات ، التي تصبح إجتماعية ، بعدما كانت فردية ..

ان الاحصاءات المتكررة في اكثر البلاد الراقية ، أعلنت : ان غالبية اطفال الملاجيء ينشاؤن قليلي الذكاء والمواهب ، تبعا المروتين السائد على الاعمال العامة . فتموت العبقرية في نفوسهم الرشيقة ، وتتحجر عواطفهم البضة ، بينما نجد اطفال البيوت ينشاؤن متوفري الملكات والامكانات لانهم ينالون من حضانة الام ومرونتها وحنانها ، الكمية المعينة من العناية المنسجمة مع نداءات فطرتهم ، التي تعلنها جرس البكاء ، ويحددها الاعراض ومهما كان نظام الملاجيء ، فانه لا يبلغ حنان الام .

فلا بد إن من الابقاء على العائلة ، حرصا على نواميس الاجتماع ..

التأميم

ماعسى أن تفعله الشيوعية ، باحتكارها مصادر الانتاج ، وتأميم الملكيات ؟ أتريد القضاء على البرجوازية والرأسمالية ؟ أم تريد سلب ثروات الشعب ؟ ..

والواقع ان النظام الشيوعي ، لم يحاول القضاء على البرجوازية والرأسمالية ، وإن هتف المغفلون بذلك !! فقبل الشيوعية كانت ثروات

البلاد تحت أيدي افراد الشعب ، غير ان التوزيع كان جائرا ، لذلك انقسم المجتمع الى ثلاثة طبقات متباعدة ، الرأسمالية ، البرجوازية ، الطبقة العاملة والفقراء ... وجائت الشيوعية فسلبت مجموع الثروات من افراد الشعب وحولتها الى قاصات الدولة ، فأصبح الشعب كله فقراء ، واصبحت الدولة رأسمالية جبارة .

فاذن الشيوعية لم تقض على رأس المال ، وإنما وجدته فى ايدي الشعب فانتزعته بالشدة والعنف ، واستأثرت به ، فكانت النتيجة أن ظهر رأس المال فى أقسى مظاهره ، عبر التاريخ والقرون ، لان الزمان لم يشهد رجلا واحدا يقبض على مجموعة ثروات عشرات الملايين من البشر حتى أن « فرعون » و « قارون » و « نيرون » و « هولاكو » و « چنكيز » وسائر المردة والطواغيت لم يبلغوا مايبلغه رئيس الحكومة الشيوعيـــة ..

فاذن لايصح مصادرة رأس المال ، وتأميمه ، لانه يبقى رأس المال وإنما يتحول من ايد الى ايد ، ويصبح أقسى مما كان عليه فى اي نظام آخـــر ..

الطبقات

إن النظرية الشيوعية تقسم المجتمع أبدا ، الى طبقة عاملة كادحة هي البروليتاريا ، وطبقة مستغلة مستثمرة متطفلة على المجتمع هي : البورجوازيون والرأسماليون ، ويختلقون ـ على صعيد الورق ـ الصراع الدائب العاصف بين هاتين الطبقتين . . وهذا النوع من التقسيم لطوائف المجتمع ينطوي على مغالطة مقصودة ، فمجرد وجود جماعة من المفكرين ، وجماعة من العمال ، وجماعة من الموظفين ، وجماعة من الضباط والعسكريين ، وجماعة من اصحاب رؤوس الاموال فى اي مجتمع من المجتمعات .. لا يعنى بالضرورة : ان هذا المجتمع موزع الى طبقات متباينة متصارعة ...

كما ان قيام العمال بالعمل ، وبذل الجهد البدني ، لايجعل منهم طبقة قائمة بذاتها ، مستغنية عن سائر الطبقات ... ومجرد استخدام اصحاب رؤس الاموال لأموالهم فى الانتاج ، لايلازم الاستغلال والتطفل . . فالعامل يملك طاقة بدنية ، والمهندس يملك طاقة فكرية ، وصاحب رأس المال يملك طاقة مالية ، فاذا ما تعاونوا على الانتاج يجب ان يوزع الفائض بينهم ، ولكن يجب ـ أيضا ـ أن يكون التوزيع عادلا ، لينال كل مكافأته الكاملة ، كي لا تبعد الشقة بين الطبقات ، ولاينشب الصراع بينها ويلغي

تألب الطبقات ضد بعضها البعض فاذا نال كل منجزات جهوده ، او ارباح طاقاته ومواهبه ، فاي شيء يدعو لتحطيم الطبقات ، وتسويتها فى طبقة موحدة ، هي طبقة الكادحين ؟؟؟ وأنى ينشب الصراع والتناقض . ؟

* * *

ان الاعمال التي تبنى كيان الاجتماع ، قد تكون فكرية ، واخرى تكون جسدية ، ويتقسم كل منهما الى العمل البسيط . والعمل القاسي المستعصي ... وتبعا لاختلاف هاته الاعمال سهولة وصعوبة ، تختلف اجورها وإلا لما تطوع أي فرد للقيام بالاعمال القاسية ، وآثروا النهوض بالاعمال الهينة البسيطة ... وباختلاف الاجور تلك ، تتكون الطبقات ...

تلك هي الفلسفة الطبيعية لتكون الطبقات !! . فماذا تريد ان تفعله الشيوعية ؟

هل تحاول ان تجعل الاعمال المتباينة ـ كلها ـ في مستوى واحد ـ تكوينا ـ من حيث الارهاق الفكري والجسدي ؟ وهذا محال ! لان الاعمال مختلفة ، شاءت الشيوعية ، أم لم تشأ .

ام هل تريد ان تعتبر الاعمال المختلفة فى مستوى واحد ، وتسبغ عليها كميات متساوية من الاجور والتقدير ؟ وهذا جحود للفضيلة ، وانكار للجميل .. فان تسوية رئيس الحكومة ، بكانوس البلدية ، من حيث التقدير

والاجور ، كفر بالحق وظلم ، وجفاء ... ومتى كان ذلك فسوف ينكل الجميع عن تحمل المسؤليات الخطيرة ، ويتوانوا إلا عن البسيط الحقير منها ..

أو تبغي الشيوعية ، ان ترفع الناس جميا الى ارفع مستوى من الثقافة الواعية ، ثم يدعهم ليزاولوا الزراعة والصناعة وينتظموا بانفسهم تنظيما مثاليا ؟ انكان ذلك فسنتحدث عن مثالية هذه الفكرة تحت عنوان « إلغاء الدولة » .

فلا مناص إذن ، من اقرار الطبقات ، غير انه يجب تعديلها ، والعمل لتكوين مجتمع متقارب الطبقات ، القائمة على اساس المواهب والاعمال ..

الاديان والاخلاق

ليست الاديان والاخلاق سلعة رابحة فى الغير ، ويوم القيامة ، وبين الجنة والنار فقط ! ولكنها قوانين هبطت من السماء لتنظيم الارض ، وتنسجم مع طبيعية الانسان . إنسجاما دقيقا عميقا ... ولقد لمحها ماركس أمامه سداً راسخا شامخا يكسر نبض التيار مهما كان قويا جارفا ، فوجه اليها حملة ظالمة مسلحة ليزيحها عن الطريق حتى يمكنه تطبيق نظامه الكافر ...

ولقد نفذ لينين مخططاته القذرة ، ومؤامرات ضد الحق والبشر .

ولكنه ذاق الامرين ، كرد فعل طبيعي لالغاء الاديان والاخلاق ، لأن الأديان والأخلاق . هي التي تعصم البشرية ، دون اقتراف الجرائم واحداث الفساد الشامل ، والفوضى العارمة ، واغتيال الحقوق والاموال والنفوس .. فاذا تعرى الانسان من الاديان والاخلاق ، وعرف ان مدى نجاحه في الحياة إنما يقدر بمقياس المنافع الشخصية ، فأي شيء يحجزه عن التوصل الى هدفه ـ مهما كان رخيصاً ـ حتى ولو تطلب سحق مئآت الالوف من الابرياء ؟

ان المحاكم والشهادات ، وجميع الدوائر والادارات .. إنما تلتزم بوظائفها ، لو عرفت نفسها تحت رقابة دقيقة من الدين والاخلاق ، وسوف تنحرف عن مناهجها ـ لو لم تؤمن بالدين والاخلاق ـ حتى ولو كان عليها الف رقيب ورقيب ...

إن في بلادنا التي لاتزال تتسم بطابع الدين نجد الحكام والشهود والرقباء ، يحكمون بالباطل إزاء دراهم معدودة ، مع ان في بلادنا لايزال اسم الحرية باقيا ويمكن الاستئناف ، أو توجيه الدعوى الى الحاكم والشاهد والرقيب ، فكيف يكون الامر في البلاد التي تسودها الدكتاتورية المطلقة ، من قبل فئة معينة ، تحكم بالشبهة ، وتقتل بالتهمة ، ولا هدف لها إلا إنجاز مصالحها واغراضها ، ونحن لا نطلق تلك جزافا وانما نستلهمها

من الانباء التي تخترق الستار الحديدي بين الفينة والفينه ! !

وقد خصصت الحكومة السوفياتية ـ فى الوقت الحاضر ـ للعيون والبوليس السري ودوائر الامن ، الميزانية ، اكثر بكثير مما ارصدته لتأمين الاقتصاد الوطني ، واشباع حاجات مجموع الشعب ... ولقد كانت الحكومة الاسلامية تبعث رجلا واحدا ـ بصفة ـ : « الوالي » لتنظيم لواء كامل ، فكان وحده ينهض بذلك العبء الفادح ، دون ان يحتاج الى معاون ، او أمن ... ومتى قايسنا هذا بذاك عرفنا مدى الخسارة التي تحملتها الشيوعية بالغائها للاديان والاخلاق !!!

* * *

اما تحطيم القوانين السائدة ، هو الثاني الذي يتوسل الشيوعيون له بشتى الوسائل والحيل ، وهو حق لو كان هناك نظام خير منها ، واريد استبدالها به ، لان جميع هذه القوانين السائدة ، فاسدة غاشمة ، ولامراء فى ذلك ولكن الحق ان الشيوعي اطغى واقسى منها فلا يصح سحقها ، لتطبيق النظام الشيوعي ، فبعض الشر أهون من بعض !

فاذن لابد من الابقاء على الاديان والاخلاق ، وتشجيعها وتنميتها كما لا يصح استبدال القوانين السائدة بالنظام الشيوعي ..

الفوة والعنف

تعتمد الشيوعية ، فى مكافحة الأديان والأخلاق ، والبورجوازية والرأسمالية ، وتحطيم السلطات والقوانين السائدة على الانقلاب الثوري عن طريق القوة والعنف ، رغم ما تنطوي عليه هذه النظرية الهوجاء من مجافاة لما فطرت عليه الانسانية ، من النزعة السلمية ، والرغبة عن الظلم والاضطهاد ، ومعاداة المبادىء التي تحرض على القتل ونشر الفوضى ، والولوغ فى الدماء ، والاستهتار بالأرواح والكرامات ، والمثل والمقادير ..

ومن طبيعة النظم التي تفرض نفسها عن طريق القوة والعنف ، والثورات الدامية ، أنها لاتردد فى الالتجاء الى نفس الوسائل ، في اخضاع المواطنين لارادتها ، واستغلالها الاقتصادي ، والاجتماعي ، والسياسي ،

والواقع أن الشيوعية التي تشجع الانقلابات الدامية في الحياة الفكرية ، والاجتماعية والسياسية ، ترتكب أقسى جريمة مروعة فى حق الشعوب التي تقع تحت سيطرتها ، لأن الثورات الدامية أبدا تصحبها جرائم نكراء ، أهونها إحداث الحروب الداخلية ، ثم المجازر الرهيبة .. عن طريق تأليب الطبقات على بعضها البعض ، وشل الاقتصاد والانتاج ،

والتضحية بالحريات العامة، واهدار الحقوق والكرامات ... في سبيل تمكين فئة معينة من القبض على زمام السلطة، ولا بد ان تثمر هذه الوسائل حكومة دكتاتورية فجة قاسية، لا تؤمن بالشعوب ومصالحها ... وبالفعل حدثت هذه النتائج الوخيمة على اثر الانقلاب الشيوعي في روسيا ببشاعة وقسوة خياليتين !!!

فلابد إذن من حذف الانقلاب الثوري، والقوة والعنف عن قائمة المبادىء، وإلا أنتجت الانقلاب الثوري والقوة والعنف فالبر يثمر البر، والشوك يولد الشوك ..

إجبارية العمل

لماذا يكون العمل إجباريا، إن كانت الشيوعية لأنقاذ العمال من قسوة البورجوازية والرأسمالية .؟؟ وكيف تكون مصادرة حريات العمال وإجبارهم على العمل، لو كانت الشيوعية حكومة العمال ؟ ..

ان ماركس كان يصب احقاده على الرأسماليين والبورجوازيين لأنهم كانوا يستعبدون العمال (!) فهل هناك استعباد أقسى من اجبارهم على العمل، وسلبهم كافة الحريات والضمانات القانونية ؟ ان الرأسمالية - رغم علاتها - كانت تقرر حرية العمل والعمال، وكانت تعترف بحرية العامل

في ان يعمل او لا يعمل ، وباسم مكافحة هذا النظام تكونت الشيوعية ، فاذا بها تقرر إجبارية العمل .

عمل النساء والاطفال

كما أن الشيوعية تسوى بين الرجال والنساء والأطفال ، فى اجبارية العمل ، ولم تفلت من حوزتها الخشناء ، لا النساء ولا الأطفال ! ! ولقد أسلفنا (١) تباكى ماركس وصرخاته المسعورة الكاذبة ضد الرأسمالية لأنها سلطت عصاها على النساء والأطفال أيضاً ولم يكفها ما صنعت بالرجال (١) والآن نجد نفس ماركس يفعل ما فعلته الرأسمالية من استخدام النساء والأطفال ، ويأبى إلاّ ان يضيف عليه ، فيجعل العمل اجباريا للجميع ، ليصدق انتصاره العميق للنساء والأطفال بصورة خاصة (!)

---

(١) ـ لقد اعتمدنا في انتقاد الرأسمالية على الاحصاءات وانتقادات ماركس في كتابه رأس المال . ليكون القارىء على بصيرة من مواقع نظر ماركس على الرأسمالية ـ دون ان نكرر القول ـ فلننظر الآن هل رفعت الشيوعية مظالم الرأسمالية أم أضافت عليها . ؟؟

(٢) ـ أنظر : « رأس المال » كارل ماركس ج ٢٢ ص ٢٢١ ـ ٢٩٤ + وج ٣ ص ١٥١

توزيع البضائع لا النقود

تحاول الشيوعية ان يعمل كل فرد حسب أقصى طاقاته ومواهبه عملا إجباريا لا يمكنه التخلف منه لحظة ، ولو واحدة ، ثم يتقاضى كفاء هذا العمل المرهق ، وهذا الاستعباد الأبدي ... من البضائع بمقدار ما يشبع حاجاته الأساسية فقط . !

ونحن عندما نلاحظ كتاب « رأس المال » لكارل ماركس ، بأجزائه الثلاثة ، نجده مكرساً فى لعنة واحدة يصبها على الرأسمالية والرأسماليين لأنهم يسرقون من العمال فائض انتاجهم ونراه الان يسوق العمال وانتاجهم جميعا ...

كان ماركس حاول ان يكرس فى مبدئه الهدام مجموع القذارات والدناءات والسخافات ، ويضيف اليها أفكاره التي هي شر منها جميعا ، ثم لا يستحي ان ينادي بأعلى أصواته : الحرية .. العدالة ... السلام .. العمال ... الحقوق ... النساء .. الأطفال ... ويتباكى على الحريات المضطهدة ، والحقوق السليبة ، والبشرية التي تتلوى تحت عصا رأس المال ...

الدولة

ان الدولة هي السلطة الموجهة لنشاطات الشعب ، وحيث إنها تملك جميع الطاقات الجبارة ، تستطيع من فرض إرادتها على الشعب ، بحيث لا يشذ عنها أحد ، فاذا كانت الدولة منبعثة من صميم الشعب ، ولمصالح الشعب ، وتبنت نظاما ينسجم مع العواطف ، والغرائز ، والاتجاهات الفطرية المركزة فى الانسان ، لاتحتاج الى إعمال مزيد من النشاط ، واستخدام القوة ، والعسف والارهق .. وإنما يكفي ان تحد من نشاط المنحرفين بتوجيههم ، او قمعهم اذا الحوا في الشذوذ وهكذا يتقلص جهاز الدولة ، الى ان تبلغ حد المراقبة على الشعب من بعيد ، كما لا تحتاج عندئذ الى السلطات التنفيذية لأن الشعب يعملون معها كجنود متى تفرسوا فيها الخير والصلاح ... ولكن يجب ان تبقى لتكون كموجه ومؤدب للشعب ، وكحامية عن العدو . شأنها شأن راعي القطيع الذي يحرسه من السباع ، وبرد الشاذ ، والشريد ، او كفلاح الحقل يتعهده بالسقى والتهديب ، ويطارد عنه اللصوص .. فلا بد من بقائها ولكن بصورة بسيطة ، ومتعاونة مع الشعب ... ولا يمكن الغائها مادام هناك أناس يتشذرون عن الطريق عن عمد او لاعمد .

أما اذا كانت الحكومة اجنبية مفروضة على الشعب او تبنت نظاما جائرا تلفظه فطرة الانسان وركائزه الذاتية الاساسية ، وتتحاماه الطبائع ، وتنبو عن اطاعتها او مجاراتها ، فلا بد حينئذ - لو ارادت البقاء - من استخدام صلاحيتها وامكاناتها ، واستباحة القسوة فى البطش والتنكيل كي لا تفلت من يديها الزمام ، ولا يتمرد عليها الشعب بضربة قاضية تطويها في بطون التواريخ ...

ومهما كانت الحكومة الشيوعية ، فانها لا تستطيع من تغيير طبيعة الانسان ، ولن تقدر على ان تخلق من الناس ملائكة ، لا يتجاوزون حدودهم المرسومة لهم ... زيادة على ان الحكومة الشيوعية أجنبية عن غرائز الشعب وحاجاته ، فتكون من النوع الثاني ، التى لابد لها من تنفيذ أقصى صلاحياتها وقواها ، لتبقى على كيانها رغم مجموع الشعب ...

فاذن لا يمكن إلغاء الدولة ، كما كان يحلم به ماركس وأذنابه !!

خاتمة

لقد تلخص - من ذلك كله - ان الشيوعية ليست إلا مجموعة

الاغلاط ، فكل بند من بنودها خطأ مفضوح لا يمكن الغض عنه .. وانها مبادىء اسطورية ، بعيدة عن طبيعة الانسان وواقع الحياة ... رغم المحاولات القاسية ، والضحايا الكثار التي قدمها لينين ... وحيث لم تكن هذه الفكرة منتزعة من صميم الحياة تدرعت بالدكتاتورية ... وسلبت الحريات ... وفرضت الأفراد أدوات ميكانيكية بسيطة مسخرة لانجاز واجباتها ... ثم اصطدمت بالاديان ... والاخلاق ... والقوانين .. فالغتها .. واحتكرت مصادر الانتاج والملكيات الخاصة . . وقضت على العائلة .. وحاولت تحطيم الطبقات ... وتكفلت توزيع البضائع بنفسها ليكون مصير الناس وحاجاتهم طوع إرادتها . . وهتفت باسم العمال والفلاحين لتكسبهم قوة هائلة عمياء . وارتكبت شتى الجرائم والمهلكات علها تفلح فى فرض نفسها على الشعب ، ولكنها فشلت ... وفشلت ... فهي إذن فاشلة !!

هذه هى الشيوعية

التي تغري وتعجب الكثيرين . . والواقع ان الشيوعية لا تغري ولا تعجب لو عرفها الناس كما هي ولكن قادة الشيوعية بادروا الى ستر اخفاق الشيوعية ، وجرائمها وسيئاتها ، خلف ستار حديدي ، بصورة

فنية دقيقة ، ثم انطلقوا فى الارض : ان هلموا الى الفردوس الاعلى ، ودار السلام ، والحرية ، والسعادة ، والرخاء ، والحضارة ، والتقدم والعلم والجمال ... مستغلين فى ذلك حقد الطبقة الكادحة الفقيرة على الاوضاع والمستثمرين ، وسرعان ما تفعل هذه الدعاية المغرية مفعولها السحري ، فينصاع الفقراء السذج الى توجيهاتهم متجمهرين ، بدافع التغرير ، او التلوين من طعم المحنة ـ على اقل تقدير ـ حتى اذا نجحت الثورة الشيوعية انغلق الستار الحديدى . ليتسع لهم فينغلق عليهم . . . ومع انغلاق الستار الحديدي ، يفتحون اعينهم على القوانين المروعة الرهيبة ... وسوف تشملهم حملة التطهير ، اما من اعلن نقمته على الاوضاع ، أو أنهم بعد ولائه للحكومة ، فسوف تطويه السجون ، ومعسكرات السخرة ، ومجاهل سيبيريا ، حسب خطورته ، وتفاهته (١)

---

(١) ـ لقد اصبح البحث اوسع من موضوع الكتاب ، وذلك بغية ان نعطي نظرة موجزة كاملة عن المبدأ الشيوعي ، ولكي لا نرتكب جريمة تجزئة الفكرة الواحدة .

« يتبع »

الاقتصاد الاشتراكى

حيث إن قطر الكتاب أصبح أضخم مما ينسجم مع قطع الكتاب لذلك آثرنا أن ينفرد الاقتصاد الرأسمالي والشيوعي فى غلاف وينفرد الاقتصاد الاشتراكي والاسلامي في غلاف آخر ؟

VETVS & NOVVM TESTAMENTVM
DEI·SVB·NVMINE·VIGET
PRINCETON
UNIVERSITY
LIBRARY

(NEC)
BP77
.69
.S557
1960